اللجنة الوطنية للسياسات السكانية
فى العراق

وزارة التخطيط

العنف ضد المرأة فى العراق
الاشكاليات والخيارات

صندوق الأمم المتحدة للسكان
مكتب العراق

العنف ضد المرأة فى العراق

الاشكاليات والخيارات

المحتويات

أولا-الملخص التنفيذي

ثانياً-المقدمة

أ-مسوغات الدراسة

ب-أهداف الدراسة

ج-أدبيات الدراسة

1. العنف من حيث انتشاره وتكراره وانواعه والعوامل لمرتبطة به
2. العنف من حيث الخصائص النفسية لكل من المعتدي والضحية
3. العنف في وثائق الشرطة وملفات المحاكم ووسائل الاعلام
4. دراسات ربطت بين العنف وقضايا أخرى

د-ملاحظات حول الدراسات السابقة

ه-الاحصاءات والبحوث ذات الصلة بالعراق

ثالثاً- العنف ضد المرأة: رؤية في المفهوم

رابعاً: العنف ضد المرأة في العراق: واقع وأنواع

أ-انتشار العنف

ب-أشكال العنف

ج-العنف الجسدي

د-ختان الاناث

ه-العنف النفسي

و-العنف الجنسي

ز-أسباب العنف ضد المرأة والعوامل المرتبطة به

خامساً- منهجية الدراسة

أ-أداة الدراسة

ب-استمارة الاستبانة للرجال 18 سنة فما فوق

ج-متغير الدراسة:

1. العوامل الفردية
2. العوامل الاسرية
3. العوامل المجتمعية

د-مؤشرات الافكار النمطية الراسخة حول النوع الاجتماعي

ه-مؤشر تحيز المرأة ضد المراة

و-العوامل الثقافية-الاجتماعية المؤسسة للعنف

سادساً- الأسئلة البحثية

أ-وعي المرأة بالعنف

ب-واقع العنف ضد المرأة في العراق

ج-استجابة النساء للعنف الواقع عليهن

د-موقف الرجال من العنف الممارس ضد النساء

سابعاً- النتائج و المناقشة

أ-الدور الرئيس للمرأة

ب-دعم المجتمع لحقوق المراة

ج-علاقة الرجل بالمراة في المجتمع والاسرة

د-مشاركة الرجل بأعمال المنزل

ه-الافكار المتحيزة ضد المرأة

و-التمييز داخل الاسرة

ثامناً- الوعي بالعنف

أ-الوعي بالعنف عند النساء (15-54 سنة) المتزوجات وغير المتزوجات

ب-العوامل المرتبطة بوعي النساء (15-54 سنة) بلعنف ضد المرأة

1. العوامل الفردية
2. العوامل الاسرية
3. العوامل المجتمعية وعلاقتها بالوعي بالعنف

تاسعاً- الأفكار النمطية السائدة حول النوع الاجتماعي

أ-النظرة الى الدور الرئيس للمراة ووعي المرأة

ب-دعم المجتمع لحقوق المراة ووعي المراة بالعنف

ج-علاقة الرجل بالمراة في المجتمع والاسرة ووعي المراة بالعنف

د-مشاركة الرجل باعمال المنزل

عاشراً- الأفكار المتحيزة ضد المرأة

أ-نظرة المرأة لاسباب عدم المساواة مابين الجنسين والوعي بالعنف

ب-نظرة المراة لحق النساء في الترشح بالانتخابات

ج-التمكين الاسري للمراة وعلاقته بوعيها بالعنف ضد النساء

حادي عشر- العنف ضد النساء

أ-واقع العنف ضد المرأة في العراق

1. عنف الازواج
2. التسلط والسيطرة الواقعة على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الازواج
3. العنف النفسي واللفظي الواقع على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الازواج
4. العنف الاقتصادي الواقع على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الازواج
5. العنف الجسدي الواقع على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الازواج
6. العنف الجنسي الواقع على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الازواج

ب-تحديد النساء المعنفات (15-54 سنة) المتزوجات

1. تكرار العنف
2. العنف المنزلي ضد النساء (55 سنة فاكثر)
3. العنف المنزلي ضد الفتيات بعمر (10-14 سنة)

ج-اسباب العنف من وجهة نظر النساء (15-54 سنة)

د-العلاقة بين وعي المراة بالعنف والتعرض له

ه-العوامل المرتبطة بتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف

1. العوامل الفردية
2. العوامل الاسرية وعلاقتها بالتعرض للعنف
3. العوامل المجتمعية وعلاقتها بالتعرض للعنف
4. الافكار النمطية السائدة حول النوع الاجتماعي
5. الافكار المتحيزة ضد المرأة

إثنا عشر- التمكين الأسري للمرأة وعلاقته بتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف

أ-استجابة النساء (15-54 سنة) للعنف الواقع عليهن

1. الصمت على العنف
2. الى من تلجأ المرأة عند التعرض للعنف

ب-أولويات النساء من التدخلات المطلوبة لحماية المرأة من العنف

ج-موقف الرجال (18 سنة فاكثر) من العنف ضد المراة

1. اتجاهات الرجال (18 سنة فاكثر) نحو العنف ضد المرأة
2. العلاقة بين اتجاهات الرجال (18 سنة فاكثر) نحو العنف وبين وعي المراة بالعنف
3. العلاقة بين اتجاهات الرجال (18 سنة فاكثر) نحو العنف وتعرض المرأة للعنف

د- العوامل المرتبطة باتجاهات الرجال (18 سنة فاكثر) نحو العنف

1. العوامل الفردية
2. العوامل الاسرية وعلاقتها بالوعي بالعنف والتعرض له واتجاهات الرجل نحوه
3. العوامل المجتمعية وعلاقتها باتجاهات الرجل نحو العنف
4. الافكار النمطية السائدة حول النوع الاجتماعي

ثالث عشر-العوامل المسؤولة عن تحديد وعي المراة بالعنف والتعرض له

أ-العوامل الفردية

ب-العوامل الاسرية وعلاقتها بالتعرض للعنف

ج-العوامل المجتمعية وعلاقتها بالتعرض للعنف

د-الافكار النمطية السائدة حول النوع الاجتماعي

ه-الافكار المتحيزة ضد المرأة

رابع عشر-التحديات والسياسات وخيارات التدخل

المصادر

قائمة الجداول:

جدول رقم 3-1: نسبة النساء (15-54 سنة) اللائي يعتقدن أن الشباب وكبار السن

جدول رقم 3-2: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة حسب العوامل الفردية

جدول رقم 3-3: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة حسب العوامل الأسرية

جدول رقم 3-4: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة حسب العوامل المجتمعية

جدول رقم 3-5: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة

جدول رقم 3-6: نسبة النساء (15-54 سنة) المعنفات وغير المعنفات تبعا لشكل العنف

جدول رقم 3-7: نسبة النساء المتزوجات (15-54 سنة) اللاتي تعرضن للعنف من قبل أزواجهن

جدول رقم 3-8: التوزيع النسبي للنساء (15-54 سنة) حسب اعتقادهن حول أسباب العنف الموجه ضد المرأة في العراق

جدول رقم 3-9: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف حسب وعي المرأة بالعنف ضد المرأة

جدول رقم 3-10: التوزيع النسبي لوعي النساء بالعنف ضد المرأة (15-54 سنة) حسب التعرض للعنف

جدول رقم 3-11: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف حسب العوامل الفردية

جدول رقم 3-12: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف حسب العوامل الأسرية

جدول رقم 3-13: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف حسب العوامل المجتمعية

جدول رقم 3-14: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف

جدول رقم 3-15: نسبة النساء المتزوجات (15-54 سنة) اللاتي أبلغن عن تعرضهن لبعض الإصابات المختلفة

جدول رقم 3-16: نسبة النساء المتزوجات (15-54 سنة) اللاتي أفصحن عن تعرضهن للعنف

جدول رقم 3-17: الإجراءات التي اتخذتها الجهة التي أخبرتها المرأة عن عنف زوجها

جدول رقم 3-18: توزيع النساء حسب الجهة الأولى التي تفكر باللجوء إليها

جدول رقم 3-19: نسبة النساء (15-54 سنة) اللاتي أفدن بأنهن سمعن عن مناهضة العنف ضد المرأة حسب الجهة

جدول رقم 3-20: نسبة النساء (15-54 سنة) حسب أولويات التدخل لتمكين المرأة لحمايتها من العنف

جدول رقم 3-21: نسبة الرجال الذين تم اختيارهم (18 سنة فأكثر) الذين يحثون بالتأكيد على أنواع مختلفة من العنف

جدول رقم 3-22: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة تبعا لاتجاهات الرجل نحو العنف

جدول رقم 3-23: نسبة النساء والرجال الذين يعتقدون بحق الزوج في ممارسة العنف في مواقف محددة

جدول رقم 3-24: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف تبعا لاتجاهات الرجل نحو العنف

جدول رقم 3-25: التوزيع النسبي لاتجاهات الرجال (18 سنة فأكثر) نحو العنف حسب العوامل الفردية
جدول رقم 3-26: التوزيع النسبي لاتجاهات الرجال (18 سنة فأكثر) نحو العنف
جدول رقم 3-27: التوزيع النسبي لاتجاهات الرجال (18 سنة فأكثر) نحو العنف

قائمة الاشكال

شكل رقم 3-1: توزيع الرجال (18 سنة فأكثر) حسب رأيهم حول الدور الرئيسي للمرأة في الحياة
شكل رقم 3-2: توزيع النساء (15-54 سنة) اللاتي يرين أن المرأة لا يجب عليها المشاركة في الانتخابات
شكل رقم 3-3: توزيع النساء (15 – 54 سنة) اللاتي يرين أن الآباء والأمهات
شكل رقم 3-4: نسبة النساء (15-54 سنة) اللاتي لا تعي العنف بحسب كل فقرة
شكل رقم 3-5: نسبة النساء (15-54 سنة) اللاتي ذكرن أن المرأة العراقية
شكل رقم 3-6: نسبة النساء (15-54) سنة المتزوجات اللاتي تعرضن لتسلط الزوج
شكل رقم 3-7: نسبة النساء (15-54) سنة المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف النفسي واللفظي من قبل الزوج
شكل رقم 3-8: نسبة النساء (15-54) سنة المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف الاقتصادي من قبل الزوج
شكل رقم 3-9: نسبة النساء (15-54) سنة المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف الجسدي من قبل الزوج
شكل رقم 3-10: نسبة النساء (15-54 سنة) المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي من قبل الزوج
شكل رقم 3-11: نسبة النساء (55 سنة فأكثر) اللاتي تعرضن بصفة دائمة أو أحيانا لبعض الظروف داخل أسرهن خلال العام السابق على المسح
شكل رقم 3-12: نسبة الفتيات المختارات بعمر (10-14 سنة) اللاتي لم يسبق لهن الزواج ممن تعرضن للضرب أو الإهانة دائماً أو أحيانا خلال الشهر السابق للمسح حسب المصدر والمنطقة
شكل رقم 3-13: التوزيع النسبي للنساء (15-54 سنة) المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف
شكل رقم 3-14: التوزيع النسبي للنساء العاملات (15-54 سنة) اللاتي واجهن عنف في العمل
شكل رقم 3-15: التوزيع النسبي للنساء العاملات (15-54 سنة) اللاتي واجهن عنف في العمل
شكل رقم 3-16: توزيع النساء (15-54 سنة) اللاتي لا يثقن في الشرطة
شكل رقم 3-17: نسبة الرجال (18 سنة فأكثر) الذين يؤكدون حق الزوج في القيام ببعض الممارسات
شكل رقم 3-18: نسبة الرجال (18 سنة فأكثر) الذين يرون أن من حق الزوج القيام بأفعال محددة تجاه زوجته أو ابنته
شكل رقم 3-19: التوزيع النسبي للرجال (18 سنة فأكثر) المؤيدين للعنف والمؤيدين بدرجة قليلة حسب المحافظات

أولا- الملخص التنفيذي

يمثل العنف ضد المرأة واحدا من أهم التحديات التي تواجه الجهود الرامية لتحسين واقع المرأة في العراق وتمكينها. وتهدف هذه الدراسة إلى إرشاد متخذي القرار في العراق والجهات المعنية بوضع السياسات والبرامج المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة وذلك من خلال: توفير فهم معمق عن واقع العنف ووعي النساء به والعوامل المختلفة المرتبطة بهما بالاعتماد على التحليل الثانوي لبيانات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISH ،حيث وفر هذا المسح بيانات ومعلومات قيمة تتعلق بالعنف ضد النساء. وقد تم استخدام أسلوب التحليل العاملي وأسلوب الإنحدار اللوجيستى فى التحليل. و تشير النتائج في هذا الصدد إلى:

1. **ارتفاع نسبة العنف الواقع على المرأة بأشكاله المختلفة إلى الحد الذى أصبح معه مشكلة معترفاً بها تواجهها أكثر من خمس النساء العراقيات.**

تتعرض 23٪ من النساء المتزوجات بالفئة العمرية (15-45 سنة) للعنف سواء كان نفسياً أو جسدياً أو لفظاً و 10٪ للعنف الجنسي و40٪ للسيطرة والتحكم من قبل أزواجهن. كما أشارت النتائج إلى انخفاض واضح في نسبة انتشار العنف الجسدي بشكل لا يعكس واقع هذه الظاهرة (5٪).

وقد أظهرت النتائج أنه كلما زاد تعليم المرأة كلما قل تعرضها لسلوك التسلط من الرجل والعنف النفسي واللفظي والجسدي، ومقارنة بالسيدات فى عمر (45-49 سنة) فإن احتمال تعرض النساء في الأعمار الأقل يزيد، كما يزداد احتمال التعرض لسلوك التسلط والعنف اللفظى والجسدى والنفسى والجنسي بزيادة عدد سنوات الزواج.

ومقارنة بمحافظة البصرة، كانت النساء فى المحافظات: القادسية وكربلاء والأنبار وبغداد وديالى وبابل وميسان وذي قار ونينوى وواسط وصلاح الدين أكثر تعرضا لسلوك التسلط من الرجل. بينما كانت النساء فى محافظات النجف ونينوى ودهوك والسليمانية وأربيل وكركوك أقل تعرضا لهذا النوع من العنف.

أظهرت النتائج أن العنف يرتبط بعلاقة عكسية مع التمكين الأسري وتحديدا مؤشر قدرة المرأة على اتخاذ القرارات العائلية بمعنى أنه كلما زاد تمكين المرأة قل احتمال تعرضها للعنف وبكل أشكاله.

2. **ضعف إدراك المرأة العراقية للعنف الذى يمارس عليها واعتبار ذلك حقاً من حقوق الرجل مما يشكل عائقا أمام الجهود الرامية لمناهضته، ويؤدى إلى تعزيز وإعادة إنتاج القيم الثقافية التى تبرر العنف من خلال التنشئة الأسرية.**

أظهرت النتائج أن 55٪ من النساء لا يعرفَن الكثير من السلوكيات المصنفة عالميا بأنها عنف ولا يفهمنها على إنها عنف، وأن موقف المرأة من العنف الموجه ضدها لم يتغير مابين عامى 2006، 2011 إذ حافظ موقف النساء من العنف الزوجي على المستوى نفسه وبقيت نسبة 59٪ من النساء توافق على ضرب الزوج لزوجته لأي من الأسباب.

وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض وعي المرأة بالعنف يرتبط بتدني المستوى التعليمي للمرأة. وبالمقابل يرتفع وعي المرأة بالعنف بارتفاع المستوى التعليمي للزوج وزيادة عمره ووجود دخل ثابت لديه. وينخفض مستوى الوعي بين غير العاملات.

كما أظهرت النتائج أن وعي المرأة بالعنف يرتبط بعلاقة طردية مع التمكين الأسري وتحديدا بمؤشر القدرة على اتخاذ القرارات العائلية، بمعنى أنه كلما زاد تمكين المرأة ازداد وعيها بالعنف.

3. موقف الرجل المؤيد للعنف ضد المرأة خاصة فى الريف وتأثره بثقافة المجتمع .

تشير نتائج الدراسة إلى أن ثلثي الرجال وأكثر من نصف الشباب لا يدعمون ولا يعترفون بحقوق المرأة فى المساواة مع الرجل فى التعليم،و العمل، واختيار شريك الحياة، وتحديد عدد الأطفال، والزواج المبكر. وترتفع نسبة الرجال المؤيدين للعنف من الأميين الذين يعيشون في اسر ممتدة. ويزداد تأييد الرجل للعنف في الأسر التي تميز بين الجنسين وكان الرجال في الريف أكثر تأييدا للعنف ممن في المدينة.

ويتفاوت موقف الرجال من العنف تبعا لمحافظات العراق، إذ لوحظ أن نسبة الرجال الذين يؤيدون العنف ضد النساء في محافظة صلاح الدين بلغ (60٪) وهي الأعلى بين المحافظات تليها محافظة نينوى بنسبة (55٪) ثم المحافظات (النجف، واسط، الأنبار). وكانت هذه النسبة في بغداد (39٪) و(20٪) في محافظة المثنى. وسجلت محافظات كوردستان أدنى نسبة من التأييد للعنف بين الرجال إذ بلغت في محافظة السليمانية (7٪) وفي أربيل (17٪) وفي دهوك (12٪).

4. نظرة الرجل لأدوار المرأة سواء داخل الأسرة أو فى المجتمع تعكس صورة نمطية لأدوار المرأة وتقسيما جنسيا يعتمد على تكريس المرأة لأعمال المنزل ورعاية الأطفال .

وتعمل هذه القوالب النمطية على تعزيز مركز المرأة غير المكافئ لمركز الرجل وكان لها دور في زيادة تعرض المرأة للعنف وانخفاض وعيها به. وفي إطار الدراسة تم اعتماد مؤشرات جديدة لقياس القيم الثقافية المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل مؤشر النظرة لدور المرأة ومؤشر النظرة النمطية لعلاقة المرأة بالرجل في المجتمع ومؤشر النظرة لقدرات المرأة.

5. أفكار المرأة المتحيزة للرجل والتي تخفي موقفا معاديا للمرأة.

تشير الدراسة إلى تبنى المرأة العراقية أفكارا متحيزة للرجل منها موقف المبحوثات من حق المرأة الترشح في الانتخابات إذ ترى 42٪ تقريباً من النساء أن المرأة لا ينبغي لها المشاركة في الانتخابات سواء كمرشحة أو كناخبة أو كليهما لاعتقادهن أن هذا شأن يخص الرجال.

6. **ضعف القاعدة المعلوماتية والدراسات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة والتناقض فى البيانات التى تظهرها الدراسات المختلفة خاصة فيما يتعلق بالعنف الجسدى.**

تواجه الجهود الرسمية وغير الرسمية تحديا كبيرا يتمثل في ضعف القاعدة المعلوماتية فهناك ندرة في الأبحاث والدراسات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة مما نتج عنه عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الظاهرة من ناحية انتشارها وأنماطها والعوامل المرتبطة بها.

7. **صمت النساء على العنف وعدم ثقتها بالشرطة كجهة يمكن اللجوء إليها لغرض الحماية.**

على الرغم من أن نصف العينة تثق بالشرطة كمكان يمكن للمرأة المعنفة اللجوء إليه إلا أن نسبة قليلة جدا من النساء تتوجه إلى الشرطة (3٪) إذا واجهت عنفاً. وقد جاء الخوف من الفضيحة في مقدمة الأسباب التي تقف وراء عدم الثقة بالشرطة يليه اعتقاد النساء بعدم قدرة هذه المؤسسة على حل المشكلات.

8. **إن النشاطات المتعددة التي نفذتها منظمات المجتمع المدني والإجراءات التي تتخذها جهات رسمية منذ عام** 2003 **وحتى الآن بعيدة عن النساء المعرضات لخطر العنف ولم تمس واقعهن.**

أظهرت نتائج الدراسة أن ثلثي النساء تقريبا لم يسمعن حتى بهذه الجهود. وتعكس هذه النتائج تدني انتشار برامج مناهضة العنف من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية في باقي محافظات العراق بالمقارنة مع نشاطها في إقليم كوردستان. ويقل نشاط جميع الجهات بالأرياف بالمقارنة مع الحضر لاسيما المنظمات غير الحكومية الدولية.

9. **اتجاهات الشباب المؤيدة للعنف.**

عبر الشباب فى العمر (18-34 سنة) عن مواقف أكثر محافظة وأكثر تشددا وتوجها نحو العنف وكانوا أكثر تبنيا وتقبلا للقيم والأفكار النمطية حول المرأة.

ثانياً- المقدمة

على الرغم من اتساع مفهوم العنف ليشمل ما وراء الأذى الجسدي والنفسي المباشر إلى الحرمان من الحقوق الأساسية أو من وسائل التعبير عن هذه الحقوق إلا أن فهم المرأة العراقية للعنف ما زال يشكل قوة ممانعة أمام مناهضته أو الحد منه. حيث كشفت نتائج مسح I-WISH عن تفاوت واضح بين تعريف المرأة العراقية للسلوكيات الدالة على العنف وابتعاده عن التعريف الدولي للعنف ضد المرأة . فما يقارب 55٪ من النساء في العراق لا يرين في ضرب الرجل لزوجته عنفا. أدى هذا الوعي المتدني بالعنف إلى صعوبة في قياس مستويات انتشاره انعكست في انخفاض نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف في العراق مقارنة بمعدلات تعرض هذه الفئة للعنف في الدول المجاورة وبشكل خاص التعرض للعنف الجسدي .

والأمر المثير للقلق هو أن إدراك المرأة للعنف وموقفها منه لم يتغير على مدى خمس سنوات، ففي دراسة مسح صحة الأسرة ظهر أن 59٪ من النساء تتبنى موقفاً متقبلاً للعنف وأن الأخير يجد تبريراته المشروعة في داخلهن. هذا الموقف من العنف يجعل المرأة منخرطة في صناعة خطاب العنف الممارس ضدها والعمل على حماية وتعميم مؤشرات هذا الخطاب مادياً ومعنوياً. وتتجسد خطورته في انه يؤسس للأشكال الأخرى للعنف من خلال قيام النساء أنفسهن وعبر دورهن في التنشئة الأسرية بتعزيز وإعادة إنتاج القيم الثقافية التي تبرر العنف كما أن تبني المرأة مواقف مؤيدة للعنف يعرضها بشكل أكبر لدور الضحية.

وقد أصبح معروفا الآن أن العنف هو فعل متعدد الأبعاد وله محيطه الاقتصادي والقانوني والاجتماعي والثقافي، وان بعض العوامل المرتبطة بالعنف تتعلق بالخصائص الشخصية للمرأة المعنفة والبعض الآخر يتعلق بالخصائص الشخصية للفاعل. وفي كلتا الحالتين فإن ثقافة المجتمع هي المسؤولة عن تشكيل هذه الشخصيات وتحديد استجابتها على وفق منظومة من المعايير والقيم والمعتقدات التي تقرها الثقافة وتحددها.

وتحاول الدراسة الحالية تحليل العوامل المختلفة المرتبطة بوعي المرأة للعنف والتعرض له واستجابة النساء مستفيدة بذلك من المؤشرات التي وفرها لأول مرة مسح I-WISH في تحليل العنف ضد المرأة والعوامل المرتبطة به، وآليات طلب المساعدة عند حدوث العنف، وموقف واتجاهات الرجال من العنف الممارس ضد المرأة، فضلاً عن مؤشرات التمكين (الذي وفر المسح مؤشرات قياسه) إذ أصبحت العلاقة بين وضع التمكين للمرأة واحتمال تعرضها للعنف من أكثر الأسئلة المطروحة في الأدبيات الحديثة.

أ- مسوغات الدراسة

على الرغم من أن العنف المسلط على النساء قضية مترسخة تاريخيا في العراق وأصبحت ظاهرة معترفاً بها إلا انه لا توجد رؤية واضحة لتغيير هذا الواقع سواء كان على مستوى السياسات أو على مستوى التشريعات التي ما تزال قوانينها تسمح أو تتسامح مع العنف

ومرتكبه ولم تعدل لحد الآن[1] ، مما يشير إلى وجود حاجة إلى تطوير منهجية عمل وسياسات تستند إلى البحوث العلمية تكون بمثابة مرجعية لأصحاب القرار للتخطيط واتخاذ القرارات التي من شانها حماية المرأة من العنف، وبلورة خطط وأنشطة متعددة القطاعات تتضمن الاستجابة المجتمعية المنسقة، ومثل هذه الجهود لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم توفير دراسات واقعية وذات مصداقية تشير إلى مواقع النقص والفجوات التي ينبغي الاشتغال على ردمها.

وتواجه الجهود الرسمية وغير الرسمية تحديا كبيرا يتمثل في ضعف القاعدة المعلوماتية فهناك ندرة في الأبحاث والدراسات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة وندرة في أبحاث السياسات حول الموضوع مما نتج عنه عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الظاهرة.

في المقابل وفر مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة I-WISH ولأول مرة بيانات مهمة وثرية عن واقع المرأة العراقية وفي المجالات الصحية والاجتماعية فضلا عن بيانات مهمة تتعلق بالعنف الممارس ضد المرأة تسمح وتمكن من إجراء دراسة معمقة تساهم في فهم ديناميكيات العنف وربطه بالعوامل المختلفة التي تساهم في وقوعه أو حماية المرأة منه.

من جهة أخرى فان ظاهرة العنف لم يتم تحليلها مسبقا بالاستناد إلى بيانات ميدانية تكشف عن القيم والعادات والصور النمطية حول النوع الاجتماعي وبين هذه الظاهرة وقد دفع توفر مثل هذه البيانات إلى الولوج في جوانب لم يتم التطرق لها مسبقا.

ب - أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إرشاد متخذي القرار في العراق والجهات المعنية إلى وضع السياسات والبرامج المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة وذلك من خلال:

1. توفير معلومات عن وعي النساء بالعنف ضد المرأة في مراحل عمرها المختلفة.
2. توفير معلومات عن واقع العنف ضد المرأة في مراحل عمرها المختلفة من حيث مدى الانتشار والأشكال المختلفة للعنف وأسبابه والتباينات في هذا الصدد.
3. تحديد العوامل المرتبطة بالعنف ووعي المرأة به (فردية- أسرية – مجتمعية).
4. التعرف على استجابة المرأة للعنف والجهات التي تلجأ إليها.
5. التعرف على مواقف الرجال تجاه العنف ضد المرأة والعوامل المرتبطة بهذه المواقف (فردية- أسرية – مجتمعية).
6. اقتراح التدخلات اللازمة لمواجهة التحديات التي تقف أمام مناهضة العنف الأسرى.

1 إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في العراق، المسودة الثالثة، ديسمبر 2011، ص37.

ج- ادبيات الدراسة

حظي موضوع العنف الواقع على النساء باهتمام متزايد في المنطقة العربية منذ مطلع الألفية الثالثة وأصبحت هذه الظاهرة تشغل حيزا واسعا على الصعيد الفكري والأكاديمي. وقد لعب المجتمع المدني دورا مهما باتجاه الدفع بهذه القضية وبدعم من جهات دولية وبشكل خاص هيئات الأمم المتحدة. وساهم عدد من الباحثين في مجال علم النفس والاجتماع والإعلام ولو بشكل محدود في التنبيه عليها وإلقاء الضوء على أبعادها في سياق الاهتمام العام بالمشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية في المجتمع. وقد نتج عن هذا الاهتمام ازدياد ملحوظ في عدد الدراسات التي تتناول هذه المشكلة ومن جوانب متعددة.

اعتمدت معظم هذه الدراسات على المسوح الميدانية لاستقراء واقع العنف في المجتمع ومن جوانب مختلفة واستعانت معظم هذه الدراسات بأدوات تتمثل بالاستبيان أو الشهادات التي تدلي بها النساء للكشف عن طبيعة العنف وانتشاره وأسبابه وأثاره إلى جانب المقاييس النفسية التي أعدت لدراسة جوانب مرتبطة بموضوع العنف.

ولغرض التعرف على واقع العنف في عدد من الدول العربية المختلفة ومدى قدرة الدراسات في التعبير عن هذا الواقع وتغطية جوانبه المختلفة سيتم تقسيم هذه الدراسات تبعا للطريقة التي طرحت بها هذه القضية.

1. العنف من حيث انتشاره وتكراره وأنواعه والعوامل المرتبطة به

اجرى المجلس القومي للمرأة في مصر دراسة مسحية ضمن مشروع «دراسة العنف ضد المرأة في مصر»[2] . الجديد في هذا المسح انه لم يركز على النساء فقط لمعرفة العنف الممارس ضدهن وإنما تناول الرجال أيضا للكشف عن مستوى العنف الذي يمارسونه ضد النساء بأشكاله كافة. وقد أظهرت النتائج أن 28٪ من النساء يتعرضن للعنف الجسدي على أيدي أزواجهن وان 62,6٪ يتعرضن للعنف النفسي، كما اقر ما يقرب 4 من كل 5 رجال بأنهم وجهوا شكلاً من أشكال العنف النفسي لزوجاتهم.

أما عن أسباب العنف فقد أشارت نسبة كبيرة من الرجال والنساء إلى عوامل خارجية أدت إلى العنف منها ارتفاع تكاليف المعيشة والمشكلات في العمل بوصفها أسباب رئيسة. وأشارت ثلث النساء إلى طباع الرجل بوصفها سببا للعنف في حين أشار نصف الرجال الذين مارسوا العنف ضد زوجاتهم إلى عدم الطاعة.

وفي الأردن اعد المجلس الوطني لشؤون المرأة في عام 2008 دراسة عن واقع العنف ضد المرأة في الأردن[3] ، حاولت التعرف على نسبة انتشار العنف وأنواعه ومصادره والكشف عن خصائص المؤسسات العاملة مع العنف وطبيعة الخدمات المقدمة. اعتمدت الدراسة على الأدبيات والبحوث الأردنية في تحديدها لمشكلة العنف وحجمه كما طورت استمارة تقويم الخدمات واستمارة للأكاديمية ومراكز البحوث وقد أشارت نتائج الدراسة الى إن نسبة العنف تتراوح ما بين 7,7٪ إلى 78٪ وتتفاوت حسب أنواعه

---

2 المجلس القومي للمرأة، دراسة العنف ضد المرأة في مصر،2009.

3 المجلس الوطني لشؤون المرأة، واقع العنف ضد المرأة في الاردن،2008 .

وأشكاله وان العنف النفسي واللفظي هو أكثر الأنواع شيوعاً وان المعتقدات الثقافية السائدة عن العنف هي السبب الرئيس وراء الظاهرة أما أراء المختصين فقد أجمعت على ضرورة تكثيف الجهود الوطنية نحو تغيير الثقافة المجتمعية حول مفاهيم الحقوق وتدعيم المرأة اقتصاديا.

2. العنف من حيث الخصائص النفسية لكل من المعتدي والضحية

هناك طائفة من الدراسات التي تناولت موضوع العنف ضد المرأة من زاوية الخصائص النفسية لشخصية المعنفة والخصائص النفسية للزوج المعتدي خلصت معظمها إلى إن أسباب العنف الموجه ضد النساء هي نفسية تتعلق باضطراب في شخصية الزوج وفشله في التعامل مع الآخرين وفشل الزوجة في تجنب الأسباب التي تثير عنف الزوج. من هذه الدراسات دراسة هبة علي حسن[4] التي تناولت قضية العنف ضد المرأة من خلال دراسة شخصية الزوج المسيء لزوجته وشخصية الزوجة المساء إليها. وتوصلت إلى عدم وجود فروق بين السيدات المتزوجات العاملات وغير العاملات في التعرض للإساءة من الزوج، مما يشير إلى أن الإساءة لا ترتبط بعمل الزوجة فقط وإنما ترتبط بمتغيرات أخرى كخصائص شخصية الزوج ومعتقداته حول العنف ومدى قدرته على تحمل الإحباطات (قلة الدخل – البطالة – ضغوط العمل)، وكذلك ترتبط الإساءة بشخصية الزوجة واعتمادها على الزواج واستفزازها لزوجها وطبيعة العلاقة الزوجية والعلاقة الجنسية بينهما. وقد خلصت الباحثة إلى أن الإساءة بكل أشكالها تؤدى إلى اضطراب شخصية الزوجة المساء إليها وشعورها بالقلق والاكتئاب والإحساس بالدونية والعجز.

3. العنف في وثائق الشرطة وملفات المحاكم ووسائل الإعلام

اعتمدت بعض الدراسات على تحليل ما يمكن جمعه من حالات وردت إلى المحاكم والمستشفيات أو مراكز الشرطة والتي تظهر عدد الحالات التي يتم فيها تجريم العنف، من هذه الدراسات دراسة قضايا الاعتداء والعنف ضد المرأة خلال المدة من 2000 إلى 2009[5] وقد بلغ متوسط عدد القضايا المنظورة أمام الهيئات القضائية خلال العشر سنوات (367) قضية سنوياً واحتلت قضايا هتك العرض بالإكراه أو التهديد أو الحيلة المرتبة الأولى (106) قضية يليها قضايا الضرب (82) قضية ومواقعة الأنثى بالإكراه 66)) قضية ثم قضايا الحجز والتعذيب بينما جاء بالمرتبة الأخيرة قضايا الضرب المفضي إلى الموت وتهم الخطف بقصد الابتزاز.

الجدير بالملاحظة إن هذه الدراسة لم تشر إلى علاقة الضحية بالجاني مما يعني أن قضايا العنف التي وصلت إلى المحاكم تقع خارج نطاق العنف الأسري وبالتالي فإن الأشكال التي كشفت عنها قد تكون وقعت على النساء غير الكويتيات اللواتي يعملن ببلدان الخليج وهذا ما يفسر ارتفاع عدد القضايا التي وصلت إلى الشرطة.

---

4 هبة محمد علي حسن، الإساءة للمرأة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 2003.

5 حنان محمد تاج الدين وسارة محمد العسعوسي، دراسة قضايا الاعتداء والعنف ضد المرأة خلال الفترة من 2000 إلى 2009، 2010.

أما ليلى عبد الوهاب[6] فقد اعتمدت في دراستها للعنف الأسرى في مصر عام(1994) على جمع معلوماتها من قضايا المحاكم والصحافة، فحللت مضمونها، فضلا عن دراسة عينة من النساء ممن تعرضن للممارسات والأعمال العنيفة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة المصرية تتعرض لأشكال مختلفة من العنف تتمثل بالحرق والقتل بالرصاص والطعن بالسكين والذبح ودس السم، والضرب المبرح الذي يحدث عاهة أو تشوهاً بالوجه، والدهس بجرار زراعي، والخطف والتعذيب، وأشارت الدراسة إلى أن السبب الأهم وراء تعرض النساء للعنف هو سبب اقتصادي إذ يشكل ما نسبتة 45,6٪، وأن الأسباب الاجتماعية بلغت نسبتها 35,4٪.

4. دراسات ربطت بين العنف وقضايا أخرى

أجرى مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأمريكية في القاهرة مسحاً استطلاعياً في عام 2007 لقياس أوضاع النساء وظروف العيش المحيطة وقد قام المسح بتجميع مجموعة متنوعة من المؤشرات حول تمكين المرأة من خلال عينة ضمت (2400) امرأة في ثلاث محافظات في مصر. وقد استخدمت الباحثة سحر الشنيطي وملكي الشرماني[7] بيانات هذا المسح لدراسة العلاقة بين تمكين المرأة وتعرضها للعنف المنزلي وقد انطوى مسح التمكين على تطوير إطار مفاهيمي حول تمكين النساء في البيئة المصرية يستند إلى المؤشرات المباشرة وغير المباشرة للتمكين مما سمح للباحثات بتحديد علاقة هذه الأبعاد بالعنف ضد النساء إلى جانب العوامل الأخرى الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن ربطها بمستوى تعرض المرأة للعنف.

في رسالة للماجستير حملت عنوان)العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها دراسة ميدانية على عينة من النساء في مدينة مكة المكرمة [8] كان الهدف منها هو الكشف عن طبيعة العلاقة بين العنف الموجه ضد المرأة بأنواعه والمساندة الاجتماعية شملت الدراسة التي أجريت عام 2008 عينة من النساء السعوديات بلغت 300 امرأة. توصلت الدراسة إلى إن هناك فروقاً في درجة المساندة الاجتماعية بين المرتفعات والمنخفضات على مقياس العنف الموجه للمرأة وانه لا توجد فروق بين درجة المساندة الاجتماعية من قبل الصديقات والأسرة ودرجة الشعور بالرضا.

د- ملاحظات حول الدراسات السابقة

اتفقت غالبية الدراسات في رصدها للعنف على التأكيد بأنه ظاهرة عالمية لا تنفرد بها المرأة العربية بدليل الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية التي تؤكد هذه الحقيقة. وقد عكست المفاهيم المستخدمة في تعريف العنف تطورا واضحا في مفهوم العنف ليشمل الكثير من الممارسات التي لم يكن ينظر إليها على إنها انتهاك لحق المرأة وعنف ضدها مثل حرمانها من التعليم أو إجبارها على الزواج أو حتى التحكم بنمط الإنجاب وإجبارها على الإنجاب المتكرر حتى تنجب ذرية من الذكور.

---

6 ليلى عبد الوهاب، العنف الأسرى الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 1994.

7 سحر الشنيطي وملكي الشرماني، محاربة العنف ضد المرأة والطفل، المركز القومي للمرأة، القاهرة، 2008.

8 سلمى بنت محمد سليم الحربي، العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها: دراسة ميدانية على عينة من النساء في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، 2008.

تطرقت بعض الدراسات إلى مفهوم العنف الرمزي ليشير إلى السلوكيات ذات الطابع غير المادي التي تعكس عنفا ضد المرأة، كما أشارت دراسات نظرية إلى هذا النوع من العنف على النحو الذي قدمه «بيار بورديو» والذي يقصد به استخدام الرموز والدلالات والمعاني للسيطرة على الآخرين، ويعرفه بأنه أي نفوذ يفلح في فرض دلالات وتصورات معينة وفرضها بوصفها دلالات شرعية حاجبا ومخفيا علاقات القوة التي تؤصل قوته وتعززها [9]، إلا انه لم تتناول أي من هذه الدراسات هذا المفهوم على مستوى التطبيق، مما يشير إلى وجود نقص في معالجة إبعاد العنف خصوصا وان كثيراً من المعطيات التي كشفت عنها هذه الدراسات تشير إلى وجود فهم متقبل للعنف بين النساء وبعضها وجده ضروريا من وجهة نظرها وهذا جوهر مفهوم العنف الرمزي.

وفي إطار المنهج اعتمدت معظم الدراسات على طريقة الاستبيان ومع أهمية هذه الأداة في الكشف عن حجم المشكلة وتواترها في المجتمع إلا انه يظل عاجزا عن إعطاء فهم عميق للمشكلة وقد تسبب اعتماد هذه الأداة في نقص واضح في فهم هذه الظاهرة فهو يغيب الكثير من التفاصيل التي لم ترد في ذهن الباحث والتي قد يكون لها علاقة مباشرة في فهم الظاهرة المدروسة. كما انه يعتمد على أجوبة مبتسرة ومحدودة فضلا عن عدم إمكانية إدراج الكثير من الأسئلة أما بسبب النسيان والسهو أو لارتباطها بالمحرمات أو بخصوصيات العائلة التي يتجنب المبحوثون الإجابة عنها.

ورغم الأهمية التي انطوت عليها هذه الدراسات لكونها تشكل نوعاً من البوح والفضح لما كان مسكوتاً عنه إلا إنها لم تشكل إضافة جديدة للمعرفة العلمية تنبع من خصوصية الثقافة العربية فهي كما تصفها هند مصطفى مجرد تكرار للطروحات الدولية.

ه- الإحصاءات والبحوث ذات الصلة بالعراق

بدأ الاهتمام بدراسة العنف الموجه للنساء متأخر نسبياً في العراق مقارنة بالدول العربية لذلك فإن غالبية الدراسات حول هذه الظاهرة هي حديثة وتنحصر في المدة من 2005 ولغاية 2009. ومعظم الدراسات التي أجريت هي دراسات وصفية اعتمدت على المسح بالعينة وفي الوقت الذي تغطي فيه الدراسات حول العنف في العالم قضايا متنوعة وواسعة إلا أن الدراسات في العراق ما زالت تدور حول تحديد مستوى العنف وأنواعه وأشكاله وأسبابه وتداعياته. وجلها تركز على فئة النساء دون الرجال وعلى العنف الذي يحصل داخل الأسرة مما خلق فجوة معرفية حول هذه الظاهرة. وهناك ثلاثة مصادر أساسية للدراسات حول العنف: المسوحات التي قام بها الجهاز المركزي، والرسائل والأطاريح الجامعية التي اعتمدت كلها على الاستبيانات، وأيضا تقارير منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي اهتمت بهذه الظاهرة وخاصة في منطقة كوردستان حيث ترتفع ظواهر ختان الإناث والقتل غسلاً للعار وظاهرة انتحار النساء وإحراقهن. فضلا عن تقارير أعدتها وزارة الداخلية حول تطور أشكال العنف ضد المرأة خلال السنوات الماضية وإشارات في تقارير وزارة حقوق الإنسان.

وتهدف هذه المراجعة للأدبيات الخاصة بالعنف ضد المرأة في العراق إلى الوقوف على الوضع المعرفي الحالي لهذه الظاهرة فضلاً عن تحديد واقعها كما ورد في الإحصاءات والدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

---

9 علي وطفة، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي: قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي، ص 68.

ثالثاً- العنف ضد المرأة: رؤية في المفهوم

اختلفت الدراسات العراقية في تعريفها للعنف ومع إن معظم الدراسات تعتمد على تعريف إعلان القضاء على العنف ضد المرأة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 والذي ينص على انه «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو من المحتمل أن ينجم عنه أي أذى أو معاناة جسدية، أو جنسية، أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. إلا إنها لم تتحدد بما ينطوي عليه هذا التعريف من طائفة واسعة من الأفعال عدتها بعض هذه الدراسات عنفاً في حين لم تعدها دراسات أخرى كذلك مثل سلوك السيطرة والتحكم تعامل معه مسح صحة الأسرة [10] الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء بوصفه موضوعاً قائماً بحد ذاته دون أن يسميه عنفا رغم أن معظم فقراته تؤشر أنواعا من العنف النفسي استناداً إلى التصنيف الذي وضعته منظمة الصحة العالمية [11].

10 الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ومنظمة الصحة العالمية، تقرير مسح صحة الأسرة في العراق، 2007/2006.

11 حول التصنيف الذي وضعته المهمة الاستشارية لمنظمة الصحة العالمية حول العنف ضد النساء، ينظر دراسة العنف ضد النساء في مصر، المجلس القومي للمرأة 2009، ص 11.

رابعاً: العنف ضد المرأة في العراق: واقع وأنواع

أ-انتشار العنف

اتفقت معظم الدراسات على أن العنف ضد المرأة ظاهرة منتشرة في المجتمع العراقي إلا إنها اختلفت في تحديد هذه النسبة. فبينما أشارت إستراتيجية النهوض بالمرأة الى أن 20٪ من النساء في العراق يتعرضن للعنف بمختلف أشكاله[12] ، توصلت دراسة العنف بين النساء المتزوجات التي أجرتها مها عدنان عبد الجبار[13] وشملت 223 امرأة من اللواتي يرتدن مستشفى الكاظمية التعليمي في بغداد إن 57,6٪من نساء العينة قد تعرضن للعنف من الزوج في الأقل لمرة واحدة خلال الخمسة أشهر التي سبقت الدراسة.

كما بينت دراسة أخرى عن العنف الأسري – ظاهرة ضرب الزوجات[14] أجريت على عينة تتألف من 300 امرأة ممن رفعن دعاوى تفريق ضد أزواجهن في محاكم بغداد أن جميع النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف سواء كان اقتصادياً أو صحياً أو نفسياً أو لفظياً أو جسدياً أو جنسياً ويتضح إن هذه النتيجة تتسق مع الفئة التي استهدفتها الدراسة ممن يطلبن الطلاق واللواتي هن معنفات أصلا.

ب- أشكال العنف

ترتب عن الاختلاف في تحديد مفهوم العنف تباين في تحديد أشكاله وسلوكياته الدالة عليه، فبينما وضعت دراسة العنف الأسري – ظاهرة ضرب الزوجات[15] تصنيفاً يضم العنف الصحي والعنف الاقتصادي فضلا عن العنف الجسدي والنفسي والجنسي فإن دراسات أخرى قسمت العنف حسب أشكاله إلى عنف جسدي ونفسي وجنسي وفي دراسة المسح العنقودي متعدد المؤشرات (4-MICS) لسنة 2011تم التعامل مع الظواهر من مثل ختان الإناث كظاهرة مستقلة ولم يتم إدراجها ضمن العنف الجسدي مع الأخذ بنظر الاعتبار إن هذه الدراسة تناولت موقف النساء من العنف الأسري ولم تتطرق إلى العنف من ناحية أشكاله وانتشاره.

وفقا لمسح صحة الأسرة في العراق [16] فان 83٪من النساء المتزوجات بعمر (15-49 سنة) يعانين من سيطرة أزواجهن على حياتهن بكل أشكالها، وأعلى نسبة في سلوك السيطرة هي الغيرة أو الغضب 51٪، وإصرار الزوج على معرفة مكان وجود زوجته طوال الوقت 63,3٪، والإصرار على طلب الإذن من الزوج للحصول على الرعاية الصحية 66,9٪ ، وتزداد السيطرة على المرأة كلما كانت الزوجة اصغر عمرا 82٪.

---

12 إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة، المسودة الثالثة، ص 37.

13 Abdul Jabbar MA. The prevalence of violence among a group of Iraqi women attending two teaching hospitals in Baghdad. The N Iraqi J Med 2007; 3 (1): 8- 18

14 أفراح جاسم محمد، العنف الأسري ضد الزوجة دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، قسم الاجتماع، 2007

15 المصدر السابق نفسه.

16 الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ومنظمة الصحة العالمية، تقرير مسح صحة الأسرة في العراق، 2007/2006.

ج- العنف الجسدي

بين مسح صحة الأسرة في العراق أن نحو 21,2٪ من النساء المتزوجات في العراق تعرضن للعنف الجسدي خلال العام الذي سبق المسح [17] ، وبينت أطروحة للدكتوراه حول العنف الأسري[18] إن 36,7٪ من المبحوثات قد تعرضن للعنف الجسدي، كما أشارت دراسة حول العنف المنزلي ضد النساء[19] أجريت على عينة بلغت 2000 امرأة متزوجة بعمر (15-49 سنة) تم اختيارهن من المراكز الصحية الأولية والمستشفيات ومعاهد المعلمات والدوائر الحكومية إن 7,8٪ من النساء يتعرضن للعنف الجسدي يتكرر يوميا و31,4٪ أسبوعيا.

كما أظهرت دراسة العنف بين النساء المتزوجات للباحثة «مها عبد الجبار [20] « إن العنف الجسدي من الزوج هو من أكثر أشكال العنف انتشارا، وان 39,6٪ من النساء في العينة تعاني من هذا العنف.

في الربع الأول من عام 2008، توفيت 136 امرأة لأسباب غير طبيعية، في إقليم كوردستان وان الغالبية العظمى من هذه الحالات كانت حالات حرق، وفي إقليم كوردستان أيضا بين كانون الثاني وحزيران 2008 كان هناك 56 جريمة قتل و150 حالة حرق [21] .

وفي ذروة العنف الذي عصف بالعراق كانت هناك 15 امرأة في البصرة تقتل شهريا في الأقل من قبل عصابات منظمة بحجة مجافاتها للضوابط الأخلاقية والدينية. وحسب دراسة وزارة الداخلية تضاعفت حالات العنف الجسدي البليغ التي كانت تصل للجهات الأمنية في العام 2009 نحو تسع مرات تقريبا عما كان عليه الحال في العام 2003[22] .

د- ختان الإناث

أعدت وزارة حقوق الإنسان في كوردستان دراسة حول الموضوع، جاء فيها أن أكثر من 40,7٪ من النساء والفتيات ضمن الفئة العمرية (11-24 سنة) قد تعرضن للختان[23] . كما عززت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011 هذه الأرقام إذ كانت هذه النسبة في إقليم كوردستان 44٪ مقابل 1٪ في الوسط والجنوب، كما بينت أن 12٪ من النساء قد تعرضن أو خضعن لشكل من أشكال تشويه الأعضاء التناسلية[24] .

---

17 نقلا عن وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المرأة والرجل في العراق قضايا وإحصاءات، 2009، ص 61.

18 أفراح جاسم محمد، مصدر سبق ذكره.

19 Azhar Ismael Jasim, Domestic violence against women and its effect on health in a sample from Baghdad, PhD thesis submitted to Almustansiriya medical college, 2012.

20 Abdul Jabbar MA. The prevalence of violence among a group of Iraqi women attending two teaching hospitals in Baghdad. The N Iraqi J Med 2007; 3 (1): 8-13.

21 نقلا عن تانيل ب. جيسي: القضاء على العنف ضد النساء، منظور العنف المتصل بالشرف في إقليم كردستان العراق، محافظة السليمانية، بحث غير منشور معد من قبل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مكتب عمان، 2008.

22 نقلا عن إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في العراق المسودة الثالثة.

23 نقلا عن إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة فى العراق، المسودة الثالثة، ص 24.

24 الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح العنقودي متعدد المؤشرات.

هـ- العنف النفسي

هناك 22٪ من النساء في مسح صحة الأسرة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء يتعرضن إلى تقليل الشأن والإهانات اللفظية والرمزية، كما تعاني 22٪ من التحقير أمام الآخرين، وإن 18٪ يتم ترهيبهن وتخويفهن بشكل أو بأخر، كما تتعرض 19٪ إلى التهديد بالأذى والتلويح بالطلاق.

ويزداد مثل هذا النوع من العنف على المرأة كلما تقدم بها العمر ويبرز هذا النوع من العنف بشكل أكثر وضوحا في المناطق ذات البني الثقافية التقليدية في محافظات العراق ومدن الكيتوهات العشائرية في بغداد ليصل إلى أعلى مستوياته في مناطق الوسط والجنوب 36٪ ، بينما ينخفض في إقليم كوردستان ليصل إلى أدنى مستوى في محافظة السليمانية 18٪ [25].

في أطروحة للدكتوراه حول العنف الأسري هي - ظاهرة ضرب الزوجات[26] تبين أن 23٪ تعرضن لأكثر من شكل من أشكال العنف و7٪ لعنف نفسي و5,3٪ من المبحوثات تعرضن لعنف لفظي. كما أظهرت دراسة العنف بين النساء المتزوجات أن 66,4٪ من العينة يتعرضن إلى العنف اللفظي المصاحب أحيانا للعنف الجسدي ، وبينت دراسة العنف المنزلي أن 35,9٪ من النساء يتعرضن للعنف اللفظي.

أما بالنسبة للأشكال الأخرى من العنف الأسري التي تمارس ضد النساء من قبل الأفراد غير الزوج مثل أهل الزوج أو أهل الزوجة أو أشقائها فان تناولها جاء محدوداً في الدراسات العراقية ولم تتطرق الدراسات إلى ممارسات أخرى تمثل عنفا ضد المرأة مثل الزواج المبكر أو إجهاض الأجنة الإناث أو الزواج بالإكراه.

و- العنف الجنسي

باستثناء دراسة العنف الأسري لم تتطرق أي من الدراسات السابق ذكرها إلى العنف الجنسي الذي يصدر من الزوج ويبدو أن هذا الموضوع مازال من المحرمات التي يخاف الباحثون مسه أو التطرق إليه أو لاعتباره حقاً للزوج طبقا للثقافة التقليدية لذلك لا توجد معلومات أو بيانات حول هذه الظاهرة. وقد أظهرت دراسة العنف الأسري ظاهرة ضرب الزوجات[27] أن (6,3٪) تعرضن لعنف جنسي.

أما فيما يتعلق بالعنف الجنسي خارج إطار الأسرة فقد أشارت دراسة وزارة الداخلية بان عام 2009 قد شهد أكثر من مائتي حالة اغتصاب مما يعد أحد أهم أشكال الاعتداءات الجنسية على النساء. و لكن لا توضح البيانات مكان حدوث حالات الاغتصاب أو خصائص النساء اللاتي تعرضن له. وحسب دراسة وزارة الداخلية يوجد ما يقارب 300 حالة اختطاف للنساء في الأعوام 2006-2009[28] ويمكن اعتبار هذا الرقم كمؤشر للاتجار بالنساء لأغراض الجنس.

---

25 تقرير مسح صحة الأسرة في العراق، مصدر سبق ذكره.

26 أفراح جاسم محمد، مصدر سبق ذكره.

27 أفراح جاسم محمد، مصدر سبق ذكره.

28 نقلا عن إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في العراق، المسودة الثالثة.

ز- أسباب العنف ضد المرأة والعوامل المرتبطة به

غالبا ما تلجأ الدراسات حول هذه الظاهرة إلى تصنيف العوامل المرتبطة بالعنف إلى عوامل اجتماعية تتعلق بالشخص مرتكب العنف وعوامل تتعلق بالضحية وعوامل أخرى تتعلق بالمجتمع. وقد أشارت نتائج أطروحة الدكتوراه حول العنف الأسري -ظاهرة ضرب الزوجات إلى إن 71,2٪ من المبحوثات يعتقدن بان المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الزوج سبب للعنف، كما أشارت 62,3٪ إلى تعاطي الزوج للكحول والمواد المخدرة سبب للعنف، وأكدت 55,7٪ استخدام الزوج للعنف كحق من حقوقه التي نص عليها الدين. أما العوامل الخاصة بالزوجة فقد أيدت 52٪من المبحوثات إن تعاملهن غير الجيد مع أزواجهن كان سببا للعنف، أما العوامل الخاصة بالأسرة فقد كشفت 54٪ من المبحوثات ان أزواجهن تعرضوا للعنف في أسرهم عندما كانوا صغارا وان 57٪ منهن قد خبرن أباءهن وهم يمارسون العنف ضد أمهاتهم.

وبشكل عام فان الدراسات التي تناولت ظاهرة العنف ضد المرأة في العراق قد اعتمدت في معظمها على عينات صغيرة وبالتالي لا يسمح هذا العدد بتعميم النتائج أو إعطاء صورة ذات موثوقية عن الظاهرة، كما أن هناك مشكلة تمثيل العينة فمعظم العينات قد اختيرت بطريقة قصدية غير عشوائية مما لا يمكن معها الركون إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات.

خامساً- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على التحليل الثانوي لبيانات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISH حيث وفر هذا المسح بيانات ومعلومات قيمة تتعلق بالعنف ضد النساء، تشمل مفهوم النساء عن العنف وانتشاره وأسبابه ومصادره ومكان تعرض المرأة للعنف من وجهة نظر النساء فضلاً عن بيانات حول استجابة النساء للعنف وإلى من تلجا واتجاهات الرجل نحو العنف ضد المرأة.

أ- أداة الدراسة

تعتمد أداة البحث الحالي على ثلاث استمارات استبانه أساسية نفذت في مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية I-WISH تمثلت باستمارة الأسرة المعيشية للحصول على بيانات تتعلق بالخصائص الديموغرافية للعينة مثل العمر والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية والعلاقة برب الأسرة. كما اعتمدت على استمارة النساء بعمر (15-54 سنة) اللاتي لم يسبق لهن الزواج والنساء بعمر (54-50 سنة) المتزوجات واللاتي سبق لهن الزواج.

وعلى الرغم من أن أسئلة المسح تحركت على مفاصل عكثيرة لتغطي أبعاداً مختلفة من ظاهرة العنف ضد النساء وتلقي الضوء على زواياها المتعددة إلا إنها افتقرت إلى أسئلة حول ردود أفعال النساء عند التعرض للعنف وطريقة تعايشهن معه واستراتيجيات التحمل التي يتبعنها للمحافظة على حياتهن وأطفالهن وبالتالي لم تسمح بالتمييز بين المبحوثات تبعا للاستراتيجيات والأفعال التي قمن بها عند التعرض للعنف والأسباب التي تجعلها تتبع إستراتيجية دون غيرها. كما أغفلت الاستمارة الأسباب المباشرة التي تدفع الرجل لارتكاب العنف والموقف والسياقات الظرفية التي يحدث خلالها العنف.

ب- استمارة الاستبانة للرجال 18 سنة فما فوق

صممت استمارة الرجال بطريقة تسمح بالحصول على بيانات جديدة عن قضايا النوع الاجتماعي وفي مجالات لم يتم التطرق لها مسبقا مثل شراكة الرجل للمرأة في أعمال المنزل وتصوراته عن توزيع الأدوار بين الجنسين داخل الأسرة وفي المجتمع ونظرته لقدرات المرأة مقارنة بقدراته ورأيه بدور المرأة في الحياة.

تضمن القسم الأخير من الاستمارة سؤالا موجهاً للرجل حول ما إذا كان من حقه تعنيف زوجته في مواقف محددة في 15 فقرة وتشير هذه الفقرات جميعا إلى سلوكيات مصنفة على إنها عنف وتناظر الأسئلة التي تقيس مفهوم المرأة للعنف في استمارة النساء لكنها موجهة للرجل، ولم تشمل الاستمارة أسئلة تتعلق بممارسة الرجل للعنف وأسباب العنف من وجهة نظر الذكور وبالتالي لم تسمح بمقارنة مستوى التعرض للعنف بين الرجال والنساء مما أدى إلى ضياع فرصة مهمة للكشف عن ظاهرة العنف من زاوية مرتكبه وليس ضحيته فقط.

ج- متغيرات الدراسة

استعانت الدراسة الحالية في تحليلها للعنف الواقع على النساء ووعيهن به واتجاه الرجل نحوه بالنموذج البيئي Ecological Mode كإطار تحليلي مفترضة إن العنف والوعي به يرتبطان بمجموعة من العوامل المتصلة: الأولى فردية تخص المرأة وخصائصها، والثانية أسرية تتعلق بظروف زواجها وأسرتها، والثالثة مجتمعية ترتبط بطبيعة المجتمع المحلي الذي تعيش فيه. وهذه العوامل تعمل مجتمعة كحاجز يمنع عنف الرجل[29] ، وتم تكييف هذا النموذج ليشمل جميع المتغيرات والعوامل التي انتهت الأدبيات والدراسات السابقة إلى علاقتها بالعنف الممارس ضد النساء على النحو الاتي:

1- العوامل الفردية:

تتمثل هذه العوامل بمجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تتعلق بخصائص المرأة نفسها والتي يساهم توفرها في حمايتها من العنف. وتشمل تعليم المرأة وعملها مقابل اجر والعمر عند الزواج والاستقلالية المالية. ونظرا لعدم وجود مؤشرات عن الاستقلالية المالية للمرأة بسبب خلو الاستبيان من أسئلة توضح دخل المرأة ومصادره والملكية وحرية التصرف بالمال فقد تم الاستغناء عن هذا المؤشر. في المقابل أضيفت متغيرات جديدة للكشف عن علاقتها بالعنف ضمن العوامل الفردية وهي العمر والحالة الزوجية وعدد سنوات الزوجية.

2- العوامل الأسرية:

وتشمل سلسلة من المتغيرات المتشابكة والتي تتعلق بالظروف الأسرية للمرأة. وقد تم استخراج هذه المؤشرات إما بطريقة مباشرة عن طريق احتساب الإجابات والتكرارات على الأسئلة الموجودة في الاستمارة الاستبيانية للمسح أو إعادة إنتاج وتكوين مؤشرات جديدة من خلال الأسئلة غير المباشرة. وتشمل هذه المؤشرات:

- مؤشر نمط الأسرة إذا كانت نووية أم ممتدة: تم استخراج هذا المؤشر من خلال سؤال غير مباشر وجه إلى المشاركات في استمارة الأسرة حول علاقتها برب الأسرة.
- مؤشر التوافق بين الزوجين في العمل والتعليم.
- مؤشر الفجوة العمرية مابين الزوجين: تم استخراج هذا المؤشر من خلال طرح عمر الزوجة من عمر الزوج وتم تحديد ثلاث فئات: الأولى يكون فيها عمر الزوج مساوياً لعمر الزوجة، والثانية يكون فيه الفرق اقل من عشر سنوات، والفئة الثالثة التي يزيد فيها عمر الزوج عن عمر الزوجة عن عشر سنوات.
- متغير تعليم الزوج: وقد تم استخراج هذا المتغير من استمارة النساء.

---

29 سحر الشنيطي وملكي الشرماني، محاربة العنف ضد المرأة والطفل، المركز القومي للمرأة، القاهرة، 2008.

- متغير وجود دخل ثابت للزوج: في غياب مؤشرات تعكس الوضع المعيشي للأسرة بسبب خلو استمارة المسح من بيانات عن دخل الأسرة أو ملكيتها يصبح لهذا العامل أهمية كبيرة يضاف إلى أهميته في دفع الرجل إلى ارتكاب العنف.

- عمر الزوج: وقد تم التوصل إلى هذا المتغير بشكل مباشر من بيانات المسح.

- عدد الأطفال: يمثل وجود الأطفال وعددهم عاملاً مهماً من عوامل تقبل العنف والوعي به وكذلك التعرض له إذ قد يكون الأطفال سببا لتحمل المرأة العنف الواقع عليها وتقبله، كما يمكن أن تشكل زيادة عدد الأطفال سببا في الاكتظاظ على مستوى السكن والفقر والضنك على المستوى المعيشي وهي عوامل تؤدي غالبا إلى الشعور بالتوتر الذي يدفع باتجاه ارتكاب العنف وقد يحدث العكس إذ يساعد وجود الأطفال على منع حدوث العنف.

- مؤشر نمط الزواج إذا كان من أقارب أومن غرباء.

- مؤشر التمييز داخل العائلة: استخرج هذا المؤشر من خلال سؤال وجه إلى النساء حول ما إذا كان هناك تمييز في أسرتها بين الذكور والإناث في مجالات محددة وقد استخرج من هذه المجالات متغير واحد إذ عدت الأسرة مميزة مابين الجنسين إذا وجد فيها في الأقل واحد من حالات التمييز في المجالات المختلفة.

3- العوامل المجتمعية:

- الحياة في المدن مقابل الريف.

- المنطقة التي يعيش فيها المبحوثون وقد تم اعتماد المحافظات كمتغير مستقل ويبلغ عددها 18 محافظة.

- دعم المجتمع لقضايا المرأة: تم استخراج هذا المؤشر من خلال سؤال وجه إلى النساء يتحرى عن دعم كبار السن وشباب العائلة لقضايا المرأة من وجهة نظر المبحوثات.

د- مؤشرات الأفكار النمطية الراسخة حول النوع الاجتماعي

انطلاقا من حقيقة أكدتها الأدبيات وهي أن العنف ظاهرة ثقافية وان أسبابه تتركز بالدرجة الأساس بمفاهيم وعادات المجتمع حول المرأة وهو ما عززته نتائج المسح الحالي إذ أشارت النسبة الغالبة من النساء الى إن أسباب العنف تكمن في النظام الاجتماعي بعاداته ومعتقداته لذلك فقد تم التركيز على هذا العامل وتم استحداث متغيرات جديدة أسميناها الأفكار النمطية حول النوع الاجتماعي. يتضمن هذا المتغير مجموعة من المؤشرات تشمل :

1. مشاركة الرجل المرأة في أعمال المنزل: وتم استخراج هذا المؤشر من السؤال الموجه للذكور في استمارة الرجل حول ما إذا كان يشارك زوجته في الأعمال المنزلية والتي تعد من المهمات المنمطة جنسيا.

2. الأفكار النمطية حول الدور الرئيس للمرأة في الحياة: وجه إلى الذكور في استمارة الرجال سؤال حول رأيهم بالدور الرئيس للمرأة في الحياة وطلب منه تحديد دور أساسي واحد من مجموعة ادوار مرتبة في خمس فقرات بحيث تشمل الفقرة الأولى والثانية ادواراً نمطية تتعلق بالإنجاب وتربية الأطفال ومشاركة الرجل في بناء الأسرة في حين اشتملت الفقرات الثلاث المتبقية على ادوار تتعلق بالمجال العام مثل العمل وتنمية المجتمع وصناعة القرار. وقد عدت الفقرتان الأولى والثانية أفكاراً نمطية في حين عدت الفقرات الثلاث الأخرى أفكاراً غير نمطية عن دور المرأة في الحياة ولربط موقف المجتمع من أدوار المرأة بكل من وعي المرأة بالعنف وتعرضها له واتجاهات الرجل نحوه فقد تم تكوين مؤشر جديد لأدوار المرأة، وأخضعت الإجابات للتحليل العاملي.

3. العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع: سأل المبحوثون في استمارة الرجال عن الكيفية التي يرون فيها علاقة المرأة بالرجل في المجتمع وفيما إذا كانت المرأة تتبع الرجل في بنائه أو تشاركه أو لها دور رئيس في تقرير شؤون المرأة في المجتمع، وقد عدت الفقرة الأولى القاضية بأن المرأة تتبع الرجل فكرة نمطية وعدت الفقرتان الاخيرتان اللتان تشيران إلى إن المرأة شريك ولها دور رئيس أفكاراً غير نمطية.

هـ- مؤشر تحيز المرأة ضد المرأة

وضع هذا المؤشر لاستكمال المتغيرات المتعلقة بالأفكار النمطية السائدة في المجتمع حول المرأة والذي يقع ضمن العوامل المجتمعية إلا أن تمييزه من باقي المؤشرات جاء لأنه يعكس تبني المرأة نفسها للأفكار النمطية التي تبخس قدر المرأة. ويتشكل هذا المؤشر من سؤالين وجها للمرأة: الأول يعبر عن رأي النساء بمشاركة المرأة في الانتخابات كمرشحة، والثاني كناخبة فقط وقد عدت الإجابة بنعم المؤيدة لترشح المرأة إجابة غير متحيزة للرجل في حين عدت الإجابة بلا على ترشح المرأة إجابة متحيزة ضد المرأة، أما السؤال الثاني فيستطلع آراء النساء في الأسباب التي تجعل المرأة والرجل غير متساويين في الحقوق والواجبات والذي يتألف من ست فقرات تمثل الفقرتان الأولى والثانية أفكاراً نمطية متحيزة للرجل تتمثل بكون الرجال قوامين على النساء وإنهم يتحملون مسؤولية اكبر وقد عدت هاتان الفقرتان نظرة تقليدية ونمطية للمساواة ومتحيزة ضد المرأة وعدت الفقرات الأخرى غير نمطية.

تم إدخال المؤشرات المقترحة كافة ضمن العوامل الفردية والمجتمعية والأسرية إلى التحليل العاملي، وتساعد نتائج التحليل العاملي في تلخيص وتكتيل (تجميع) وتركيز عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات مما يسهل عملية التحليل فبدل تحليل نتائج كل من هذه المؤشرات بشكل منفصل يساعد التحليل العاملي في تكوين مؤشر يلخص المتغيرات[30] . وبعد ذلك تم معالجتها باستخدام الإنحدار اللوجستي لمعرفة العوامل الأكثر تأثيرا بوعي المرأة بالعنف والتعرض له وموقف الرجل منه في حالة ثبات جميع العوامل.

---

30 سحر الشنيطي وملكي الشرماني، محاربة العنف ضد المرأة والطفل، المركز القومي للمرأة، القاهرة، 2008، 25ص.

و- العوامل الثقافية – الاجتماعية المؤسسة للعنف

إن مبدأ الاعتداء على الأنثى هو حصيلة لمجموعة من المواقف والعادات والقيم الراسخة في المجتمع وعلى نطاق واسع حول طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل وطبيعة دورها في الحياة، وطبيعة قدرتها مقارنة بقدرات الرجل. وتعمل هذه القيم والمواقف على توفير الأساس الإدراكي للتوجه نحو العنف فالمواقف التقليدية التي تعد المرأة تابعة للرجل أو ذات دور نمطي تعمل على تكريس الممارسات الشائعة التي تنطوي على العنف والإكراه والتي تبرره بوصفه شكلاً من أشكال حماية المرأة أو التحكم فيها[31] . كما تعمل هذه القوالب النمطية على تعزيز مركز المرأة غير المتكافئ لمركز الرجل ويمثل العنف مظهرا من مظاهر القوى غير المتكافئة بين الرجل والمرأة سواء في الحياة العامة أو الخاصة.

وقد أشارت الدراسات الحديثة إلى دور هذه الأفكار والقوالب النمطية في زيادة تعرض المرأة للعنف وتوصلت إلى أن أغلب المعتدين يحملون اتجاهات سلبية عن المرأة، وإن موقفهم منها كان محافظا وتقليديا[32] .

وتحاول الدراسة تحت هذا الباب الكشف عن القيم التقليدية حول النوع الاجتماعي والأفكار النمطية السائدة عن المرأة كما أظهرتها نتائج مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISH والتي من الممكن ان تؤثر بكل من: وعي المرأة بالعنف والتعرض له واتجاه الرجال نحو العنف ضد المرأة.

31 تانيل ب. جيسي، القضاء على العنف ضد النساء: منظور العنف المتصل بالشرف في إقليم كردستان العراق، محافظة السليمانية، بحث غير منشور معد من قبل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مكتب عمان، 2008، ص 13.

32 رنا سلفتي، ظاهرة ضرب الزوجات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة بغداد، 1995.

سادساً- الأسئلة البحثية

أ- وعي المرأة بالعنف

1. ما هو مستوى وعي المرأة بالعنف وما هو موقفها منه ؟
2. هل تختلف النساء في وعيهن بالعنف تبعا للعوامل (الفردية- الأسرية – المجتمعية)؟
3. ما هي العلاقة بين مؤشرات التمكين الأسري للمرأة وبين مفهومها عن العنف وموقفها منه؟

ب- واقع العنف ضد المرأة في العراق

1. ما مدى انتشار الأشكال المختلفة للعنف ومدى تكراره ومصادره وأسبابه من وجهة نظر النساء؟
2. هل تختلف النساء في تعرضهن للأشكال المختلفة تبعا للعوامل (الفردية- الأسرية – المجتمعية)؟
3. هل تختلف النساء في تعرضهن للأشكال المختلفة للعنف تبعا لوعيهن بالعنف وتقبلهن له؟
4. ما هي العلاقة بين مؤشرات التمكين الأسري للمرأة وبين التعرض للعنف؟

ج- استجابة النساء للعنف الواقع عليهن

1. ما هي استجابة النساء عند التعرض لأنواع العنف؟
2. ما هي الأولويات التي تطلبها المرأة من الجهات الرسمية وغير الرسمية لحمايتها من العنف؟

د- موقف الرجال من العنف الممارس ضد النساء

1. ما هو موقف الرجال من العنف الممارس ضد النساء؟
2. هل يختلف موقف الرجل من العنف الممارس ضد المرأة تبعا للعوامل (الفردية- الأسرية – المجتمعية)؟
3. هل هناك علاقة بين موقف الرجل من العنف وبين وعي النساء في أسرته بالعنف والتعرض له؟
4. هل يوجد بعض الفئات التي يجب التركيز عليها عند رسم سياسات مواجهة العنف، حيث أن تغيير الاتجاهات لديها قد يرتبط بانخفاض أكبر في الانتشار مقارنة ببقية الفئات؟

سابعاً- النتائج و المناقشة

أ- الدور الرئيس للمرأة

وجه إلى الرجال بعمر (18 سنة فأكثر) سؤال حول رأيه بالدور الرئيس للمرأة في الحياة فيما إذا كان إنجاب الأطفال وتربيتهم ومشاركة الرجل في بناء الأسرة، والعمل على توفير أسباب العيش أو المساهمة في التنمية وصناعة القرار، وقد أظهرت نتائج مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISH رؤية نمطية لأدوار المرأة تنحصر في إطار المجال الخاص المتمثل بإنجاب الأطفال ومشاركته في بناء الأسرة، ولا يتقبل الرجل دورا قياديا للمرأة سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الأسرة، فبينما يقبل 67٪ أن تكون المرأة شريكاً ومسانداً للرجل في بناء الأسرة[33]، يرفض أكثر من 97٪ من الذكور أن تكون هي صاحبة الدور الرئيس ويكون هو شريكها ومسانداً لها في بناء الأسرة . كما أفاد 1٪ فقط من الرجال بان دور المرأة يمكن أن يكون المشاركة في التنمية وصناعة القرار.

ويعزز موقف الرجل من مسؤوليات المرأة داخل الأسرة الأفكار النمطية السائدة حول دور المرأة. إذ بينت نتائج المسح نظرة تقليدية لدور المرأة حتى في المجال الخاص داخل البيت والتي تنحصر بتكريس المرأة لأعمال المنزل، والجانب الخدمي من رعاية الأطفال في الإطعام والنظافة 83,4٪ يليها المتابعة والتدريس 25,7٪ وينفي عنها دورا توجيهيا أو إرشاديا كما لا يتقبل دورها في معالجة المشكلات[34] .

شكل 3-1: توزيع الرجال (18 سنة فأكثر) حسب رأيهم حول الدور الرئيس للمرأة في الحياة

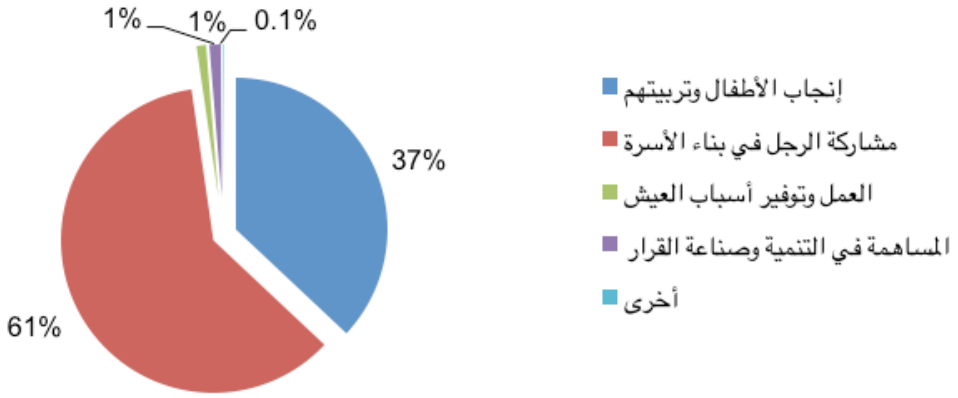

33 الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH لسنة 2011.

34 الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH لسنة 2011.

وبشكل عام فإن نظرة الرجل لأدوار المرأة سواء داخل الأسرة أو في المجتمع تعكس صورة نمطية لأدوار المرأة التقليدية وتقسيما جنسيا صارما للأدوار يعتمد على تكريس المرأة لأعمال المنزل ورعاية الأطفال في حين ينسب للرجال الأدوار المهمة في المجال العام. وقد ارتبط قيام المرأة بهذه الأدوار وتكريسها لعمل المنزل وشؤون الأطفال والمصنفة على أنها أقل شأنا بتوزيع السلطة، فثمة تراتب بين أدوار الرجل في المجال العام الناتجة عن تحرره من الالتزامات التي تستهلك جل الوقت وأدوار المرأة داخل المنزل التي تستهلك النساء جسديا ونفسيا.

ب- دعم المجتمع لحقوق المرأة

هناك علاقة قوية بين الاعتراف بحقوق المرأة ودعمها وبين العنف الموجه للنساء إذ يفهم التعرض للعنف بوصفه حالة يخلقها عدم وجود الحقوق أو غيابها أو إنكارها، وتأتي هذه العلاقة من حقيقة إن حصول المرأة على حقوقها يؤدي إلى القضاء على التفاوت في علاقات القوى ما بين الجنسين التي تمثل المبدأ الأساسي من وراء ارتكاب العنف ضد المرأة[35] .

جدول 1-3: نسبة النساء (15-54 سنة) اللائي يعتقدن أن الشباب وكبار السن يدعمون قضايا المرأة وحقوقها حسب المجال

الحق/ القضية	كبار السن	الشباب
حق التعليم	47.7	71.9
الحق في العمل	4.24	6.57
المساواة بين الجنسين	3.03	4.98
حق المرأة في اختيار شريك الحياة	3.95	62.1
المكان الطبيعي للمرأة هو البيت	4.91	4.35
حق المرأة في تحديد عدد الأطفال الذين تنجبهم	3.53	5.77
يدعمون الزواج المبكر	54.1	42.4

وللتعرف على ما إذا كان المجتمع يدعم حقوق المرأة فقد وجه سؤال للنساء بعمر (15-59 سنة) المتزوجات واللاتي لم يسبق لهن الزواج حول ما إذا كان الرجال والشباب الذكور داخل أسرتها وخارجها يدعمون حقوق المرأة في مجالات التعليم، والعمل والمساواة ما بين الجنسين واختيار شريك الحياة وحقها في تحديد عدد الأطفال الذين تنجبهم، والزواج المبكر للفتاة. يوضح (جدول 1) إجابات النساء عن هذا السؤال

وقد أظهرت النتائج أن ثلثي الرجال لا يدعمون ولا يعترفون بحق المرأة في المساواة مع الجنس الآخر وأكثر من نصف الشباب لا يدعمون هذا الحق. وإن كبار السن لا يختلفون عن الشباب كثيرا من ناحية رؤيتهم أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت، وإن أكثر من نصف العينة شبابا وكبار سن يدعمون الزواج المبكر، و47,7٪ فقط من كبار السن يدعمون حق المرأة في التعليم، و42,4٪ فقط يدعمون حقها في العمل مما يعني أن أكثر من نصف العينة من الرجال لا

35 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (اليونامي)، دراسة متعمقة بشان جميع اشكال العنف ضد المرأة، ص 36.

يعترفون بحق المرأة في العمل والتعليم[36]، وكانت اتجاهات الشباب أكثر ايجابية نحو قضايا العمل والتعليم وحق المرأة في تحديد عدد الأطفال الذين تنجبهم مقارنة بكبار السن علما بان هذه الاتجاهات الإيجابية لا يصاحبها دائما تطبيق على أرض الواقع بقدر ما تعكس الأمل والتطلع لتحقيق هذه الحقوق وليس تطبيقها[37] .

ج- علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع والأسرة

أظهرت نتائج مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة I-WISH أن الرجل ينظر للمرأة على أنها تابع له وجزء منه وامتداد مكاني لوجوده، وفي أحسن الأحوال يمكن أن تكون شريكاً مسانداً له ولكن ضمن الشروط التي تحفظ بها علاقة التبعية وتصان. ففي مجال الأسرة يرى أكثر من ثلث الرجال أن المرأة تتبع الرجل في بناء الأسرة، في حين يرى 64,8٪ أن المرأة يمكن أن تكون مشاركة في بناء الأسرة، ويرفض أكثر من 97٪ أن تكون العلاقة معكوسة أي أن يكون الرجل هو الشريك للمرأة في بناء الأسرة[38] .

أما في مجال المجتمع وبنائه فيرى 35٪ من الذكور أن المرأة تتبع الرجل في بناء المجتمع وتطويره، ويرى 61,4٪ أن المرأة شريك ومساند للرجل في بناء المجتمع، في حين يرى 3,5٪ فقط أن المرأة يمكن أن تكون أساسية ولها دور رئيس في بناء المجتمع.

وتسود هذه الصورة النمطية للمرأة كتابعة في الريف بشكل أوسع من المدينة، كما تسود بين الشباب في عمر (18-34 سنة) بشكل أوسع مقارنة بمن بعمر (35 سنة فأكثر) وتنتشر بين الأميين وذوي التعليم المنخفض بشكل أكبر. ويرتبط العنف بالنظرة للمرأة كتابعة، فعندما توضع النساء في مراكز يكن فيها تابعات للرجال بان احتمال تعرضهن للعنف أكبر بموجب عادات وتقاليد تمييز ضد المرأة، ويصبح العنف وسيلة لإدامة تبعية المرأة للرجل، وهو في الوقت نفسه نتيجة لهذه التبعية[39]

د- مشاركة الرجل بأعمال المنزل

غالبا ما تعد أعمال المنزل في إطار البنية الثقافية العراقية شأنا نسائيا لا علاقة للرجال به وغالبا ما تصنف هذه الأعمال والتي تمارس داخل المجال الخاص على أنها أقل شأنا. أما أعمال الرجل في المجال العام فتمنح صاحبها مكانة أعلى إذ ثمة تراتب بين أدوار الرجل الناتجة عن تحرره من الالتزامات البيتية التي تستهلك جل الوقت وأدوار المرأة المنزلية في المجال الخاص والتي تستهلك المرأة جسديا ونفسيا وذهنياً وتحرمها من ممارسة الأفعال الأعلى شأنا. لذلك يمكن اعتبار مشاركة الرجل في أعمال المنزل دليلاً على تحول في

36 الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH لسنة 2011.

37 سحر الشنيطي وملكي الشرماني، مصدرسبق ذكره.

38 الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH لسنة 2011.

39 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (اليونامي)، دراسة متعمقة بشان جميع اشكال العنف ضد المرأة، ص 38.

نظرة المجتمع لادوار الجنسين ومؤشراً على تغير في تراتبية السلطة بين الاثنين. وترتبط هذه المشاركة بمجموعة من القيم الايجابية حول المرأة ودورها.

وقد أظهرت نتائج مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة I-WISH بأن 5,9٪ فقط من الرجال المتزوجين يشاركون بأعمال المنزل بشكل منتظم، وأن 42,8٪ من الرجال لا يشاركون زوجاتهم بأعمال المنزل تحت اي ظرف من الظروف وترتفع هذه النسبة في الريف إلى 58,5٪. ويرتبط امتناع الرجل عن مساعدة زوجته في أعمال المنزل عكسيا مع مستواه التعليمي، إذ كلما انخفض المستوى التعليمي زاد احتمال امتناعه عن مساعدة زوجته بأعمال المنزل، وقد بلغت نسبة الرجال الذين لا يساعدون زوجاتهم من الأميين 62,6٪ مقابل 8,7٪ من الحاصلين على شهادة عليا.

هـ- الأفكار المتحيزة ضد المرأة

تتمثل النساء في أحيان كثيرة ودون وعي منهن إيديولوجية معادية للمرأة، وتتبنى التصورات ذاتها التي ينتجها الطرف المهيمن حول قدرات المرأة وحقوقها ومساواتها بالرجل، مثل هذه الأفكار والتصورات تندرج ضمن ما يسمى اليوم العنف الرمزي وتفترض الدراسة إن انخفاض وعي المرأة بالعنف والتعرض له قد يرتبط بأفكار المرأة نفسها المتحيزة للرجل والتي تخفي موقفا معاديا للمرأة. وقد توافرت استمارة النساء على عدد من الأسئلة التي تكشف عن هذه الأفكار والتي تعكس في الوقت نفسه القيم النمطية السلبية عن النوع الاجتماعي.

وقد أظهرت نتائج المسح كثيراً من المؤشرات التي تؤكد وجود هذا الشكل من العنف وتعكس موقف النساء المتحيز ضد المرأة. منها موقف المبحوثات من حق المرأة في الترشح في الانتخابات، إذ أظهرت النتائج أن 85٪ من النساء ترى أن على المرأة المشاركة في الانتخابات كناخبة، وأما بالنسبة لمشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات فتنخفض هذه النسبة لتبلغ 68٪ تقريباً. وترى 42٪ تقريباً من النساء أن المرأة لا ينبغي لها المشاركة في الانتخابات سواء كمرشحة أو كناخبة أو كليهما لاعتقادهن أن هذا شأن يخص الرجال، كما أن خمس الرافضات يرين أن المرأة يجب ألا تدخل في السياسة ومثلهن تقريباً يرفضن ذلك لأن الانتخابات غير مجدية.

شكل 2-3: توزيع النساء (15-54 سنة) اللاتي يرين أن المرأة لا ينبغي لها المشاركة في الانتخابات سواء كمرشحة أو كناخبة أو كليهما حسب السبب

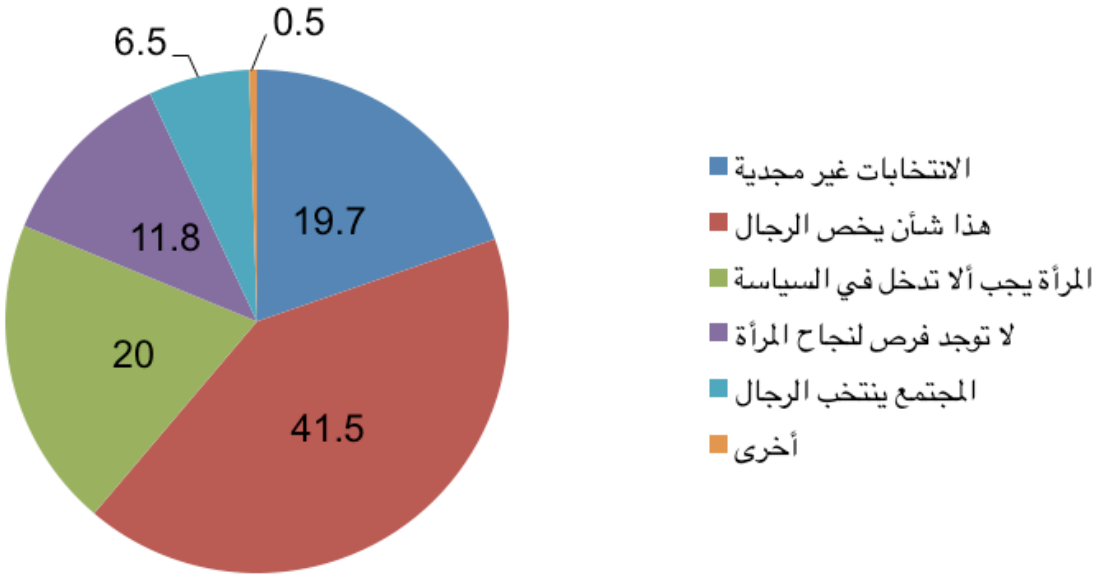

أما فيما يتعلق بموقف المرأة من المساواة ما بين الجنسين فقد اظهر المسح أن 3 سيدات من بين كل 10 سيدات تقريباً يرين أنهن متساويات مع الرجال كلياً في الحقوق والواجبات، في حين ترى الـ 7 الأخريات إما أنهن متساويات ولكن بشكل جزئي أو غير متساويات. وأرجعت 60٪ تقريباً من الأخيرات السبب في ذلك إلى أن الرجال يتحملون مسؤولية أكبر وحوالي 48٪ يرين أن الرجال قوامون على النساء. وهاتان الفكرتان تمثلان أفكاراً نمطية سائدة في المجتمع وتتمثلها النساء وتتبناها وتدافع عنها مما يجعلها متواطئة ومتورطة في إعادة إنتاج هذه الأفكار وفي إنتاج العنف الممارس ضدها. وتفترض الدراسة أن انخفاض وعي المرأة بالعنف والتعرض له قد يرتبط بأفكار المرأة نفسها المتحيزة للرجل والتي تخفي موقفا معاديا للمرأة.

و- التمييز داخل الأسرة

يرتبط التمييز مع العنف بعلاقة جدلية يؤدي كل منهما إلى الأخر ويؤثر ويتأثر به فالعنف من جهة هو شكل من أشكال التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي[40] وهو سبب من أسباب العنف ويؤسس للأشكال الأخرى منه من خلال تبريره وإعطاء الشرعية له. من جهة أخرى فأن العنف هو آلية ووسيلة لضمان استمرار حالة التمييز والمحافظة عليها[41] .

وقد حاول مسح الأحوال الاجتماعية والصحية للمرأة الكشف عن التمييز بين الذكور والإناث داخل العائلة من خلال سؤال وجه إلى النساء حول اعتقادهن ما إذا كانت أسرتها تميِّز بين الذكور والإناث. وقد أظهرت النتائج وجود تمييز لصالح الذكور إلا انه لم يكن بنسب عالية إذ ترى 29٪ فقط من النساء أن الوالدين يميزون بين الذكور والإناث وترتفع هذه النسبة في الريف الى 33,4٪. ويرتبط انخفاض هذه النسبة بالشروط ذاتها التي أدت إلى خفض الوعي بالعنف لدى النساء إذ لا نتوقع من النساء اللاتي لا ترى في سلوك ضرب الفتاة عنفا إن يكون لها وعي متقدم بالتمييز ضد الإناث فانخفاض مستوى الوعي بالعنف يصاحبه بالضرورة انخفاض في مستوى إدراك التمييز.

ولوحظ أن التمييز داخل العائلة يكون دائما لصالح الذكور إذ لم تظهر النتائج وجود تمييز لصالح الإناث في أي مجال، أما أسباب التمييز فقد أقرت 46٪ من النساء اللاتي يعتقدن بوجود تمييز أن السبب يعود إلى تفضيل الذكور على الإناث وأشارت 30,7٪ إلى أن العادات والتقاليد سبب للتمييز، في حين أشارت 16,5٪ إلى أن السبب يتعلق بحماية الفتاة. في المقابل لا تشعر الفتاة المراهقة بعمر (10-15 سنة) بوجود تمييز داخل أسرتها، إذ أقرت ما يقرب من 52٪ بأنهن لا يشعرن أنهن مساويات لأشقائهن الذكور [42].

40 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (اليونامي)، دراسة متعمقة بشان جميع اشكال العنف ضد المرأة، ص 20.

41 رجاء بن سلامة، التمييز وعنف التمييز ضد المرأة في العالم العربي، في كتاب بنيان الفحولة أبحاث في المؤنث والمذكر، دار المعرفة للنشر، تونس، 2006، ص 104.

42 الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH لسنة 2011.

شكل 3-3: توزيع النساء (15 – 54 سنة) اللاتي يرين أن الآباء والأمهات يميزن بين البنات والبنين حسب السبب وراء ذلك

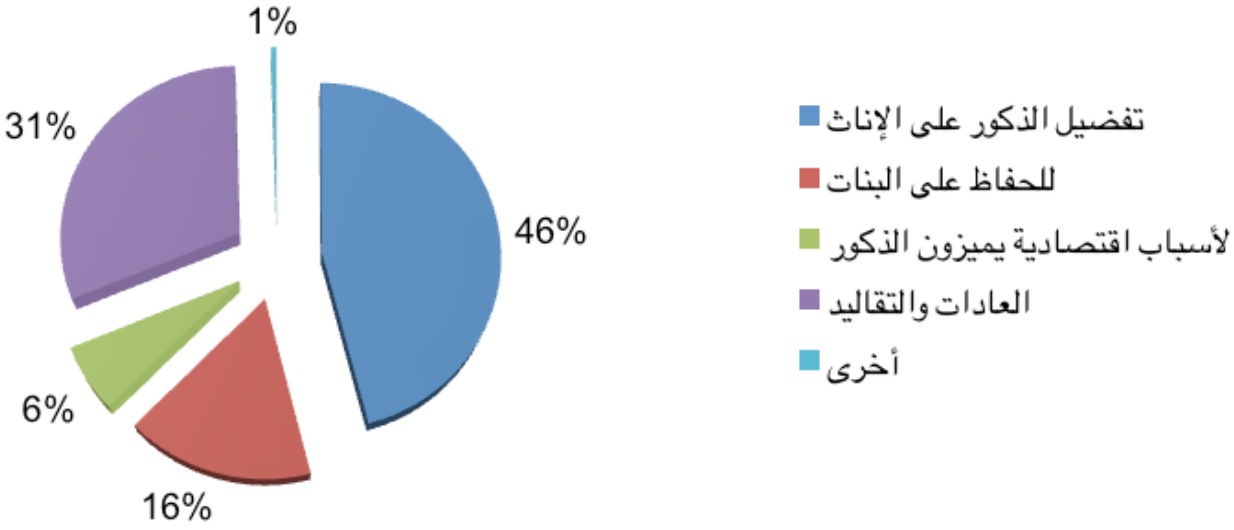

ثامناً- الوعي بالعنف

أ- الوعي بالعنف عند النساء (15-54 سنة) المتزوجات وغير المتزوجات

يمثل وعي المرأة بالعنف ومفهومها عنه واحدا من أهم القضايا التي يجب الوقوف عليها عند دراسة هذه الظاهرة ذلك أن تعريف المرأة للعنف أي مقدار ما تدركه وتعيه من إساءة موجهة لها سواء كانت نفسية أو جسدية أو جنسية هو الذي يحدد درجة تأثر المرأة بالعنف[43] كما يشكل هذا الوعي واحدا من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه الجهود الرامية للقضاء عليه. وتم تعريف وعي المرأة إجرائيا في هذه الدراسة بأنه فهم المرأة للسلوكيات الدالة على العنف وتعريفها وإدراكها لهذه السلوكيات على أنها عنف.

ولقياس الوعي بالعنف فقد تم تصميم مؤشر للوعي بالعنف باستخدام الفقرات الخاصة بمفهوم المرأة عن العنف في السؤال الموجه للنساء حول أي من التصرفات تعتبرينها عنفا والتي تتألف من ثلاث عشرة فقرة، وقد أعطي الرمز (صفر) لمن أظهرت وعيا بالعنف وأجابت على الفقرة بنعم، وأعطي الرمز (1) لمن لم تظهر وعيا بالعنف وأجابت بلا أو ربما أو لا اعرف، وتمت معالجة الإجابات باستخدام أسلوب التحليل العاملي لتكوين المؤشر وتم تقسيمه إلى ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: تعي العنف

المستوى الثاني: تعي العنف بدرجة قليلة

المستوى الثالث: لا تعي العنف

43 أمل محمود السيد محمود الدوة وزينب عبد المحسن درويش، مصدر سبق ذكره.

شكل 4-3: نسبة النساء (15-54 سنة) اللاتي لا تعي العنف بحسب كل فقرة

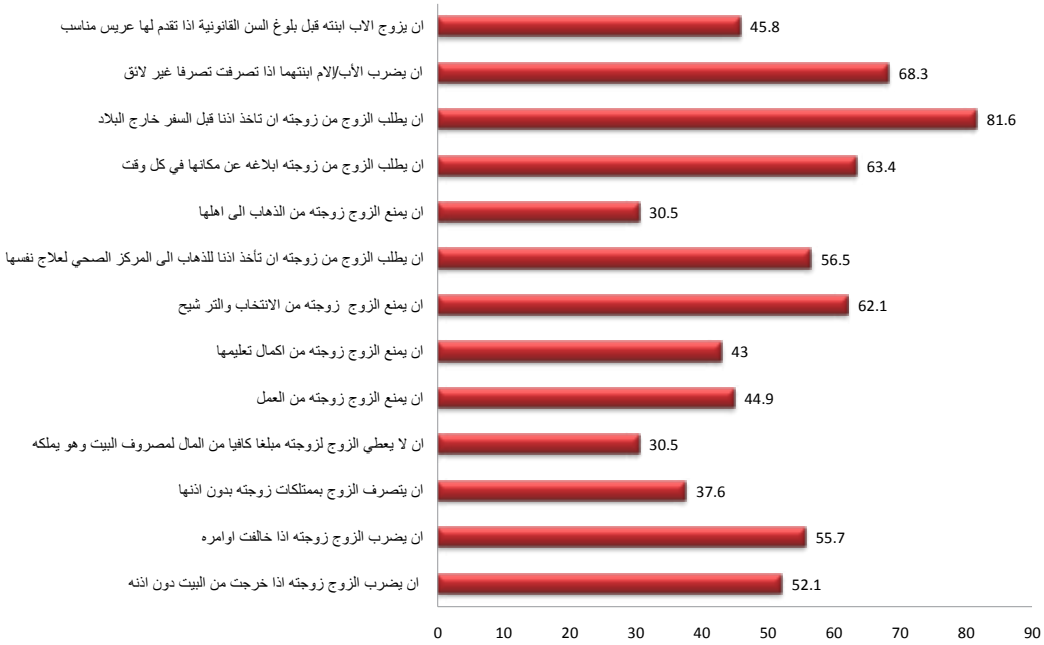

يتضح من الشكل في أعلاه إن أكثر من نصف النساء لا يجدن في ضرب الزوج لزوجته عنفا. أما التبريرات التي يعطى بموجبها الحق للرجل في أن يضرب زوجته فتتمثل بمخالفتها لأوامره 55,7٪ والخروج بدون الحصول على إذنه 52٪، وترتفع نسبة النساء اللاتي لا يجدن في سلوك الضرب عنفا في حالة توجه به الآباء والأمهات إلى بناتهم لتصل إلى 68٪.

تنخفض حساسية المرأة للعنف ووعيها به بشكل واضح في السلوكيات الدالة على التحكم بحرية المرأة والتي تكون الغاية منها السيطرة والتحكم بحياة المرأة مثل الحق في الانتخاب إذ بلغت نسبة النساء اللاتي لا يجدن في منع المرأة من السفر إلا بإذن الزوج عنفا 81,6٪ ، وفي الحقيقة إن الحصول على إذن الزوج وشرط موافقته عند الخروج من المنزل يعد في إطار الثقافة العراقية قضية شرعية إذ حرم الشرع على المرأة الخروج دون إذن الزوج وبالتالي فان من الطبيعي أن تعد النساء هذه القضية حقا من حقوق الزوج المقرة شرعا. وهو ما يستدعي إيجاد تعريف وطني للعنف يستثني بعض السلوكيات المحددة دوليا بأنها عنف.

وينخفض مستوى وعي المرأة بالعنف في السلوكيات الدالة على الغيرة والرغبة في تملك المرأة ومراقبة سلوكها، إذ لا تجد 63,4٪ من النساء في هذه التصرفات عنفاً ولا تعرفها على أنها عنف.

وعي النساء بالعنف يرتفع في حالة فصلها عن محيطها الاجتماعي وبشكل خاص الأهل، إذ تعرف 70,5٪من النساء محاولة الرجل منعها من زيارة أهلها على أنه عنف، كما تجد أكثر من نصف النساء إن منع الرجل المرأة من حقها في التعليم أو حقها في العمل عنف، أو أن يتصرف بأملاكها دون إذنها 62,4٪ .

وتعكس هذه النتائج ارتباكا ولبسا في فهم المرأة لحقوقها وإنها في تحديدها لهذه الحقوق قد تمثلت إيديولوجيا الرجل والمجتمع نفسه. فالحقوق التي تعكس استقلالية المرأة مثل الحق والحرية في السفر والحركة والحق في الخصوصية وعدم المراقبة والحق في الانتخاب والترشيح قد تنازلت عنها المرأة وأعطت هذا الحق لمن له سلطة عليها.

من جهة أخرى تخفي هذه النتائج موقفا متقبلا للعنف فوجود نسبة كبيرة من النساء يجدن في ضرب الرجل للمرأة سلوكا طبيعيا يعني إن هذه النسبة تؤيد العنف وتبرره وتتقبله بل تراه حقاً من حقوق الرجل. وتعزز نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي تزامن إجراؤه مع مسح I-WISH هذه الحقيقة، إذ أظهرت نتائجه حول مواقف النساء من العنف الممارس ضد المرأة أن 58٪ من المبحوثات يشعرن بأن من حق الزوج أن يضرب زوجته في حال أهملت الأطفال أو أظهرت نوعاً من الاستقلالية مثل الخروج من المنزل بدون إعلام الزوج أو في إفشاء أسرار العائلة[44] .

الجدير بالملاحظة أن موقف المرأة من العنف الموجه ضدها لم يتغير في المدة المحصورة ما بين 2006 و2011 ففي المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS3 الذي أجري عام 2006 والذي تضمن السؤال ذاته حول موقف النساء من العنف الزواجي أشارت النتائج إلى ان 59٪ من النساء يوافقن على ضرب الزوج لزوجته لأي من الأسباب المذكورة في أعلاه [45].

ب- العوامل المرتبطة بوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة

يتناول هذا الجزء من الدراسة التحليل الإحصائي لبعض العلاقات بين العوامل الفردية والأسرية والمجتمعية كما تم تعريفها سابقا وبين وعي المرأة بالعنف.

---

44 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مراقبة أوضاع الأطفال والنساء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، MICS4-2011.

45 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مراقبة أوضاع الأطفال والنساء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، التقرير النهائي، 2006.

1. العوامل الفردية

- **التعليم**

يتفاوت وعي المرأة تبعا لمتغير التعليم، فتدني المستوى التعليمي للمرأة يصاحبه تدن في مستوى الوعي بالعنف إذ بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف من ذوات التعليم المتدني أو غير المتعلمات 23٪ ، في المقابل ترتفع نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف من الحاصلات على مستوى متوسط فما فوق إلى 44,2٪. وتؤكد هذه النتائج حقيقة أن للتعليم دوراً مهماً في زيادة وعي المرأة وعلى المستويات كافة بما فيها تعريف السلوكيات الدالة على العنف وما ينطوي عليه من معرفة ووعي بالحقوق.

- **العمر**

لم تظهر نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة دالة بين عمر المرأة ومستوى الوعي بالعنف، إذ لم يكن هناك خط واضح للعلاقة بين تقدم العمر وبين ارتفاع أو انخفاض مستوى الوعي بالعنف.

- **الحالة الزواجية**

أظهرت المطلقات وعيا بالعنف يفوق نظيراتهن المتزوجات والأرامل والعزباوات إذ بلغت نسبة اللاتي يعين العنف من المطلقات 46,5٪ وتنخفض نسبة من لا يمتلكن وعيا بالعنف إلى 23,2٪ ضمن هذه الفئة.

وقد تكون هذه النتيجة متسقة مع الظروف والأسباب التي أدت إلى الطلاق فإدراك المرأة للإساءة وتعريفها للسلوكيات الدالة على العنف وعدم التعامل معها على أنها سلوك طبيعي هي التي قادت المرأة إلى الطلاق كرد فعل على إدراكها للعنف والإساءة من قبل الزوج، فضلا عن ذلك فإن المرأة المطلقة قد غادرت الحياة الزوجية وبالتالي فإن الحاجة إلى تبرير العنف أو قبوله أو تأييده للمحافظة على الأسرة قد انتفت مما يجعلها اقل تقبلا للعنف وأكثر وعيا به.

وأظهرت الأرامل مستوى متدنياً من الوعي بالعنف إذ بلغت نسبة اللاتي يمتلكن وعياً به 33,2٪ ، غير أن أدنى مستوى للوعي بالعنف قد ظهر عند النساء المتزوجات والمنفصلات إذ بلغت نسبة من يمتلكن وعيا بالعنف 31٪ مما يرجح أن اعتبار السلوكيات الدالة على العنف سلوكا طبيعيا ومقبولا بين المتزوجات هو واحد من استراتيجيات التحمل التي طورتها المرأة المتزوجة لمواجهة مواقف العنف الزواجي وهو نوع من التفاعل ربما مع مكونات الموقف المحيط بهذه الظاهرة[46] حيث تقلل المرأة من حساسيتها الخاصة بإدراك العنف الزواجي.

---

46 أمل محمود السيد محمود الدوة وزينب عبد المحسن درويش، مصدر سبق ذكره.

• **عمل المرأة مقابل أجر**

هناك تباين واضح بين النساء العاملات مقابل أجر والنساء غير العاملات في مستوى وعيهن بالعنف. فبينما كانت نسبة اللاتي يعين العنف من العاملات 44٪ فإن هذه النسبة تنخفض بين غير العاملات إلى 32,3٪. ويمكن تفسير هذه العلاقة بارتباط عمل المرأة بمستواها التعليمي فمعظم العاملات ولاسيما في مؤسسات القطاع العام من الحاصلات على تعليم متوسط فما فوق، إلا أن هذا لا يتنافى مع حقيقة أن الاستقلال المالي للمرأة يساهم في ارتفاع حساسيتها تجاه إدراك العنف ورفضها للاستراتيجيات التي تدفعها إلى تبنيه وتأييده.

• **عدد سنوات الزواج**

على الرغم من أهمية متغير مدة الزواج في تحديد وعي المرأة بالعنف وإدراكها له إلا أن نتائج التحليل الإحصائي لم تظهر علاقة واضحة بين هذا المتغير ووعي المرأة بالعنف، وبذلك تختلف نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسات سابقة وجدت أن عدد سنوات الزوجية كانت من العوامل الحاسمة في تقبل العنف وإدراكه والتي أظهرت فيها النساء اللاتي زادت عدد سنوات زواجهن عن عشر سنوات قبولا لأشكال العنف كافة[47] .

• **العمر عند الزواج**

لم تظهر نتائج التحليل الإحصائي نمطا واضحا للعلاقة بين العمر عند الزواج والوعي بالعنف على الرغم من أن النتائج الأولية تشير إلى أن الوعي بالعنف يزداد كلما تأخر سن زواج المرأة (جدول 2).

جدول 2-3: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة حسب العوامل الفردية

	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
التعليم			
أمية أو تقرأ	23.8	34.8	41.4
ابتدائي	32.8	34.6	32.6
متوسطة فما فوق	44.2	30.3	25.5

47 سحر الشنيطي وملكي شرماني: مصدر سبق ذكره.

	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
العمر			
19 - 15	34.2	34.2	31.6
24 - 20	33.6	32.8	33.6
29 - 25	32.8	31.9	35.2
34 - 30	31.5	33.1	35.4
39 - 35	33.6	34.2	32.2
44 - 40	32.8	34	33.1
49 - 45	35	32.3	32.7
54 - 50	35.6	33.5	30.9
الحالة الزواجية للمرأة			
متزوجة/منفصلة	31.1	34.2	34.8
خاطبة/عزباء	37.8	32	30.2
مطلقة	46.5	30.3	23.2
أرملة	33.2	29.1	37.7
عمل المرأة مقابل أجر			
تعمل بأجر	44	30.4	25.6
لا تعمل بأجر	32.2	33.6	34.2
عدد سنوات الزواج			
أقل من 3 سنوات	30.2	32.2	37.6
3-6 سنوات	31.4	33.5	35.1
+ 7	31.5	34.2	34.4

	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
العمر عند الزواج			
أقل من 18 سنة	30.3	34.4	35.2
18 - 24	31.2	34	34.8
25 فأكثر	34.4	31.7	33.9

2.العوامل الأسرية

من الأمور التي يجب النظر فيها عند التفكير بالعنف وإدراك المرأة وتعريفها له هو وجود بيئة محيطة من الضغوطات والمشكلات تجعل من العنف مشكلة جزئية من كل أكبر من المشكلات التي تعاني منها هذه البيئات وتعمل مثل هذه البيئة على تهيئة المرأة للتعايش مع العنف وتحمله واستخدام استراتيجيات تعتمد على إنكاره واعتباره سلوكا طبيعيا[48] . فالوضع الاقتصادي المتردي والسكن غير الملائم وبطالة الزوج ووجود عدد كبير من الأطفال فضلا عن تعرض المرأة لخبرات العنف في الطفولة، كل هذه عوامل تخص الأسرة وتؤثر بشكل أو بأخر على تعرض المرأة للعنف وإدراكها وتقبلها له. ويستعرض هذا الجزء من الدراسة مجموعة من المتغيرات والعوامل الأسرية وعلاقتها بوعي المرأة بالعنف

- **نمط الأسرة**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة واضحة بين نمط الأسرة سواء كانت ممتدة (تتألف من الأب وأبنائه المتزوجين وأولادهم) أو نووية وبين وعي المرأة بالعنف إذ يرتفع مستوى الوعي بالعنف في حالة العيش ضمن أسر نووية (تتألف من الزوج والزوجة والأبناء) ويشير (جدول 3) إن نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف ممن يعشن في هذه الأسر قد بلغت 35,8٪ ، في حين بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف ممن يعشن في أسر ممتدة29,6 ٪.

- **الفجوة العمرية بين الزوج والزوجة**

لم تظهر نتائج التحليل وجود تباين بين النساء في وعيهن بالعنف تبعا للتفاوت أو التوافق بين عمر الزوج والزوجة، لذلك فقد تم استبعاد هذا العامل.

- **تعليم الزوج**

يرتفع وعي المرأة بالعنف بارتفاع المستوى التعليمي للزوج إذ بلغت نسبة النساء اللاتي اظهرن وعيا بالعنف ممن تزوجن برجال حاصلين على شهادة دبلوم فأعلى 37,1٪، في حين تنخفض هذه النسبة إلى 28,2٪ عند من تزوجن برجال غير متعلمين، ويبدو

48 أمل محمود السيد محمود الدوة وزينب عبد المحسن درويش، مصدر سبق ذكره.

أن ارتفاع وعي المرأة بالعنف لا يرتبط بالمستوى التعليمي للزوج بقدر ارتباطه بالمستوى التعليمي للزوجة ذاتها وبالتوافق بين الزوجين من ناحية المستوى التعليمي إذ من المعروف أن الرجل المتعلم يميل إلى الزواج من امرأة تكافئه أو تزيده من ناحية المستوى التعليمي.

وتؤكد نتائج التحليل الإحصائي حول العلاقة بين التوافق بين الزوجين في المستوى التعليمي ووعي المرأة بالعنف هذا التفسير إذ أظهرت النساء الحاصلات على تعليم ادني من تعليم الزوج وعيا متدنيا بالعنف 29,6٪ مقارنة بنظيراتهن من الحاصلات على تعليم مساو لتعليم الزوج 33,8٪ أو أعلى منه 31,4٪ ، ومن الواضح أن التوافق بين الزوجين في المستوى التعليمي يلعب دورا مهما في هذا المجال. إذ ان أعلى مستوى من الوعي بالعنف قد ظهر عند المتوافقات مع أزواجهن في التعليم وكما هو موضح في (جدول 3).

- **الحالة العملية للزوج**

ترتبط بطالة الزوج بتدني مستوى الوعي بالعنف لدى الزوجات، إذ أظهرت 23,8٪ فقط من النساء اللاتي لا يعمل أزواجهن وعيا بالعنف مقارنة بـ 31,7٪ من المتزوجات برجال يمارسون أعمالا.

وبطريقة مماثلة ارتبط وجود دخل ثابت للزوج بارتفاع مستوى الوعي بالعنف عند النساء ويشير (جدول 3) إلى أن 34,7٪ ممن يتلقى أزواجهن دخلا ثابتا يمتلكن وعيا بالعنف، في حين تنخفض هذه النسبة إلى 27,7٪ في حالة عدم وجود دخل ثابت ويعكس كل من عمل الزوج وانتظام الدخل الوضع المعيشي للأسرة حيث أشارت معظم الدراسات إلى علاقته العكسية بكل من تقبل المرأة للعنف والتعرض له وأكدت بأن أعلى مستويات التقبل للعنف تظهر ضمن الفئات في المستويات الاقتصادية والاجتماعية المتدنية[49] .

وقد عززت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات هذه النتيجة إذ أشارت إلى أن تقبل العنف الأسري كان أكثر انتشارا في أوساط النساء اللاتي يعشن في أسر فقيرة 70٪ مقابل 49٪ للنساء اللاتي ينحدرن من أسر أغنى على مؤشر الثروة[50] .

- **عدد الأطفال**

يتقارب مستوى الوعي بالعنف بين النساء اللاتي ليس لديهن أطفال واللاتي لديهن أقل من ثلاثة أطفال وتراوحت نسبة من يمتلكن وعيا بالعنف في الفئتين 33٪ إلا أن مستوى الوعي بالعنف يبدأ بالانخفاض مع زيادة عدد الأطفال إذ بلغت نسبة الواعيات بالعنف ممن لديهن أكثر من ثلاثة أطفال 31,7٪ وبلغت هذه النسبة 25,2٪ لمن لديها أكثر من سبعة أطفال.

---

49 سحر الشنيطي وملكي الشرماني: مصدر سبق ذكره.

50 وزارة التخطيط، الجهاز المركزى للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مراقبة أوضاع الأطفال والنساء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2011.

• عمر الزوج

ينخفض الوعي بالعنف عند النساء وبشكل واضح بانخفاض عمر الزوج ليبلغ أدنى مستوى عند النساء المتزوجات من ذكور تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة 13,7٪ وهذا الانخفاض يرتبط على ما يبدو بعمر الزوجة ذاتها وبظاهرة الزواج المبكر الذي غالبا ما يرتبط بانخفاض المستوى التعليمي وترك مقاعد الدراسة. أما أعلى مستوى من الوعي بالعنف فقد ظهر عند النساء المتزوجات من رجال بعمر 40 سنة فأكثر 35,4٪ ، ومن خصائص هذه الفئة العمرية سواء كانوا من الرجال أو النساء أنها عاصرت نظاماً تعليمياً وتربوياً كان يعد هو الأفضل بالمنطقة قبل انهياره أبان العقوبات الاقتصادية التي خضع لها العراق في تسعينيات القرن الماضي والتي لعبت دورا مهما في تغيير القيم المتعلقة بالمرأة وبناء ثقافة التمييز وإضعاف المؤسسات التربوية والتي يبدو أن أثارها كانت واضحة في الأجيال اللاحقة سواء فيما يتعلق بالنظرة إلى المرأة أو ارتكاب العنف ضدها أو في تقبل المرأة ذاتها للعنف وغياب الوعي به.

• نمط الزواج

يرتفع الوعي بالعنف وبشكل واضح عند النساء اللاتي اجبرن على الزواج من خلال إعطائهن كتعويض للطرف المتضرر في النزاعات العشائرية والتي تسمى باللهجة العراقية (الفصلية) 48,2٪. ومن المعروف في العراق إن المرأة التي تعطى كتعويض يساء معاملتها فالزواج بهؤلاء النساء لا يتم رغبة فيهن وإنما يؤخذن كغرامة وينتزعن من الخصوم لذا فالمعتقد أن هؤلاء النساء يعاملن بقسوة[51] . وعلى الرغم من هذه الحقيقة إلا أن هذه النتيجة ترتبط بشكل أساسي بانخفاض نسبة المتزوجات بهذه الطريقة والتي لم تتجاوز نسبتهن في المسح 0,6٪ وهو ما يفسر ارتفاع نسبة تعرضها لسيطرة الرجل لتصل إلى 85,2٪ في حين تنخفض نسبة المتعرضات إلى عنف نفسي وجسدي ولفظي وجنسي.

وبشكل عام أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن وعي المرأة التي لم تتزوج زواجا اعتياديا وبرغبتها بالعنف كان أكبر فالنساء المتزوجات بطريقة البدل أي الزواج القائم على التبادل حيث تتفق عائلتان أو رجلان من عائلتين مختلفتين على أن يتزوج كل منهما أخت الأخر دون دفع المهر أظهرن وعيا بالعنف يفوق نظيراتهن من اللاتي تزوجن زواجاً اعتياديا. ويشير (جدول 3) إلى أن نسبة هذا الوعي بلغت 35,7٪ مقارنة بنسبة من تزوجن زواجاً اعتياديا 30,9٪ علما بأن نسبة النساء المتزوجات بطريقة البدل أي (كصة بكصة) قد بلغت 6,5٪.

• زواج المرأة لأكثر من مرة

لم تظهر النتائج فروقات دالة إحصائيا بين النساء المتزوجات لأكثر من مرة والنساء المتزوجات لمرة واحدة فيما يتعلق بوعيهن بالعنف.

---

51 شاكر مصطفى سليم، الجبايش، دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق، ج 1، مطبعة الرابطة، بغداد، 1956، ص145.

- **صلة القرابة والزواج المتعدد**

أظهرت النتائج وجود فروقات بين النساء اللاتي تشارك الزوج مع امرأة أخرى وبين النساء اللاتي لم يتزوج أزواجهن غيرهن إذ ينخفض الوعي بالعنف لدى النساء في الزواج المتعدد 21,5٪ مقابل31,5 ٪ بالنسبة للنساء اللاتي يعشن في نظام الزواج الأحادي. واظهر عامل القرابة بين الزوجين فروقات واضحة بين النساء في وعيهن بالعنف إذ ترتفع نسبة النساء الواعيات بالعنف من المتزوجات بأقاربهن 36٪ مقارنة بالمتزوجات بغير الأقارب 27,6٪.

- **مؤشر التمييز داخل الأسرة**

وقد أظهرت نتائج التحليل أن هناك فروقات بسيطة إلا أنها دالة إحصائيا في وعي النساء بالعنف تبعا لمؤشر التمييز داخل العائلة إذ ترتفع نسبة النساء اللاتي يعين العنف في الأسر التي لا يسود فيها تمييز على أساس النوع الاجتماعي 33,8٪ مقارنة بنسبة النساء في الأسر التي تميز بين الجنسين 32,7٪ وكما هو موضح في (جدول 3).

جدول 3-3: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة حسب العوامل الأسرية

	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
نوع الأسرة			
أسرة نووية	35.8	31.9	32.3
أسرة ممتدة	29.6	35.5	34.9
الفارق العمري بين الزوجين			
عمر متساوي	28.5	38	33.5
أقل من 10 سنوات	30.6	33.7	35.7
أكثر من 10 سنوات	32.5	34.8	32.7
تعليم الزوج			
أمي	28.2	31.3	40.6
يقرأ /تعليم غير نظامي	23.4	40.6	36
ابتدائي	28.2	34.9	37
متوسطة	32.1	33.5	34.4
إعدادية	38.9	30.3	30.8
دبلوم فأعلى	37.1	32.9	30

	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
الحالة العملية للزوج			
يعمل	31.7	33.9	34.4
لا يعمل	23.8	34.8	41.4
الدخل الثابت للزوج			
لديه دخل ثابت	34.7	33.8	31.5
ليس لديه دخل ثابت	27.7	34.5	37.8
عمر الزوج			
أقل من 18 سنة	13.7	57.7	28.7
18-24	26.2	36.2	37.6
25-29	29.4	31.8	38.8
30-34	29.3	34.6	36
35-39	28.8	34.9	36.3
40-44	31.9	35.3	32.8
+ 45	35.4	33.1	31.5
التوافق العلمي بين الزوجين			
تكافؤ تعليمي	33.8	33.1	33
تعليم الزوج أعلى	29.6	33.8	36.6
تعليم الزوجة أعلى	31.4	35.5	33.1
عدد الأطفال			
ليس لديها أطفال	32.8	34	33.2
أقل من 3 أطفال	32.7	31.2	36.1
3-6 أطفال	31.7	34.6	33.7
+ 7	25.2	36.8	38
التمييز داخل الأسرة			
يوجد تمييز	32.7	35.5	31.8
لا يوجد تمييز	33.8	32.3	33.9

	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
نمط الزواج			
اعتيادي	30.9	34.3	34.7
كصة بكصة	35.7	30.6	33.7
فصلية	48.2	5.5	46.3
الزواج لأكثر من مرة			
تزوجت لمرة واحدة	31.4	33.8	34.9
تزوجت لأكثر مرة	31.1	40.3	28.5
تعدد الزوجات			
متعدد الزوجات	21.5	41.8	36.7
زواج لمرة واحدة	31.2	33.9	34.9
صلة القرابة			
يوجد صلة قرابة	36.0	32.1	31.9
لا يوجد صلة قرابة	27.6	35.3	37.1

3. العوامل المجتمعية وعلاقتها بالوعي بالعنف

- **العيش في المدن مقابل الريف**

أظهرت نتائج المسح وجود تباين واضح بين النساء في وعيهن بالعنف تبعا لبيئة السكن سواء كانت حضرية أو ريفية، ويظهر (جدول 4) إن مستوى الوعي بالعنف يرتفع في المدن ليصل إلى 37,4٪ مقارنة بالريف 23,2٪ كما ترتفع في المقابل نسبة النساء اللاتي لا يمتلكن وعيا أو يعين بشكل محدود العنف في الريف لتصل إلى 77٪ في حين تنخفض في المدن إلى 62,6٪.

وتتسق هذه النتيجة مع نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات2011 حول تقبل النساء لعنف الأزواج إذ ترتفع نسبة النساء اللواتي يعتقدن بان من حق أزواجهن أن يضربوهن لأي من الأسباب المطروحة في السيناريوهات المفترضة في الريف بشكل واضح عن نظيرتها في المدن لتصل إلى 67٪ مقارنة بـ 53,7٪ في الحضر.

وقد حافظت النتائج على هذا التباين ما بين عامين 2006 و2011 ، ففي المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي أجري في عام 2006 كانت 69٪ من النساء الريفيات يتقبلن العنف ويعدنه حقاً من حقوق الرجل مقارنة بـ 53٪ في الحضر.

- **التوزيع المكاني (مناطق العراق/المحافظات)**

تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تباينات كبيرة في وعي النساء بالعنف تبعا للمناطق المختلفة في العراق، وهناك فجوة واسعة بين أعلى مستوى للوعي بالعنف والذي وصل إلى 80,9٪ وبين أدنى مستوى 11,2٪ مما يعني أن التفاوت في مستويات الوعي بالعنف تبعا للمحافظات كان شاسعا جدا.

وقد ظهر أعلى مستوى من الوعي بالعنف في محافظة السليمانية في كوردستان العراق. إذ بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف 80,9٪ ولا توجد محافظة أخرى من العراق تجاري هذه المحافظة في نسبة الوعي بالعنف، والمحافظة التي تليها من ناحية ارتفاع مستوى العنف هي دهوك في كوردستان العراق أيضا وبلغت نسبة النساء اللاتي يعين العنف 57,7٪، وبدرجة أقل سجلت محافظة ديالى وبابل والنجف مستويات أعلى نسبيا من الوعي بالعنف مقارنة بالعاصمة بغداد إذ بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف 45٪ في محافظة ديالى و41,3٪ في محافظة النجف و40,4٪ في محافظة بابل، في حين بلغت نسبة النساء اللاتي يعين العنف في العاصمة بغداد 31,7٪ وهي أقل من نسبة النساء اللاتي يعين العنف في محافظة ميسان 32,6٪ والقادسية 38,3٪، أما أدنى مستوى من الوعي بالعنف فقد ظهر في محافظة الأنبار 11,3٪ تليها المثنى 11,9٪ ثم ذي قار والموصل 16٪ والكوت 17٪.

وعند النظر إلى طبيعة المحافظات التي يرتفع فيها مستوى وعي النساء بالعنف والمحافظات التي ينخفض فيها نجد أن ما يحدد هذه النسبة هو درجة مدنية المجتمع، ودور القوى التقليدية المحافظة (عشائرية ودينية) ودرجة هيمنتها في هذه المنطقة، وما يعزز هذا الاعتقاد هو أن الوعي بالعنف لا يرتبط بمستوى الفقر في هذه المحافظات، إذ لم تظهر نتائج التحليل الإحصائي علاقة دالة إحصائيا بين مستوى الفقر في كل من هذه المحافظات وعي النساء فيها بالعنف.

كما أنه لا يرتبط بمستوى التنمية، فعلى الرغم من أن محافظتي السليمانية ودهوك قد شهدت تنمية واسعة منذ عام 2003 فضلا عن تمتعها بوضعها السياسي الخاص منذ عام 1991 فقد سجلت أعلى نسبة من الوعي بالعنف إلا أن محافظة مثل أربيل التي تشهد نموا سريعا ومعدلات تنمية تفوق نظيراتها في مناطق كوردستان (السليمانية ودهوك) قد شهدت مستوى متدنياً من الوعي بالعنف لدى نسائها 25,9٪. والمعروف أن أربيل ذات بيئة ثقافية قبلية عشائرية تختلف عن وضع كل من السليمانية ودهوك التي تعد مجتمعات حديثة يضمر فيها دور القبيلة والمؤسسة الدينية معا. أما فيما يتعلق بالعاصمة بغداد فعلى الرغم من تحضرها الظاهري إلا أن النسبة الغالبة من سكانها هم من العشائر المهاجرة والقاطنة في كيتوهات عشائرية. هذا فضلا عن هيمنة التيارات الإسلامية. والملاحظ من نتائج الدراسة أن المناطق التي يتدنى فيها مستوى الوعي بالعنف هي مجتمعات مغلقة ذات طبيعة عشائرية وتهيمن عليها التيارات الدينية المتطرفة.

تاسعاً- الأفكار النمطية السائدة حول النوع الاجتماعي

تحاول الدراسة تحت هذا الباب الكشف عن علاقة القيم التقليدية حول النوع الاجتماعي والأفكار النمطية السائدة عن المرأة بوعي المرأة بالعنف.

أ- النظرة إلى الدور الرئيس للمرأة ووعي المرأة:

أظهرت نتائج التحليل إن وعي المرأة بالعنف يتباين تبعا لموقف المجتمع الذي تعيش فيه من أدوار المرأة وتحديدا الرجل الذي يعيش ضمن عائلتها، إذ ترتفع نسبة النساء اللواتي يمتلكن وعيا بالعنف إلى 41,2٪ عندما تكون النظرة لأدوار المرأة غير نمطية في حين تنخفض هذه النسبة إلى 32,6٪ عندما تكون النظرة إلى أدوار المرأة نمطية.

ب- دعم المجتمع لحقوق المرأة ووعي المرأة بالعنف

أظهرت نتائج التحليل العاملي أن وعي المرأة بالعنف يتباين بحسب الاختلاف في موقف المجتمع من حقوق المرأة، إذ ترتفع نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف لتصل إلى 40,3٪ عندما يكون موقف المجتمع ممثلا بالذكور داعما لحقوق المرأة في حين تنخفض هذه النسبة إلى 29,7٪ في حالة كون المجتمع لا يدعم حقوق المرأة.

ج- علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع والأسرة ووعي المرأة بالعنف

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى الوعي بالعنف لدى النساء ينخفض ليصل إلى 22,8٪ في حالة عيش المرأة في أسرة أو جماعة تسودها الصورة النمطية للمرأة بوصفها تابعة للرجل في المقابل يرتفع مستوى الوعي بالعنف لتبلغ نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف 38,4٪ في الأسر والجماعات التي تنظر للمرأة كشريك رئيس.

د- مشاركة الرجل بأعمال المنزل

لم تظهر نتائج التحليل علاقة دالة إحصائيا بين المساعدة التي تتلقاها المرأة من الرجل وبين الوعي بالعنف.

عاشراً- الأفكار المتحيزة ضد المرأة

أ- نظرة المرأة لأسباب عدم المساواة مابين الجنسين والوعي بالعنف

يتألف السؤال الموجه للنساء من 6 فقرات تمثل الفقرتان الأولى والثانية أفكاراً نمطية متحيزة للرجل تتمثل بكون الرجال قوامين على النساء وأنهم يتحملون مسئولية أكبر وقد اعتبرت هاتان الفقرتان نظرة تقليدية ونمطية للمساواة ومتحيزة ضد المرأة وأعطيت الرمز (1)، واعتبرت الفقرات الأخرى غير نمطية وأعطيت الرمز (2) وبعد إدخال البيانات في التحليل العاملي وربطها بمتغيرات الدراسة. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة دالة إحصائيا بين نظرة المرأة المتحيزة للرجال من ناحية كونهم قوامين على النساء ويتحملون مسؤوليات اكبر وبين وعي المرأة بالعنف، إذ تنخفض نسبة النساء الواعيات بالعنف 29,6٪ من اللواتي يحملن أفكاراً نمطية متحيزة للرجل فيما يتعلق بالمساواة، مقابل 43,8٪ للنساء اللاتي يحملن أفكاراً غير متحيزة وغير نمطية.

ب- نظرة المرأة لحق النساء في الترشح للانتخابات

أظهرت النساء اللاتي يعتقدن بعدم أحقية المرأة بالترشح للانتخابات وعيا منخفضا بالعنف، إذ بلغت نسبة من تعي العنف ضمن هذه الفئة 28,3٪ مقارنة بالنساء اللاتي يعتقدن بحق المرأة بالترشح للانتخابات والتي بلغت نسبتهن 36٪.

جدول 4-3: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة حسب العوامل المجتمعية

	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
البيئة			
حضر	37.4	33	29.6
ريف	23.2	34	42.8
المحافظات			
دهوك	57.7	20.6	21.7
نينوى	16	35.3	48.7
السليمانية	80.9	13.7	5.4
كركوك	40.4	27.1	32.5

	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
أربيل	25.9	11.8	62.3
ديالى	45.1	28.1	26.8
الأنبار	11.2	37.9	50.9
بغداد	31.7	33.4	34.9
بابل	41.9	34.2	23.8
كربلاء	34.2	51.1	14.8
واسط	17.4	38.5	44.1
صلاح الدين	23.1	32.6	44.3
النجف	41.3	35	23.7
القادسية	38.8	44.2	16.9
المثنى	11.9	64.6	23.5
ذي قار	16	43.5	40.5
ميسان	32.6	40.6	26.8
البصرة	28.9	40	31.1
الدور الرئيس للمرأة			
أدوار عامة	41.2	25.2	33.6
إنجاب وأسرة	32.6	34	33.4
مؤشر مسؤولية رعاية الأطفال			
فكرة غير نمطية عن مسؤولية رعاية الأطفال	28.4	35.1	36.5
فكرة نمطية بشكل جزئي	32.6	34.2	33.3
فكرة نمطية	38	32.1	29.8
دعم حقوق المرأة			
يدعمون حقوق المرأة	40.3	31.1	28.6
لا يدعمون حقوق المرأة	29.7	34.5	35.9

	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
العلاقة بين الرجل و المرأة في المجتمع			
تتبع الرجل	22.8	37.8	39.4
شريك ورئيس	38.4	31.6	30
مشاركة الرجل بأعمال المنزل			
الشراكة بأعمال المنزل	33.9	33.2	32.9
لا يشاركون المرأة بأعمال المنزل	32.9	33.6	33.4
نظرة المرأة للمساواة بين الجنسين			
نظرة نمطية للمساواة	29.6	34.9	35.5
نظرة غير نمطية للمساواة	43.8	34.4	21.8
نظرة المرأة لحق الترشح للنساء			
لديها حق	35.9	33.7	30.4
ليس لديها حق	28.3	32.4	39.3

ج- التمكين الأسري للمرأة وعلاقته بوعيها بالعنف ضد النساء

يتناول هذا الجزء من الدراسة العلاقة بين التمكين الأسري للمرأة ووعيها بالعنف حيث يعرف التمكين بأنه «زيادة قدرة البشر على صنع خيارات إستراتيجية في حياتهم في سياق كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهم سابقا[52]». أما مؤشر التمكين الذي تم الاعتماد عليه فهو التمكين الأسري كما عكسته مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على مستويات مختلفة، إذ يعكس مؤشر اتخاذ القرار حالة من الاستقلال الذاتي للمرأة ويشكل هذا الاستقلال واحدا من الأبعاد الأساسية في التمكين[53].

ولقياس التمكين الأسري للمرأة فقد تم تصميم مؤشر للتمكين باستخدام الفقرات الخاصة بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات في السؤال الموجه للنساء حول ما إذا كانت تشارك في القرارات العائلية، وتمت معالجة الإجابات باستخدام أسلوب التحليل العاملي لتكوين المؤشر وتم تقسيمه إلى أربعة مستويات:

52 سحر الشنيطي وملكي الشرماني، مصدر سبق ذكره.

53 المصدر السابق نفسه.

المستوى الأول: غير متمكنة

المستوى الثاني: متمكنة بدرجة ضعيفة

المستوى الثالث: متمكنة

المستوى الرابع : متمكنة بدرجة كبيرة

وتم ربط مستويات التمكين بمستويات الوعي بالعنف وقد أظهرت نتائج مربع كاي وجود علاقة دالة إحصائيا بين التمكين الأسري وبين الوعي بالعنف، إذ تباين وعي المرأة بالعنف تبعا لمستوى التمكين ويظهر (جدول 5) أن وعي المرأة بشكل عام يزداد بزيادة التمكين الأسري، إلا أن أعلى مستوى من الوعي ظهر عندما تكون المرأة متمكنة ولكن بدرجة ضعيفة 39٪ ومتمكنة بدرجة كبيرة 30٪.

جدول 5-3: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة حسب مستويات التمكين الأسري

الفئة	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعى بشكل جزئى	لا تعي
غير ممكنة	26.9	34.3	38.8
ممكنة بدرجة ضعيفة	39.0	31.8	29.2
متمكنة	29.2	36.9	33.9
متمكنة بدرجة كبيرة	30.5	32.6	36.9
المجموع	31.5	33.8	34.7

وقد أشارت الأدبيات إلى العلاقة المعقدة بين العنف بما فيه فهمه والوعي به وبين التمكين إذ ليس بالضرورة أن يكون مؤشر اتخاذ القرار فاعل في ظل وجود عوامل أخرى مثل قيم المجتمع ونظرته النمطية للمرأة.

حادي عشر- العنف ضد النساء

أ- واقع العنف ضد المرأة في العراق

يعد المنزل من أكثر الأماكن التي تتعرض فيه المرأة للعنف في العراق فقد أفادت 64,2٪ من النساء في سؤالهن عن الأماكن التي يعتقدن أن العنف ينتشر فيها ويصدر منها بان المنزل هو المكان الذي تتعرض فيه المرأة للعنف[54] .

شكل 3-5: نسبة النساء (15-54 سنة) اللاتي ذكرن أن المرأة العراقية تكون دائما أو أحيانا عرضة للعنف حسب المكان

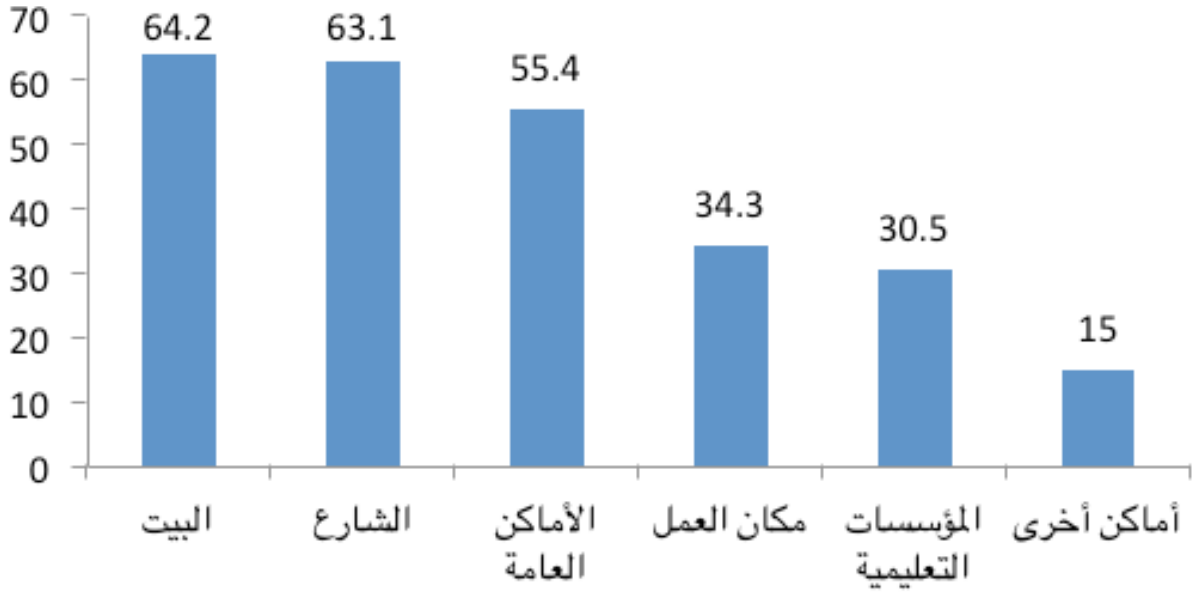

كما أفادت 71٪ من النساء اللواتي يسكن الحضر و75٪ من النساء الساكنات في الريف بان الزوج يمثل مصدرا للعنف الممارس ضد المرأة.

54 الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH، 2011، جدول 3.

1. عنف الأزواج

أقرت 46٪ من النساء المتزوجات في عمر (15-45 سنة) إنهن تعرضن للعنف خلال الإثني عشر شهرا السابقة للمسح سواء كان نفسياً أو جسدياً أو جنسياً من قبل الزوج[55] .

ولغرض التعرف على انتشار العنف المنزلي الصادر من الزوج تحديدا بحسب أشكاله وأنواعه فقد تم احتساب النسب المئوية للنساء المتزوجات حاليا اللواتي اجبن بنعم على السؤال الموجه إليهن حول تعرضهن لأي شكل من أشكال العنف، وقد أعيد تصنيف أشكال العنف لأغراض التفسير إلى خمس فئات، الأول يمثل التسلط والسيطرة على المرأة، والثاني عنف لفظي، والثالث اقتصادي، والرابع جسدي، والخامس جنسي.

2. التسلط والسيطرة الواقعة على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الأزواج

يعد التسلط على المرأة بعدا أساسيا من أبعاد العنف إذ لا يمكن لفكرة التسلط أن تقوم بدون عنف، فالعنف هو ممارسة للقوة، والتسلط هو ممارسة للعنف. وقد أظهرت نتائج المسح إن أكثر أشكال السيطرة على المرأة انتشارا بحسب إجابات النساء هي الغيرة والغضب، إذ بلغت نسبة النساء اللواتي يتعرضن لهذا الشكل من السلوك 25,6٪ يليه السيطرة على حرية المرأة وتحديدها من خلال فرض الزوج على الزوجة الحصول على إذنه وموافقته للحصول على الرعاية الصحية 15,7٪ ، والإصرار على معرفة مكان وجود الزوجة 15,8٪، وتعاني 22,7٪ من النساء في العراق من تحكم الزوج بعلاقاتها الاجتماعية سواء تواصلها واتصالها بأقاربها 10,4٪ أو رؤية معارفها وأصدقائها 11,3٪.

55 الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH، 2011، جدول 3.

شكل 3-6: نسبة النساء (15-54) سنة المتزوجات اللاتي تعرضن لتسلط الزوج خلال السنة السابقة على المسح

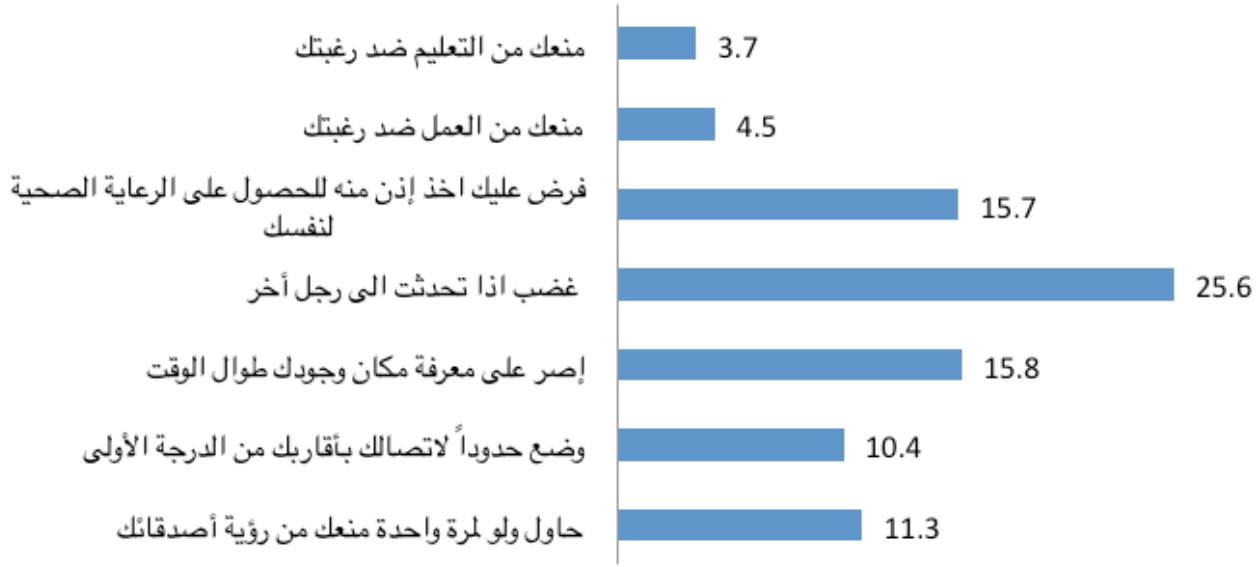

ويظهر الشكل في أعلاه إن نسبة النساء اللواتي يعانين من منع أزواجهن لهن في إكمال تعليمهن أو عملهن خارج المنزل منخفضة بشكل واضح. وقد ترتبط هذه النسبة بانخفاض رغبة الإناث أصلا بمواصلة السعي للحصول على التعليم أو العمل بعد الزواج بسبب تكريس المرأة لأعمال المنزل ورعاية شؤون الأسرة والأطفال بعد الزواج. والملاحظ أن هذا الشكل من السلوك الدال على التسلط يرتبط بحياة المرأة قبل الزواج إذ يكون الآباء والأشقاء عادة مصدر هذا النوع من العنف. وقد أكدت نتائج مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة هذه الحقيقة إذ أشارت إلى أن 7 سيدات من كل 10 في عمر (15-54 سنة) لم يكملن التعليم الذي يرغبن به وأرجعت ثلاث سيدات من بين هؤلاء السبع السبب إلى عدم سماح أسرتهن بمواصلة التعليم[56] .

ويبدو أن تغيرا قد طرأ على انتشار السلوك الدال على التسلط والتحكم في حياة المرأة ففي مسح صحة الأسرة في العراق عام 2006 بلغت نسبة النساء اللواتي يعانين من هذا الشكل من العنف 83٪، أي إن نسبة تعرض النساء لهذا الشكل من العنف قد انخفض إلى النصف في المدة التي تفصل مابين المسحين ويبدو أن هذا الانخفاض مرتبط بالسياقات الظرفية، إذ اجري مسح صحة الأسرة في ظروف العنف الأهلي الذي شهده العراق والذي بلغ ذروته عام 2007 ومن المعروف إن المرأة في ظروف النزاعات

56 الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH، 2011.

تكون معرضة بشكل أكبر للعنف، إذ عززت الأوضاع الأمنية المتردية من سلطة الضبط الأبوية بكل ما تنطوي عليه من مبررات للعنف[57].

وعلى الرغم من انخفاض نسبة العنف إلا أن المجالات التي يحاول فيها الزوج فرض سلطته ومنعه للزوجة ظلت ثابتة وحافظت على تسلسلها. إذ بقي الغضب والغيرة على الزوجة ومنعها من الخروج ومحاولة معرفة مكان وجودها يمثلان المجالات الأكثر عرضة لتسلط الزوج وسلوك المنع الذي تواجهه الزوجة.

3. العنف النفسي واللفظي الواقع على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الأزواج

ركزت الأسئلة المتعلقة بالعنف النفسي واللفظي على التجاهل والتعامل بعدم الاحترام أو الإخافة والترهيب والحط من الشأن والتهديد بالأذى والشتم بكل أنواعه. ويظهر الشكل الاتي انتشار العنف النفسي واللفظي.

شكل 7-3: نسبة النساء (15-54) سنة المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف النفسي واللفظي من قبل الزوج خلال السنة السابقة على المسح

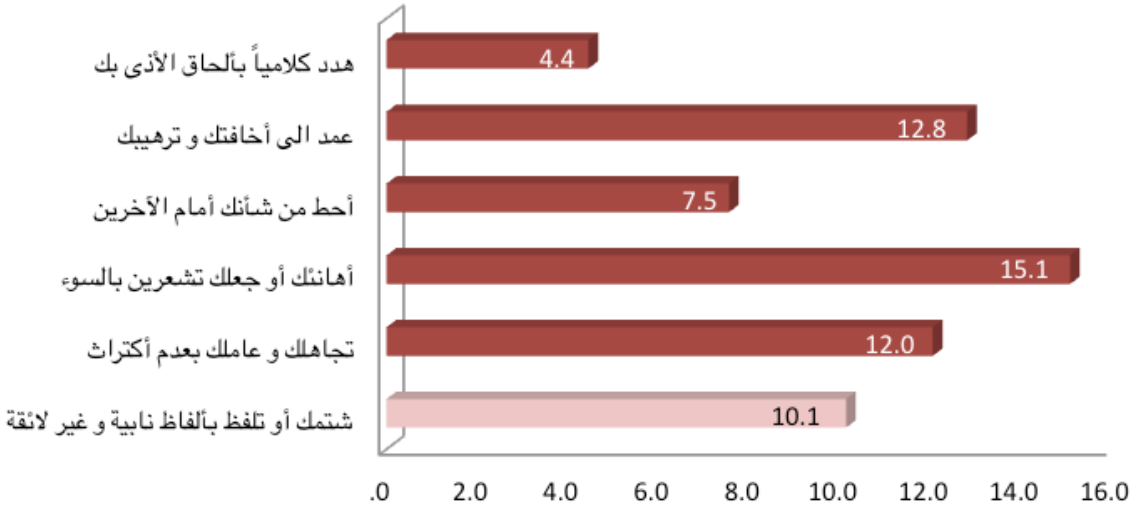

57 إستراتيجية النهوض بالمرأة، ص 26.

وقد أظهرت النتائج أن الإهانة والحط من الشأن هي أكثر أنواع العنف النفسي انتشارا في العراق. إذ أشارت 15٪ من النساء المتزوجات إلى تعرضهن لهذا النوع من العنف، يليه من حيث الانتشار الإخافة والترهيب إذ تتعرض ما يقرب من 13٪ من النساء إلى هذا النوع من العنف، وبشكل مقارب تتعرض 12٪ إلى التجاهل والتعامل بعدم احترام أو اكتراث، وبلغت نسبة النساء اللواتي تعرضن إلى التهديد بالأذى 4,4٪، كما أقرت 10٪ من المستجوبات بأنهن يتعرضن للشتم والألفاظ النابية وغير اللائقة.

ولم تتضمن أسئلة المسح أنواعاً أخرى من العنف النفسي كانت قد طرحت في مسح صحة الأسرة في العراق مثل التهديد بالطلاق والتلويح بالزواج من امرأة أخرى، ومثل هذه الأسئلة تكتسب أهميتها من طبيعتها المحلية، فهي تنتشر في العراق وتشكل تهديدا لأمن المرأة النفسي وتترك آثارها النفسية العميقة، وقد أشارت 14٪ من النساء في مسح صحة الأسرة إلى تعرضهن لهذا الشكل من أشكال العنف[58] .

4. العنف الاقتصادي الواقع على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الأزواج

أقرت 20,4٪ بأنها تتعرض إلى أنواع مختلفة من العنف الاقتصادي وابرز هذه الأنواع هي محاولة الزوج معرفة كيفية تصرف المرأة بالمال، إذ بلغت نسبة النساء اللواتي يتعرضن لهذا النوع من السلوك 11,6٪ ، كما تعاني 5٪ من المستجوبات من الحرمان الاقتصادي ورفض الزوج منحها ما يكفي من المال على الرغم من توفره لديه.

شكل 3-8: نسبة النساء (15-54) سنة المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف الاقتصادي من قبل الزوج خلال السنة السابقة على المسح

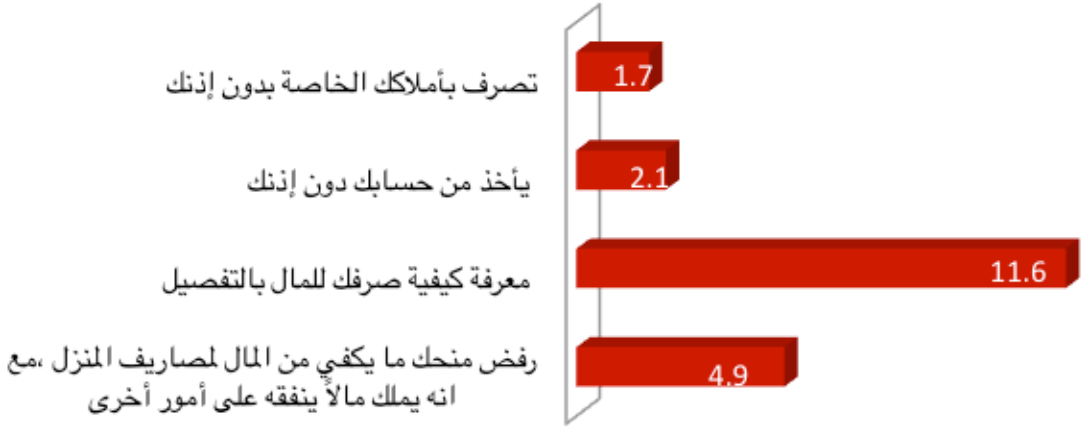

58 مسح صحة الأسرة، 2006.

وبلغت نسبة النساء اللواتي يتصرف أزواجهن بأملاكهن دون علمهن، أو يأخذون من حسابهن دون إذن منهن 8،3٪. ولم تتضمن أسئلة المسح سؤالا حول الاستيلاء على راتب الزوجة، وهو من أكثر أنواع العنف الاقتصادي انتشارا بين العاملات، كما لم تتضمن الاستيلاء على الإرث أو إجبارها على إعطائه له.

5. العنف الجسدي الواقع على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الأزواج

تناولت الأسئلة المتعلقة بالعنف الجسدي التعرض للصفع أو الدفع بشدة أو شد الشعر أو الضرب بقبضته أو بأي أداة أخرى والركل أو الخنق أو العمد إلى الحرق .كما يشمل هذا الشكل من العنف التهديد أو الاستخدام الفعلي للسلاح سواء كان سكيناً أو مسدساً. وقد أظهرت النتائج نسباً منخفضة في تعرض المرأة لهذا الشكل من العنف مقارنة بالبلدان القريبة مثل مصر والأردن ولبنان وبشكل لا يعكس الواقع استنادا إلى ما أشارت له وزارة الداخلية في تقريرها حول تضاعف حالات العنف الجسدي البليغ التي كانت تصل للجهات الأمنية في العام 2009 نحو تسع مرات تقريبا عما كان عليه الحال في العام2003[59] . وترتبط هذه النتيجة بطبيعة الصمت التي تحيط بهذا الموضوع. فالإفصاح عن بعض الحالات التي تقيسها مؤشرات العنف ضد المرأة أمر غير قابل للانتزاع من قبل الأسر عند إجراء المقابلات، مما يستدعي اللجوء إلى مؤشرات أخرى للتعرف على حالات العنف ضد المرأة[60] والمرجح إن الطريقة التي تم خلالها طرح السؤال على المستجيبات قد اثر في الإجابات، إذ ورد العنف الجسدي في سؤال واحد ضمن مجموعة من الأسئلة التي تشير إلى تعرض المرأة للعنف النفسي، إلا أن هذا لا يشكل السبب الوحيد فمع توجه المجتمع نحو المحافظة والانغلاق بعد أن تعزز دور المرجعيات الثقافية التقليدية وسيادة القيم النمطية حول النوع الاجتماعي وزيادة المركزية الذكورية أصبح التكتم على مثل هذه الأفعال وعدم الإفصاح عنها قيمة تحرص المرأة على المحافظة عليها لاسيما مع وجود نسبة كبيرة من النساء لا تجد في ضرب الزوج لزوجته عنفاً.

59 نقلا عن إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في العراق، المسودة الثالثة، ص 22.

60 إستراتيجية النهوض بالمرأة، ص11.

شكل 9-3: نسبة النساء (15-54) سنة المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف الجسدي من قبل الزوج خلال السنة السابقة على المسح

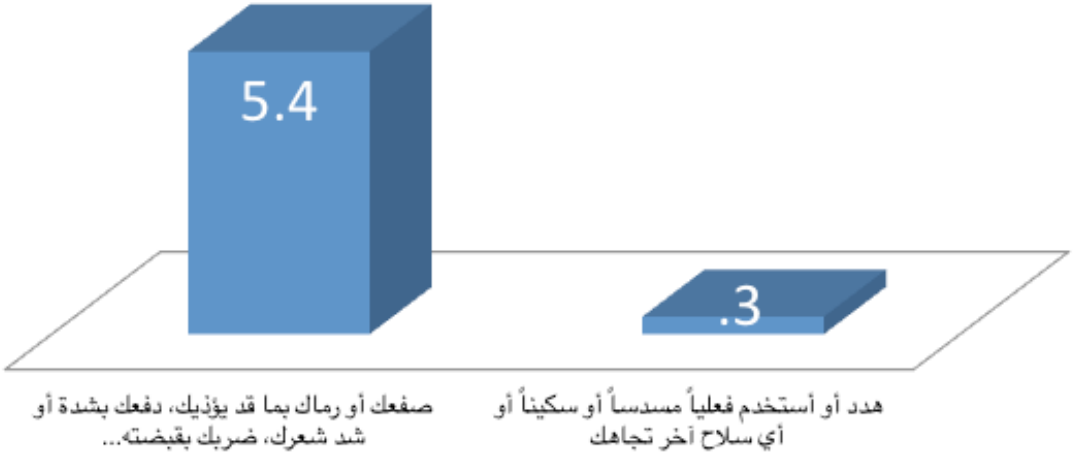

أقرت 5,4٪ من المبحوثات بتعرضهن للعنف الجسدي بأنواعه كافة، في حين أشارت 0,3٪ من النساء الى تعرضهن للتهديد باستعمال السلاح. وقد أدى الاختلاف في طريقة طرح الأسئلة المتعلقة بالعنف الجسدي فيما بين مسح صحة الأسرة عام 2007 ومسح الأوضاع الاجتماعية عام 2011 إلى صعوبة في تحديد التغير في انتشار هذا الشكل من العنف. على الرغم من أن المسح السابق ذكره قد أشار إلى أن أكثر من خمس النساء المتزوجات 21,2٪ في العراق تعرضن للعنف الجسدي خلال العام الذي سبق المسح.

6. العنف الجنسي الواقع على النساء (15-54 سنة) المتزوجات من قبل الأزواج

تضمن المسح ولأول مرة في العراق أسئلة حول العنف الجنسي الصادر من الزوج وقد شملت الأسئلة ثلاثة أنواع من العنف الجنسي الذي يمكن أن تتعرض له الزوجة الأول: هو الإجبار على المعاشرة الجنسية دون رغبة المرأة، وقد أشارت 7٪ من النساء بتعرضهن لهذا الشكل من العنف. والثاني هو المعاشرة الجنسية خوفا من الرجل وقد أقرت 6,1٪ من المستجوبات بتعرضهن لهذا النوع من العنف الجنسي. والثالث هو الإجبار على القيام بأفعال جنسية لا ترغب بها أو تجدها تحط من شأنها وقد بلغت نسبة اللواتي يتعرضن لهذا العنف4,2٪.

شكل 10-3: نسبة النساء (15-54 سنة) المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي من قبل الزوج خلال السنة السابقة على المسح

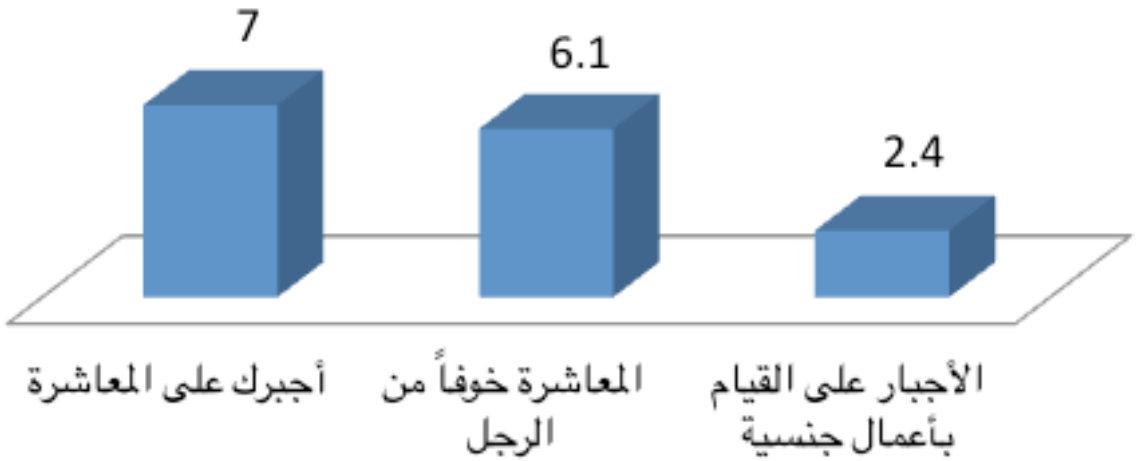

ب- تحديد النساء المعنفات (15-54 سنة) المتزوجات

لتحديد مستوى تعرض المرأة للعنف وتحديد المرأة المعنفة فقد اعتمد عامل تكرار العنف إذ اعتبرت المرأة معنفة إذا وقع عليها أي شكل من أشكال العنف بشكل يومي أو مرة أو مرتين في الأسبوع أو الشهر واعتبرت المرأة التي تتعرض إلى مادون ذلك أو لا تتعرض للعنف غير معنفة.

جدول 6-3: نسبة النساء (15-54 سنة) المعنفات وغير المعنفات تبعا لشكل العنف

		التسلط والسيطرة	العنف النفسي والجسدي واللفظي	العنف الجنسي
النساء المعنفات	العدد	4019	2322	1017
	٪	40.3	23.3	10.2
النساء غير المعنفات	العدد	5956	7653	8958
	٪	59.7	76.7	89.8

يتضح من الجدول في أعلاه إن 40,3٪ من النساء في العراق يتعرضن إلى تسلط الرجل وعنفه الاقتصادي، وإن 23,3٪ من النساء يتعرضن إلى العنف النفسي واللفظي والجسدي، و10,2٪ من النساء يتعرضن للعنف الجنسي بأنواعه كافة.

1. تكرار العنف

وجه سؤال للنساء حول عدد المرات التي تعرضن فيها لأي شكل من اشكال العنف خلال الإثنى عشر شهرا الماضية سواء كان يوميا أو كل أسبوع أو كل شهر أو ما عدا ذلك. وقد ساعدت إجابات النساء على هذا السؤال في تحديد تكرار العنف، كما ساعد في تحديد وطأة العنف أي حدته وشدته على المرأة المعنفة.

ويظهر (جدول 7) إن 41,6٪ من النساء يتعرضن للعنف النفسي شهريا، وان هناك 19,2٪ من النساء يتعرضن لهذا العنف في الأقل مرة أو مرتين في الأسبوع، في حين بلغت نسبة اللاتي يتعرضن لهذا العنف يوميا 4,8٪ ، أما فيما يتعلق بالعنف الجسدي فأن 41,1٪ من المتعرضات لهذا الشكل من العنف يتعرضن له شهريا وما يقرب من 19٪ يتعرضن له أسبوعيا و2,8٪ فقط من النساء يتعرضن له بشكل يومي، وتتعرض 29,4٪ من النساء إلى العنف الجنسي أسبوعيا وبذلك يكون هذا الشكل من العنف الأكثر تكرارا مقارنة بالعنف النفسي والجسدي.

جدول 7-3: نسبة النساء المتزوجات (15-54 سنة) اللاتي تعرضن للعنف من قبل أزواجهن خلال 12 شهر الماضية للمسح حسب مدى تكرار مثل هذه المواقف

	كل يوم تقريباً	مرة أو مرتين في الأسبوع	مرة أو مرتين في الشهر	أخرى	لا تعرف
عنف نفسي	4.8	19.2	41.6	28	6.3
جسدي عنف	2.8	18.9	41.1	32.8	4.4
عنف جنسي	3.4	29.4	38.3	23	5.9

2. العنف المنزلي ضد النساء (55 سنة فأكثر)

تعرضت بعض النساء في هذا العمر داخل أسرهن إلى بعض الظروف التي من شأنها أن تشعرهن بالإهانة أو تمثل ضغطا نفسيا عليهن وقد أوضحت نتائج المسح أن 11,3٪ من النساء (55 سنة فأكثر) في العراق تعرضن خلال السنة السابقة للمسح إلى عنف لفظي من أفراد الأسرة، وتم تقييد حركة 12,2٪ منهن في حين تم التعبير عن الانزعاج من وجودهن 12,9٪ وتركت 17,1٪ منهن وحيدة. ويلاحظ أن النساء اللواتي لهن دخل ثابت تعرضن لمستويات مختلفة من العنف حيث بلغ العنف اللفظي 8,4٪، وتقييد الحركة 11,2٪، والانزعاج من وجودهن 11,7٪، وتركت 16,9٪ منهن وحيدة [61].

61 الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH، 2011.

شكل رقم 11-3: نسبة النساء (55 سنة فأكثر) اللاتي تعرضن بصفة دائمة أو أحيانا لبعض الظروف داخل أسرهن خلال العام السابق على المسح

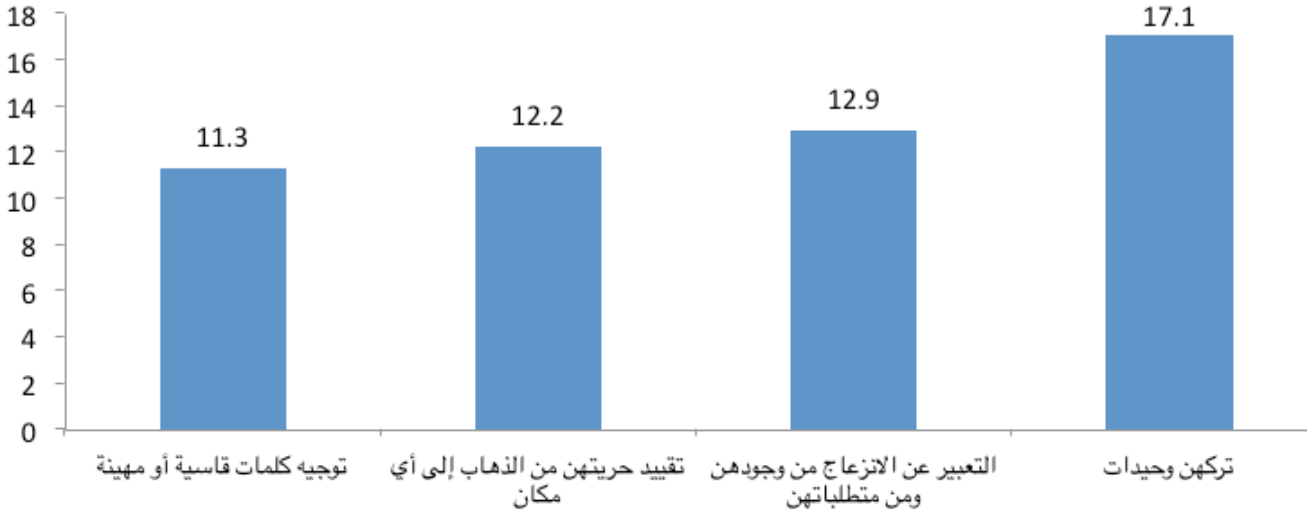

3. العنف المنزلي ضد الفتيات بعمر (10-14 سنة)

تتعرض 33,2٪ من الفتيات في العراق للعنف سواء كان جسديا ونفسياً من قبل الأبوين وتتفاوت نسبة التعرض للعنف حسب مناطق العراق إذ تنخفض هذه النسبة بشكل واضح في مناطق إقليم كوردستان 18,5٪.

شكل 3-12: نسبة الفتيات المختارات بعمر (10-14 سنة) اللاتي لم يسبق لهن الزواج ممن تعرضن للضرب أو الإهانة دائماً أو أحيانا خلال الشهر السابق للمسح حسب المصدر والمنطقة

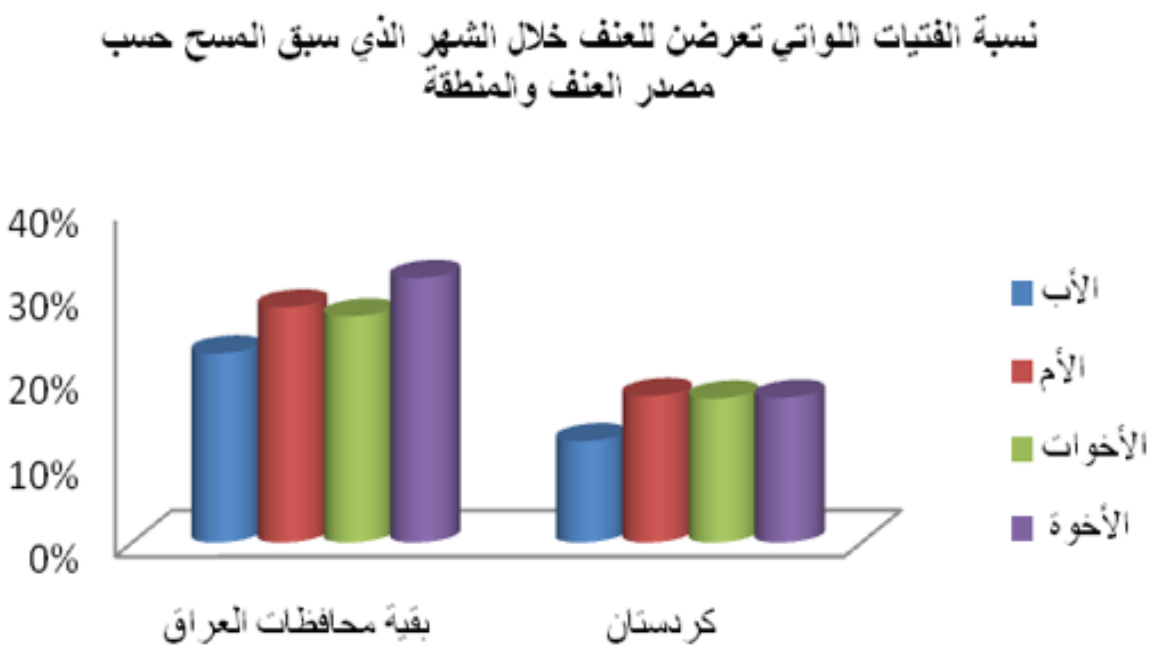

يتضح من الشكل السابق إن الإخوان من الذكور يشكلون المصدر الأكبر للعنف ضد الفتيات داخل العائلة، يليه الأمهات ثم الأخوات ويأتي الأب بالتسلسل الأخير.

ج- أسباب العنف من وجهة نظر النساء (15-54 سنة)

وجه سؤال للنساء حول الأسباب التي تجعل المرأة عرضة للعنف من وجهة نظرهن. وقد أشارت النسبة الغالبة من النساء إلى عوامل تتعلق بالبيئة الثقافية للمجتمع العراقي بوصفها سببا للعنف، وتأتي التنشئة الأسرية بالمرتبة الأولى من بين هذه العوامل إذ أشارت أكثر من ثلثي النساء 68,3٪ إلى أن هذا العامل يعد سببا رئيسا في العنف الموجه للمرأة، يليه طبيعة الثقافة السائدة التي تشجع على العنف 63,7٪، ثم يأتي الفهم الخاطئ للدين الثالث من حيث التسلسل بوصفه سببا رئيسا لارتكاب العنف 62,6٪.

جدول 8-3: التوزيع النسبي للنساء (15-54 سنة) حسب اعتقادهن حول أسباب العنف الموجه ضد المرأة في العراق

أسباب العنف	سبب رئيس	سبب ثانوي	ليس سبب	لا تعرف
الثقافة السائدة	63.7	24.0	9.5	2.9
التربية والتنشئة الأسرية	68.3	21.8	8.2	1.8
الفهم الخاطئ للدين	62.6	25.4	10.0	2.0
الأوضاع الاقتصادية المتردية	45.3	34.2	17.8	2.8
ضعف الوعي لدى الرجال	54.4	32.3	10.9	2.4
ضعف المرأة وقبولها للواقع	47.8	35.4	13.9	2.9
ضعف الوعي لدى النساء	47.5	34.9	14.4	3.1
الضغوطات الأمنية	34.9	31.9	28.6	4.6
عدم معرفة المرأة بحقوقها	40.0	37.2	18.7	4.2
القوانين والتشريعات	32.4	33.2	25.9	8.4

وترى أكثر من نصف العينة 54٪ إن السبب الرئيس للعنف هو انخفاض الوعي عند الرجل العراقي. وتلقي نسبة كبيرة من النساء اللوم على المرأة بوصفها سببا رئيسا في العنف الموجه ضدها من ناحية ضعفها وقبولها بالواقع 47,8٪ أو جهلها وانخفاض وعيها 47,5٪ أو عدم معرفتها بحقوقها 40٪.

وعلى الرغم من العلاقة الواضحة بين تردي واضطراب القاعدة المعيشية وبين تعرض المرأة للعنف بحسب ما وصلت إليه الدراسات إلا أن 45٪ فقط من النساء تجد في هذا العامل سببا رئيسا للعنف، ولا ترى 60٪ من النساء في الظروف الأمنية المتردية سبب رئيس للعنف أو دورا في تزايد وتيرته.

كما يعكس انخفاض نسبة النساء اللواتي يعتقدن بأن التشريعات والقوانين سببا رئيسيا في تعرض المرأة للعنف إلى 32,4٪ وهو ما يعكس ضعف الوعي لدى النساء في أهمية ودور القوانين في حماية المرأة من العنف.

د- العلاقة بين وعي المرأة بالعنف والتعرض له

ثمة افتراض يوجه كثيراً من الأبحاث في مناطق مختلفة من العالم مفاده إن النساء اللاتي يؤيدن ويوافقن على ضرب الزوج لزوجته في حالات معينة يتعرضن للإساءة من قبل أزواجهن، وقد أشار المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2006 إلى هذا الافتراض إلا انه لم يختبر العلاقة بين موقف النساء من العنف وتعرضهن له[62] .

وتحاول الدراسة في هذا الجزء الإجابة على السؤال الآتي: هل إن التعرض للعنف يتوقف على وعي المرأة به أم إن الوعي بالعنف يترتب عن التعرض له، بمعنى أخر، هل أن تدني وعي المرأة بالعنف يعرضها له بشكل اكبر أم إن التعرض للعنف يقلل من حساسية المرأة تجاهه ويخفض من مستوى الوعي به.

وللإجابة على هذا السؤال تم ربط وعي المرأة بالعنف والتعرض له بطريقتين، الأولى اعتبار الوعي بالعنف متغيراً تابعاً والتعرض له متغيراً مستقلاً، والثانية اعتبارا لوعي بالعنف متغيراً مستقلاً والتعرض له متغيراً تابعاً. وتمت معالجة البيانات إحصائياً. وأظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائيا بين وعي المرأة بالعنف والتعرض له إذ أن انخفاض وعي المرأة بالعنف يؤدي إلى زيادة احتمال التعرض له و(جدول 9) يوضح ذلك

جدول 9-3: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف حسب وعي المرأة بالعنف ضد المرأة

	العنف الجنسي		العنف النفسي والجسدي واللفظي		التسلط والتحكم على المرأة	
وعي المرأة للعنف	معنفة جنسياً	غير معنفة جنسياً	معنفة بشكل عام	غير معنفة بشكل عام	معنفة بسلوك	غير معنفة
تعي بشكل تام	12.0	88.0	19.8	80.2	34.8	65.2
تعي بشكل جزئي	10.8	89.2	25.1	74.9	44.2	55.8
لا تعي	8.1	91.9	24.6	75.4	41.6	58.4
إجمالي	10.2	89.8	23.3	76.7	40.3	59.7

62 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مراقبة أوضاع الأطفال والنساء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، التقرير النهائي، 2006. ص 73.

يتضح من (جدول 9) إن نسبة تعرض النساء لسيطرة الرجل وتسلطه تزداد بين من يمتلكن وعيا منخفضا أو لا يمتلكن وعيا بالعنف 41,6٪ مقارنة بمن يمتلكن وعيا بالعنف 34,8٪. وتبدو العلاقة أكثر وضوحا عند التعرض للعنف النفسي واللفظي والجسدي إذ بلغت نسبة النساء المتعرضات لهذا الشكل من العنف ممن لا يمتلكن وعيا بالعنف 24,6٪ وهي أعلى من نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف والبالغة 19,8٪.

ويختلف اتجاه العلاقة بين التعرض للعنف الجنسي وبين الوعي بالعنف إذ تزداد نسبة التعرض لهذا السلوك 1٪ وتبدو هذه النتيجة منطقية فوعي المرأة بأن ما تتعرض له يعد انتهاكا وإيذاء وتعريفها له بأنه عنف هو الذي دفعها إلى تصنيف وإدراك نفسها بأنها معنفة وهذا لا يتنافى مع احتمال أن تكون النساء اللاتي يمتلكن وعيا محدودا بالعنف يتعرضن أيضا للعنف الجنسي ولكنهن لا يعين إن ما يتعرضن له هو عنف ولا يعرفنه بوصفه عنفاً.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائيا بين تعرض المرأة للعنف بكل أشكاله وبين وعي المرأة بالعنف مما يعني إن تعرض المرأة للعنف يؤدي إلى إضعاف وعيها به وان انخفاض هذا الوعي هو واحد من النتائج المترتبة على ارتكاب العنف ضد النساء. ويشير (جدول 10) الى إن نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف هي أعلى بين النساء اللاتي لا يتعرضن إلى سيطرة الرجل وتسلطه 26,8٪ مقارنة بالنساء اللاتي يتعرضن لهذا السلوك 34٪ ، كما ترتفع نسبة النساء اللاتي يمتلكن وعيا بالعنف في حالة عدم تعرض المرأة للعنف النفسي واللفظي والجسدي 32,5٪ مقابل 26,5٪، إلا أن نسبة النساء اللاتي تعي العنف اكبر بين المعنفات جنسيا 36,4٪ مقابل 30,5٪.

جدول 3-10: التوزيع النسبي لوعي النساء بالعنف ضد المرأة (15-54 سنة) حسب التعرض للعنف

		مفهوم المرأة للعنف		
		لا تعي	تعي بشكل جزئي	تعي بشكل تام
التسلط والتحكم على المرأة	غير معنفة	34.0	32.0	34.0
	معنفة بسلوك	35.7	37.5	26.8
	إجمالي	34.7	34.2	31.1
العنف النفسي و الجسدي واللفظي	غير معنفة بشكل عام	34.1	33.4	32.5
	معنفة بشكل عام	36.7	36.8	26.5
	إجمالي	34.7	34.2	31.1
العنف الجنسي	غير معنفة جنسياً	35.5	34.0	30.5
	معنفة جنسياً	27.4	36.2	36.4
	إجمالي	34.7	34.2	31.1

يتضح مما سبق إن العلاقة بين الوعي بالعنف والتعرض له هي علاقة جدلية يؤثر كل منهما بالأخر، فوعي المرأة المتدني بالعنف يزيد من احتمال تعرضها للعنف ويؤهلها لدور الضحية، وفي الوقت نفسه يؤدي التعرض المستمر للعنف إلى خفض حساسية المرأة تجاهه وبالتالي يؤدي إلى إضعاف وعيها به.

هـ- العوامل المرتبطة بتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف

1. العوامل الفردية

- **التعليم**

لم تظهر نتائج التحليل علاقة دالة إحصائيا بين ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وبين تعرضها لسيطرة الرجل وتحكمه بحياتها، وقد يكون السبب إن نسبة كبيرة من الحاصلات على تعليم عالٍ هن عاملات وموظفات مما يزيد من احتمال تعرضهن إلى عنف اقتصادي يقع ضمن سلوك السيطرة والتحكم بحياة المرأة، وهذا يعني إن تعليم المرأة لا يحميها من تسلط الرجل وسيطرته (جدول 11). غير أن هناك علاقة دالة إحصائيا بين تعرض المرأة للعنف النفسي والجسدي والجنسي واللفظي وبين مستوى التعليم إذ ينخفض احتمال تعرض المرأة لهذا الشكل من العنف بزيادة مستواها التعليمي، وقد بلغت نسبة النساء اللاتي يتعرضن لهذا العنف من الحاصلات على شهادة متوسطة فما فوق 19,2٪ وهي أقل من نسبة المتعرضات لهذا العنف من الحاصلات على شهادة الابتدائية 23,3٪ وغير المتعلمات أصلا 26,2٪، كما ترتفع نسبة النساء اللاتي يتعرضن إلى عنف جنسي 12,4٪ من الأميات مقارنة بـ 8,7 ٪ من الحاصلات على شهادة متوسطة (جدول 11).

- **العمر**

هناك تباين بين النساء في تعرضهن لسيطرة الرجل وتسلطه تبعا لاختلاف العمر ويظهر (جدول 11) إن النساء المتزوجات الصغيرات بعمر (15-19 سنة) أكثر عرضة لهذا الشكل من العنف إذ بلغت نسبتهن 47,4٪ ، كما يزداد هذا الشكل من العنف على النساء في الفئة العمرية من (30-44 سنة)، إلا أن التعرض لهذا الشكل من العنف يبدأ بالانخفاض في الفئات العمرية (45-49 سنة) ليصل إلى 37,2٪ والفئات (50-54 سنة) إلى 31,2٪. وبحسب الدراسات السابقة فأن انخفاض احتمال تعرض المرأة للعنف بكل أشكاله بتقدمها بالعمر قد يكون مرتبطا بزيادة تمكينها كلما تقدم العمر غير إن المعروف في إطار الثقافة العراقية إن مكانة المرأة تبدأ بالارتفاع كلما تقدم بها العمر. ولم تظهر نتائج التحليل علاقة دالة إحصائيا بين عمر المرأة وتعرضها للعنف الجسدي والنفسي واللفظي. إلا أن التعرض للعنف الجنسي يزداد عند النساء المتزوجات الصغيرات بعمر (15-19 سنة) 13,1٪ وبشكل أقل عند النساء بعمر (50-54 سنة).

- **الحالة الزواجية**

أما فيما يتعلق بالحالة الزواجية وعلاقتها بالتعرض للعنف فإن الأسئلة الخاصة بالعنف الزواجي وجهت إلى النساء المتزوجات حاليا فقط وبالتالي لم تكن ضرورة لإدخال هذا المتغير ضمن العوامل المرتبطة بالعنف.

- **عمل المرأة مقابل أجر**

توصلت الدراسة الحالية إلى عدم وجود فروقات بين النساء العاملات بأجر وغير العاملات في تعرضهن للعنف بأشكاله كافة (الجسدية، والنفسية، والسيطرة، والجنسية). وهذا يعني إن تمكين المرأة اقتصاديا لا يحميها من العنف وإنما قد يتيح لها فرصاً وبدائل تحدد استجاباتها للعنف. خلافا لما توصلت إليه الدراسات حول وجود علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة وبين تعرضها للعنف إذ يقل احتمال تعرضها للعنف كلما ارتفع دخلها.

- **عدد سنوات الزوجية**

لم تظهر نتائج التحليل علاقة دالة بين مدة الزواج وبين تعرض المرأة لسيطرة الرجل أو تعرضها للعنف الجنسي، إلا أن هناك علاقة دالة إحصائيا بين عدد سنوات الزوجية وبين تعرض المرأة للعنف النفسي والجسدي واللفظي، فالنساء اللاتي تزيد مدة زواجهن على ثلاث سنوات أكثر تعرضا لهذا الشكل من العنف 25,5٪ مقارنة بالنساء التي تقل مدة زواجهن عن ثلاث سنوات 18٪. وتنخفض هذه النسبة بدرجة أقل 23,9٪ بالنسبة للنساء اللاتي تزيد سنوات زواجهن على سبع سنوات.

- **العمر عند الزواج**

لم تظهر النتائج علاقة دالة إحصائيا بين العمر عند الزواج وبين التعرض لتسلط الرجل وسيطرته على المرأة والعنف الجسدي والنفسي واللفظي. إلا أن هناك علاقة دالة بين العمر عند الزواج والتعرض للعنف الجنسي، إذ يزداد احتمال تعرض الزوجات الصغيرات اللاتي تزوجن قبل سن (18 سنة) لهذا الشكل من العنف 10,4٪ مقارنة بالنساء المتزوجات بعمر (25 سنة فأكثر) 7,6٪.

جدول 11-3: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف حسب العوامل الفردية

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي والجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	غير معنفة بالتسلط	معنفة	غير معنفة بهذه الأشكال	معنفة	غير معنفة جنسيا	معنفة جنسياً
تعليم المرأة						
أمي أو تقرأ	60.2	39.8	73.8	26.2	87.6	12.4
ابتدائي	58.7	41.3	76.7	23.3	90.9	9.1
متوسطة فما فوق	60.5	39.5	80.8	19.2	91.3	8.7
العمر						
19 - 15	52.6	47.4	74.9	25.1	86.9	13.1
24 - 20	60.1	39.9	76	24	90.8	9.2
29 – 25	61.4	38.6	76.1	23.9	90.6	9.4
34 - 30	57.6	42.4	76.6	23.4	92.1	7.9
39 - 35	58.1	41.9	76.6	23.4	90	10
44 - 40	59.2	40.8	76.1	23.9	91.9	8.1
49 - 45	62.8	37.2	78.4	21.6	89.7	10.3
54 - 50	68.8	31.2	82.6	17.4	73.2	26.8
عمل المرأة مقابل أجر						
تعمل بأجر	62	38	79.4	20.6	88.9	11.1
لا تعمل بأجر	59.4	40.6	76.4	23.6	89.9	10.1
عدد سنوات الزواج						
أقل من 3 سنوات	61.5	38.5	82.1	17.9	92.3	7.7
3 - 6 سنوات	58.8	41.2	74.5	25.5	89.2	10.8
7 +	59	41	76.1	23.9	90.8	9.2

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي والجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	غير معنفة بالتسلط	معنفة	غير معنفة بهذه الأشكال	معنفة	غير معنفة جنسيا	معنفة جنسياً
العمر عند الزواج						
أقل من 18 سنة	57.5	42.5	75.3	24.7	89.6	10.4
24-18	60	40	77.3	22.7	91	9
25 فأكثر	61.7	38.3	76.9	23.1	92.4	7.6

2. العوامل الأسرية وعلاقتها بالتعرض للعنف

- **نمط الأسرة**

لم تظهر النتائج وجود علاقة دالة إحصائيا بين نمط الأسرة سواء كانت نووية أو ممتدة والتعرض للعنف بكل أشكاله.

- **الفجوة العمرية بين الزوج والزوجة**

لم تظهر النتائج علاقة دالة إحصائيا بين هذا المتغير وبين تعرض المرأة للعنف بكل أشكاله لذلك فقد تم استبعاد هذا العامل.

- **تعليم الزوج**

لم تظهر نتائج التحليل علاقة دالة إحصائيا بين التوافق الزواجي في التعليم وانتشار العنف. كما لم تظهر النتائج علاقة دالة بين تعليم الزوج وتعرض المرأة لسيطرة الرجل فارتفاع المستوى التعليمي للزوج لا يحمي الزوجة من تسلطه وتحكمه بحياتها إلا انه يمكن أن يحميها من العنف النفسي والجسدي واللفظي والعنف الجنسي إذ تنخفض نسبة المعرضات لهذا الشكل من العنف ممن تزوجن برجال حاصلين على شهادة دبلوم فأعلى لتصل إلى 18,8٪ مقارنة بالمتزوجات من رجال ذوي تعليم منخفض أو أميين 27,2٪.

- **الحالة العملية للزوج**

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يتعلق بالعلاقة بين بطالة الزوج والتعرض للعنف إذ لم تشر نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة دالة إحصائيا بين عمل الزوج والتعرض للعنف بمختلف أشكاله، في المقابل كانت هناك علاقة دالة

بين وجود دخل ثابت والتعرض لسيطرة الرجل وتسلطه وأيضا تعرض المرأة للعنف الجسدي والنفسي واللفظي إذ ترتفع نسبة المعرضات لهذه الأشكال من العنف عندما لا يكون للزوج دخل ثابت. ولم تظهر النتائج علاقة دالة بين التعرض للعنف الجنسي والدخل الثابت للزوج.

- **عدد الأطفال**

لم تكن هناك علاقة دالة إحصائيا بين عدد الأطفال والتعرض لسيطرة الرجل وتسلطه والتعرض إلى العنف الجنسي إلا أن هناك علاقة بين عدد الأطفال وتعرض المرأة للعنف الجسدي والنفسي واللفظي إذ تنخفض نسبة المتعرضات لهذا الشكل من العنف ممن ليس لديهن أطفال 16,6٪ وترتفع هذه النسبة بزيادة عدد الأطفال لتصل إلى أعلاها بين اللاتي لديهن سبعة أطفال فأكثر 27,7٪.

- **عمر الزوج**

كان لعمر الزوج تأثير في تعرض المرأة لسيطرة الرجل وتسلطه إذ ترتفع نسبة تعرض النساء المتزوجات من رجال تقل أعمارهم عن 18 سنة بشكل ملفت لتصل إلى 80,2٪ ، في حين تتراوح هذه النسبة في الفئات العمرية المختلفة مابين 83,4٪ في الفئة العمرية (25-29 سنة) و 43,6٪ في الفئة العمرية (35-39 سنة).

كما كانت النساء المتزوجات من رجال تقل أعمارهم عن 18 سنة أكثر عرضة للعنف النفسي والجسدي واللفظي إذ بلغت نسبتهن 34,4٪ ولم تكن هناك علاقة بين عمر الزوج وتعرض المرأة للعنف الجنسي.

- **نمط الزواج**

النساء المتزوجات بطريقة اعتيادية أكثر تعرضا لسيطرة الرجل 41٪ مقارنة بالمتزوجات بطريقة البدل 29٪، في حين ترتفع نسبة تعرض المتزوجات بطريقة البدل للعنف الجنسي 15,5٪ مقارنة بالمتزوجات بطرق اعتيادية 9,8٪ وتتعرض المتزوجات بطرق اعتيادية بشكل أكبر إلى العنف النفسي واللفظي والجسدي وكما موضح في (جدول 12) إلا أن الفروقات بين النساء لم تكن دالة إحصائيا فيما يتعلق بهذا الشكل من العنف.

- **زواج المرأة لأكثر من مرة**

هناك فروق واضحة بين النساء في التعرض للعنف النفسي والجسدي واللفظي وسيطرة الرجل وتسلطه تبعا لعدد مرات الزواج إذ ترتفع نسبة المتعرضات لتسلط الرجل بين المتزوجات للمرة الثانية 56,4٪ مقارنة بمن تزوجن لمرة واحدة 40,5٪ ، كما ترتفع نسبة المعرضات للعنف النفسي والجسدي واللفظي ممن تزوجن لأكثر من مرة 42,5٪ مقارنة بمن تزوجت لمرة واحدة 32,3٪ ، ولم تكن هناك فروق دالة إحصائيا بين تعرض المرأة للعنف الجنسي وبين عدد مرات الزواج.

- **صلة القرابة والزواج المتعدد**

كانت الفروقات واضحة بين النساء اللاتي تشارك الزوج مع امرأة أخرى وبين النساء اللاتي لم يتزوج أزواجهن غيرهن فيما يتعلق بتعرضهن للعنف النفسي والجسدي واللفظي والتعرض لسيطرة الرجل فالنساء في الزواج المتعدد أكثر تعرضا لهذه الأشكال من العنف مقارنة بالنساء اللاتي يعشن في نظام الزواج الأحادي.

واظهر عامل القرابة بين الزوجين فروقات في التعرض لسيطرة الرجل بين النساء إذ تنخفض نسبة تعرض المرأة لهذا الشكل من العنف ممن تزوجن بأقاربهن 38٪ مقارنة بمن تزوجن من غرباء 43٪ إلا انه لم تكن هناك فروقات بين النساء في تعرضهن للأشكال الأخرى للعنف تبعا لمتغير القرابة.

- **مؤشر التمييز داخل الأسرة**

التباين كان واضحا في تعرض المرأة للعنف بكل أشكاله تبعا لمؤشر التمييز داخل العائلة إذ تعاني 47,5٪ من النساء من تسلط الرجل وسيطرته في الأسر التي تميز بين الجنسين مقابل 37,3٪ في الأسر التي لا تميز بين الجنسين، كما ترتفع نسبة التعرض للعنف النفسي والجسدي واللفظي في الأسر التي يسودها التمييز ليصل إلى 30,8٪ مقارنة بـ 20,2٪ في الأسر التي لا يوجد فيها تمييز. وكانت هناك علاقة دالة بين التعرض للعنف الجنسي والتمييز في العائلة إذ بلغت نسبة اللاتي يتعرضن لهذا العنف 13٪ مقابل 9٪ في الأسر التي لا يسود فيها تمييز بين الجنسين.

جدول 12-3: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف حسب العوامل الأسرية

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي والجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	غير معنفة بالتسلط	معنفة	غير معنفة بهذه الأشكال	معنفة	غير معنفة جنسيا	معنفة جنسياً
نوع الأسرة						
أسرة نووية	60.5	39.5	77.2	22.8	89.4	10.6
أسرة ممتدة	58.4	41.6	76	24	90.5	9.5
الفارق العمري بين الزوجين						
عمر متساوي	62.2	37.8	76	24	93	7
أقل من 10 سنوات	59.8	40.2	77.1	22.9	90.8	9.2
أكثر من 10 سنوات	56.3	43.7	73.9	26.1	89.3	10.7

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي والجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	غير معنفة بالتسلط	معنفة	غير معنفة بهذه الأشكال	معنفة	غير معنفة جنسيا	معنفة جنسياً
تعليم الزوج						
أمي	62.1	37.9	75	25	87.4	12.6
يقرأ /تعليم غير نظامي	59.7	40.3	72.8	27.2	89	11
ابتدائي	58.2	41.8	74.4	25.6	90.6	9.4
متوسطة	60.2	39.8	77.5	22.5	92.2	7.8
إعدادية	57.8	42.2	77	23	91.6	8.4
دبلوم فأعلى	59.6	40.4	81.2	18.8	91.2	8.8
الحالة العملية للزوج						
يعمل	59	41	76.5	23.5	90.6	9.4
لا يعمل	62.9	37.1	75.3	24.7	91.2	8.8
الدخل الثابت للزوج						
لديه دخل ثابت	61.1	38.9	78.2	21.8	90.8	9.2
ليس لديه دخل ثابت	57.3	42.7	74.5	25.5	90.6	9.4
عمر الزوج						
أقل من 18 سنة	19.8	80.2	65.6	34.4	92.5	7.5
18-24	60.2	39.8	78.2	21.8	90.9	9.1
25-29	61.6	38.4	77.4	22.6	89.3	10.7
30-34	59.4	40.6	75.8	24.2	91.2	8.8
35-39	56.4	43.6	74.1	25.9	91.5	8.5
40-44	57.7	42.3	74.1	25.9	91.1	8.9
45 +	60.8	39.2	79.2	20.8	90	10

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي والجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	غير معنفة بالتسلط	معنفة	غير معنفة بهذه الأشكال	معنفة	غير معنفة جنسيا	معنفة جنسياً
الفارق العلمي بين الزوجين						
تكافؤ تعليمي	59.6	40.4	76.7	23.3	90.5	9.5
تعليم الزوج أعلى	58.2	41.8	75.9	24.1	90.8	9.2
تعليم الزوجة أعلى	61.9	38.1	77.4	22.6	90.4	9.6
عدد الأطفال						
ليس لديها أطفال	62.9	37.1	83.4	16.6	92.7	7.3
أقل من 3 أطفال	59.7	40.3	75.4	24.6	91.2	8.8
3-6 أطفال	58.2	41.8	76.6	23.4	90.2	9.8
7 +	59.5	40.5	72.3	27.7	89.7	10.3
التمييز داخل الأسرة						
يوجد تمييز	52.5	47.5	69.2	30.8	87	13
لا يوجد تمييز	62.7	37.3	79.8	20.2	91	9
نمط الزواج						
اعتيادي	59	41	76.4	23.6	90.2	9.8
كصة بكصة	70.8	29.2	80.5	19.5	84.5	15.5
فصلية	14.8	85.2	88.2	11.8	88.2	11.8
الزواج لأكثر من مرة						
تزوجت لمرة واحدة	59.5	40.5	76.7	23.3	90.7	9.3
تزوجت لأكثر مرة	43.6	56.4	57.5	42.5	89.1	10.9

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي والجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	غير معنفة بالتسلط	معنفة	غير معنفة بهذه الأشكال	معنفة	غير معنفة جنسيا	معنفة جنسياً
تعدد الزوجات						
متعدد الزوجات	50.7	49.3	65.4	34.6	89	11
زواج لمرة واحدة	59.8	40.2	77	23	90.7	9.3
صلة القرابة						
توجد صلة قرابة	61.9	38.1	76.4	23.6	91.4	8.6
لا توجد صلة قرابة	57,1	42,9	76,4	23,6	90,1	9,9

3. العوامل المجتمعية وعلاقتها بالتعرض للعنف

- **العيش في المدن مقابل الريف**

على الرغم من أن النساء في الريف يتعرضن بنسبة أكبر لتسلط الرجل وكما هو موضح في (جدول 13) إلا أن نتائج التحليل الإحصائي لم تظهر علاقة دالة إحصائيا مما يعني أن لا يوجد فرق معنوي في تعرض المرأة لسلوك التسلط بين الحضر والريف، إلا أن هناك فروقاً دالة إحصائيا بين تعرض النساء للعنف النفسي واللفظي والجسدي تبعا لبيئة السكن، إذ ترتفع نسبة التعرض لهذا الشكل من العنف عند النساء في الريف لتصل إلى 26٪ مقابل 22٪ في الحضر.

وتتسق نتائج هذه الدراسة مع نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي أجري في 2006 إذ لم تشر نتائج هذا المسح إلى وجود فروق بين الريف والحضر فيما يتعلق بالتسلط على المرأة وفرض السيطرة عليها، أما فيما يتعلق بالعنف الجسدي فقد أظهر المسح اختلافات بسيطة بين الريف والحضر لصالح الحضر إلا أنه لم يشر فيما إذا كانت هذه الاختلافات دالة إحصائيا مما يعني أن المهيمنات الذكورية العشائرية هي التي تحكم حياة المرأة حتى داخل المدن، وان مفاهيم العشيرة وقوانينها أصبحت مجالا حيويا لامتلاك الواقع بعد تنامى دورها وازدياد نفوذها.

كما لم تظهر نتائج التحليل الإحصائي فروقات دالة معنويا في تعرض المرأة للعنف الجنسي بين النساء في الريف والحضر على الرغم من أن هناك ارتفاعاً في نسبة التعرض لهذا الشكل من العنف بين النساء الحضريات 10,6٪ مقارنة بالنساء في الريف 9,2٪. إلا أن الفروق واضحة وكانت دالة إحصائيا فيما يتعلق بالعنف النفسي والجسدي واللفظي إذ تتعرض النساء في الريف بشكل أكبر 36٪ من نظيراتهن في الحضر 32٪ لهذا الشكل من العنف.

- **التوزيع المكاني (مناطق العراق/المحافظات)**

تشير نتائج الدراسة إلى أن أعلى مستوى من التعرض لتسلط الرجل وسيطرته على المرأة قد ظهر في محافظة الأنبار إذ تتعرض ما يقرب من 61٪ من النساء إلى سيطرة الرجل وتسلطه على حياتها تليها محافظة القادسية إذ بلغت نسبة النساء اللاتي يتعرضن لتسلط الرجل وسيطرته 59,7٪ ثم محافظة كربلاء 57,8٪، وفي العاصمة بغداد تتعرض 54٪ من النساء المعنفات لهذا الشكل من العنف. أما أدنى مستوى من التعرض لسيطرة الرجل فقد ظهر في محافظة أربيل 11,7٪ تليها محافظة كركوك إذ تتعرض 12٪ فقط من النساء اللاتي يعانين من العنف لهذا الشكل من أشكاله. وتنخفض نسبة سيطرة الرجل وتسلطه بشكل واضح في محافظتي دهوك 18,4٪ والسليمانية 16,8٪ إلا أنها ترتفع بشكل كبير في كل من ديالى 48,6٪ وبابل 44,5٪ ونينوى 40٪.

أما فيما يتعلق بالعنف النفسي واللفظي والجسدي فقد سجلت محافظة ميسان أعلى مستوى لانتشار هذا الشكل من العنف إذ أقرت 62,3٪ من النساء في هذه المحافظة بتعرضهن لهذا الشكل من العنف تليها محافظة الأنبار 42,8٪ ثم محافظة بابل 41,4٪ ، أما أدنى مستوى من الانتشار للعنف النفسي واللفظي والجسدي فقد ظهر في محافظة كركوك 9٪ ومحافظة نينوى 11,7٪ تليها محافظات كوردستان، ففي أربيل تتعرض 12٪ فقط للعنف النفسي والجسدي واللفظي ومحافظة دهوك حيث بلغت نسبة النساء اللاتي يتعرضن لهذا الشكل من العنف 12,2٪ والسليمانية 13,5٪.

شكل 13-3: التوزيع النسبي للنساء (15-54 سنة) المتزوجات اللاتي تعرضن للعنف من قبل الزوج حسب المحافظات

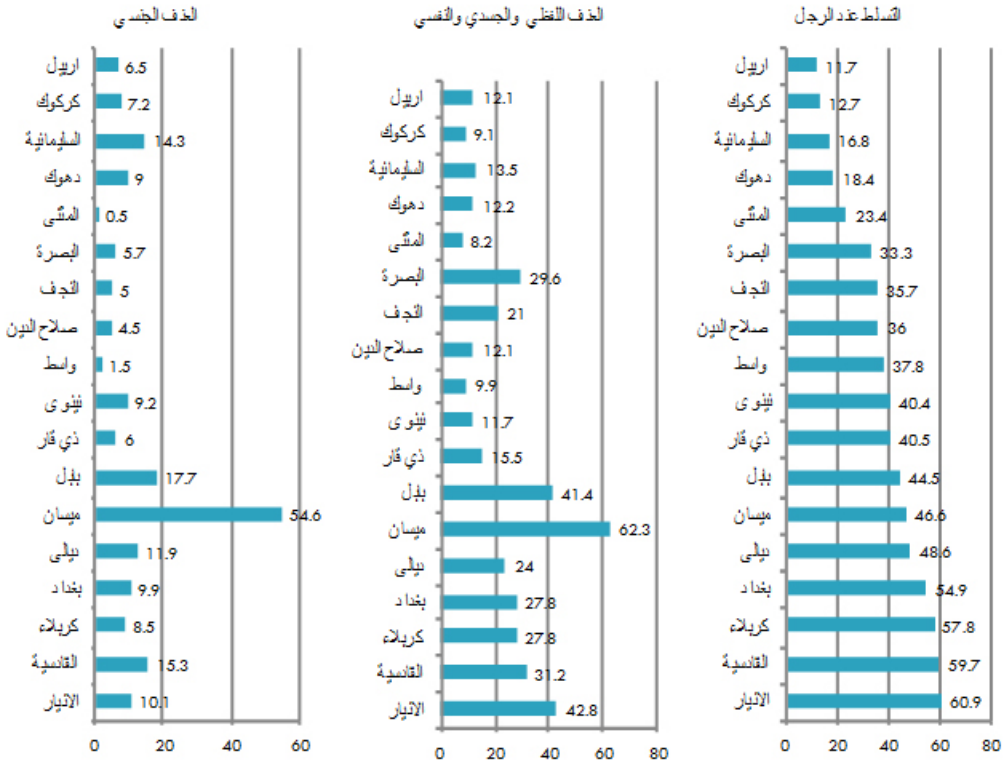

وبالنسبة للعنف الجنسي أظهرت محافظة ميسان نسبة عالية من انتشار هذا الشكل من العنف مقارنة بالمحافظات الأخرى. إذ أن أكثر من نصف النساء اللاتي يتعرضن إلى هذا الشكل من العنف قد تركزت في هذه المحافظة 45,6٪ مما يستدعي إجراء دراسة كيفية لمعرفة الأسباب التي ترتبط بارتفاع نسبة انتشار هذا الشكل من العنف في تلك المحافظة. وبشكل عام تنخفض التوزيعات الخاصة بانتشار العنف الجنسي مابين المحافظات باستثناء محافظة ميسان لتصل في أقصاها في محافظة بابل 17,7٪ و15,3٪ في محافظة القادسية و14,3٪ في محافظة السليمانية. وتنخفض نسبة التعرض للعنف الجنسي بشكل واضح في محافظة المثنى إذ لم تتجاوز نسبة النساء اللاتي يتعرضن لهذا الشكل من العنف 0,5٪ ، وأيضا في محافظة واسط 1,5٪. وقد يكون هذا الانخفاض مرتبطاً بطبيعة هذه المناطق التي ينخفض فيها مستوى الوعي بالعنف والتكتم على مثل هذه الأشكال وعدم البوح بها.

4. الأفكار النمطية السائدة حول النوع الاجتماعي

- **الدور الرئيس للمرأة**

العلاقة بين النظرة النمطية لأدوار المرأة كانت أكثر قوة ووضوحا فيما يتعلق بتعرض المرأة للعنف وبأشكاله كافة إذ ترتفع نسبة التعرض للعنف في حالة كون النظرة إلى أدوار المرأة نمطية مقارنة بالنظرة غير النمطية لأدوار المرأة. ويظهر (جدول 13) أن مستوى التعرض لتسلط الرجل وسيطرته على المرأة قد ارتفع في حالة تكون النظرة لأدوار نمطية تنحصر برعاية الأسرة وإنجاب الأطفال ليبلغ 41٪ ، في حين تنخفض نسبة النساء المعرضات لهذا الشكل من العنف إلى 21,3٪ عندما تكون النظرة لأدوار المرأة غير نمطية.

كما ينخفض تعرض المرأة للعنف النفسي واللفظي والجسدي في الحالة التي تسود فيها أفكار غير نمطية حول أدوار المرأة إذ بلغت نسبة النساء اللاتي يتعرضن لهذا الشكل من العنف 9,5٪ ، في حين بلغت نسبة النساء اللاتي تعرضن لهذا الشكل من العنف في 23,6٪ في الأسر التي تسودها الأفكار النمطية حول دور المرأة.

وتعزز نتائج الدراسة الحالية ما ذهبت إليه الأدبيات وما اعتبرته النظرية النسوية منطلقا ونقطة البدء في فهم العنف والذي يكمن في العلاقة التي تربط الرجل بالمرأة والمبنية على سيطرة الرجل على المرأة والتقسيم الجنسي للأدوار. فالعنف بين الزوجين بحسب الدراسات يرتبط بالأدوار الجامدة لكل من الجنسين والتي تربط الذكورة بالسيطرة والقسوة وسلوك الذكر في البيت وتهديد سلطته. ويعمل العنف هنا كآلية للمحافظة على حدود الدور لكل من الذكر والأنثى فالقواعد التي تحكم هذه الأدوار ربما تعبر عن قوانين أخلاقية أو توقعات اجتماعية راسخة في أذهان الناس على نطاق واسع[63]. ولم تكن هناك علاقة واضحة أو دالة إحصائيا بين تعرض المرأة للعنف الجنسي وبين النظرة لأدوار المرأة.

- **دعم المجتمع لحقوق المرأة**

ترتبط نسبة انتشار العنف بكل أشكاله وتعرض النساء له بموقف الرجال داخل الأسرة من حقوق المرأة، إذ يرتفع مستوى التعرض لعنف التسلط والتحكم بالمرأة بشكل واضح في حالة كون الذكور غير مؤيدين وغير داعمين لحقوق المرأة 42,6٪ مقارنة بمستوى التعرض لهذا الشكل من العنف في حالة تكون الأسرة داعمة لحقوق المرأة 35,8٪. (جدول 13)

كما يرتفع مستوى التعرض للعنف النفسي واللفظي والجسدي عندما تكون الأسرة غير داعمة لحقوق المرأة إلى 26,3٪ مقابل 17,5٪ في حالة يكون المجتمع داعما لحقوق المرأة. وبالنسبة للعنف الجنسي فقد كانت هناك علاقة بين دعم حقوق المرأة والتعرض لهذا الشكل من العنف إذ ترتفع نسبة النساء اللاتي يتعرضن لعنف الأزواج الجنسي في حالة إنكار حقوق المرأة 11,8٪ مقارنة بـ 7,2٪ عندما يكون هناك اعتراف ودعم لحقوق المرأة.

---

63 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (اليونامي)، دراسة متعمقة بشان جميع اشكال العنف ضد المرأة، دار المدى، بغداد، 2008، ص 38.

وتعزز نتائج الدراسة الحالية حقيقة ما توصلت إليه الدراسات حول ارتباط العنف باعتراف المجتمع بحقوق المرأة وإحقاقها. غير أنها تؤكد أن تطبيق هذه الحقوق على أرض الواقع ليس شرطا لانخفاض مستوى التعرض للعنف وإنما الايمان المرأة بالتمتع بها والاعتقاد بأهليتها لنيل هذه الحقوق يمكن أن يخفض من مستوى التعرض له. كما تؤكد بان سيادة مثل هذه الأفكار في المجتمع يمكن أن يرفع من مستوى وعي المرأة بالعنف وليس التعرض له فقط. وتستدعي هذه النتيجة العمل على تغيير المواقف حول حقوق المرأة في المجتمع لكسر حلقة العنف والعمل على التوعية بهذه الحقوق كمقدمة ضرورية لحمايتها من العنف.

- **علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع والأسرة**

كانت النساء اللاتي يعشن في بيئة وأسرة تسودها الأفكار النمطية وصورة المرأة التابعة للرجل أكثر تعرضا لتسلط الرجل وسيطرته 45,6٪ مقارنة بالنساء اللاتي يعشن في بيئة و أسرة لا تسودها هذه الصورة النمطية 37,8٪. كما يزداد تعرض المرأة للعنف النفسي والجسدي واللفظي في أسر تسودها صورة المرأة التابعة إذ بلغت نسبة النساء اللاتي يتعرضن لهذا الشكل من العنف 27,4٪ وهي أعلى من نسبة النساء اللاتي يتعرضن لهذا الشكل من العنف ممن يعشن في بيئة أو أسرة تسودها صورة غير نمطية ترى أن المرأة شريك ومساند رئيس والتي بلغت 20,9٪، ولا توجد علاقة واضحة بين التعرض للعنف الجنسي وبين الصورة السائدة عن علاقة المرأة بالرجل.

- **مشاركة الرجل بأعمال المنزل**

هناك علاقة دالة إحصائيا بين التعرض للعنف النفسي والجسدي واللفظي والتعرض لسيطرة الرجل وبين مشاركة الرجل في أعمال المنزل، إذ تنخفض نسبة النساء اللاتي يتعرضن لسيطرة الرجل ممن يحصلن على مساعدة في القيام بالواجبات المنزلية (بحسب ما أدلى به ذكور العائلة) إلى 35,2٪ مقارنة باللواتي لا يحصلن على هذه المساعدة 43,3٪، كما تنخفض نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف النفسي والجسدي واللفظي ممن يحصلن على مساعدة إلى 20,7٪ مقارنة بـ 24,6٪ ممن لم يحصلن على هذه المساعدة. ولم تظهر نتائج التحليل علاقة واضحة بين الحصول على المساعدة ومشاركة الزوج بأعمال المنزل وبين التعرض للعنف الجنسي.

5. الأفكار المتحيزة ضد المرأة

- **نظرة المرأة لأسباب عدم المساواة مابين الجنسين**

لم تظهر النتائج علاقة دالة إحصائيا بين آراء النساء حول أسباب عدم المساواة وبين التعرض للعنف بمختلف أشكاله.

- **نظرة المرأة لحق النساء في الترشح للانتخابات**

أظهرت النتائج علاقة دالة إحصائيا بين التعرض للعنف النفسي والجسدي وتسلط الرجل وبين آراء المرأة حول ترشيح النساء، فالنساء اللاتي يعتقدن بعدم أحقية المرأة بالترشح يتعرضن بشكل اكبر لتسلط الرجل 46,3٪ مقارنة بالنساء اللاتي يعتقدن بحق المرأة في الترشح 37,3٪، كما تتعرض الفئة الأولى للعنف النفسي والجسدي واللفظي بشكل أكبر 25٪ مقارنة بمن تعتقد بحق المرأة في الترشح 22,4٪.

جدول 13-3: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف حسب العوامل المجتمعية

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي والجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	غير معنفة بتسلط	معنفة بتسلط	غير معنفة بهذه الأشكال	معنفة	غير معنفة جنسياً	معنفة جنسياً
البيئة						
حضر	60.1	39.9	77.9	22.1	89.4	10.6
ريف	58.7	41.3	73.9	26.1	90.8	9.2
المحافظات						
دهوك	81.6	18.4	87.8	12.2	91	9
نينوى	59.6	40.4	88.3	11.7	90.8	9.2
السليمانية	83.2	16.8	86.5	13.5	85.7	14.3
كركوك	87.3	12.7	90.9	9.1	92.8	7.2
أربيل	88.3	11.7	87.9	12.1	93.5	6.5
ديالى	51.4	48.6	76	24	88.1	11.9
الأنبار	39.1	60.9	57.2	42.8	89.9	10.1
بغداد	45.1	54.9	72.2	27.8	90.1	9.9
بابل	55.5	44.5	58.6	41.4	82.3	17.7
كربلاء	42.2	57.8	72.2	27.8	91.5	8.5
واسط	62.2	37.8	90.1	9.9	98.5	1.5
صلاح الدين	64	36	87.9	12.1	95.5	4.5

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي والجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	غير معنفة بتسلط	معنفة بتسلط	غير معنفة بهذه الأشكال	معنفة	غير معنفة جنسياً	معنفة جنسياً
النجف	64.3	35.7	79	21	95	5
القادسية	40.3	59.7	68.8	31.2	84.7	15.3
المثنى	76.6	23.4	91.8	8.2	99.5	0.5
ذي قار	59.5	40.5	84.5	15.5	94	6
ميسان	53.4	46.6	37.7	62.3	45.4	54.6
البصرة	66.7	33.3	70.4	29.6	94.3	5.7
الدور الرئيسى للمرأة						
أدوار عامة	78.7	21.3	90.5	9.5	91	9
إنجاب وأسرة	58.9	41.1	76.4	23.6	90	10
دعم حقوق المرأة						
يدعمون حقوق المرأة	64.2	35.8	82.5	17.5	92.8	7.2
لا يدعمون حقوق المرأة	57.4	42.6	73.7	26.3	88.2	11.8
العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع						
تتبع الرجل	54.4	45.6	72.6	27.4	89.2	10.8
شريك ورئيسي	62.1	37.9	79.1	20.9	90.5	9.5
مشاركة الرجل بأعمال المنزل						
الشراكة بأعمال المنزل	64.8	35.2	79.3	20.7	90.5	9.5
لا يشاركون المرأة بأعمال المنزل	56.8	43.2	75.4	24.6	90	10

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي والجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	غير معنفة بتسلط	معنفة بتسلط	غير معنفة بهذه الأشكال	معنفة	غير معنفة جنسياً	معنفة جنسياً
نظرة المرأة للمساواة بين الجنسين						
نظرة نمطية للمساواة	54.9	45.1	72.4	27.6	88.5	11.5
نظرة غير نمطية للمساواة	56.5	43.5	72.9	27.1	89.1	10.9
حق الترشح للمرأة						
لديها حق	62.7	37.3	77.6	22.4	90.3	9.7
ليس لديها حق	53.7	46.3	74.9	25.1	88.7	11.3

إثنا عشر- التمكين الأسري للمرأة وعلاقته بتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف

في محاولة فحص العلاقة بين التمكين الأسري للمرأة كما عكسه مؤشر اتخاذ القرارات داخل العائلة وبين التعرض للعنف بأشكاله كافة وهل إذا ما كانت المرأة الحاصلة على تمكين أعلى تتعرض للعنف بدرجة أقل، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن التعرض للعنف يرتبط بعلاقة عكسية مع التمكين بمعنى انه كلما زاد تمكين المرأة الأسري يقل تعرضها للعنف وبكل أشكاله.

ويوضح (جدول 14) أن النساء في المستويات الدنيا من التمكين أكثر عرضة للتسلط الرجل إذ بلغت نسبة من تعاني من هذا الشكل 43,7٪ عند غير الممكنات في المقابل تنخفض هذه النسبة تبعا لازدياد مستوى التمكين لتبلغ أدناها عند الممكنات بدرجة عالية 33٪.

جدول 14-3: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف حسب مستويات التمكين الأسري

	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي الجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	معنفة بسلوك	غير معنفة	معنفة بشكل عام	غير معنفة بشكل عام	معنفة جنسياً	غير معنفة جنسياً
غير ممكنة	43.7	56.3	27.5	72.5	12.7	87.3
ممكنة بدرجة ضعيفة	43.2	56.8	23.1	76.9	11.3	88.7
متمكنة	41.2	58.8	26.5	73.5	9.6	90.4
متمكنة بدرجة كبيرة	33.1	66.9	15.9	84.1	7.2	92.8
المجموع	40.3	59.7	23.3	76.7	10.2	89.8

وبالطريقة نفسها ينخفض التعرض للعنف الجنسي بزيادة تمكين المرأة، إلا أن النساء في مستوى متمكنات يتعرضن للعنف النفسي والجسدي واللفظي بشكل اكبر26,5٪ من المتمكنات بدرجة ضعيفة 23٪.

أ- استجابة النساء (15-54 سنة) للعنف الواقع عليهن

تمثل استجابات النساء وردود فعلهن على العنف الواقع عليهن واحدة من القضايا الرئيسة التي يتم التركيز عليها عند دراسة الظاهرة وتأتي أهمية هذا الموضوع من كونه يمثل عاملا مساعدا في استمرار حلقة العنف أو إنهائه، وفي هذا الإطار غالبا ما يتم دراسة الاستراتيجيات التي تتخذها المرأة لمواجهة العنف إذ يتم التعرف على ردود فعل النساء والإفصاح عن العنف والتبليغ عنه سواء لجهات رسمية أو غير رسمية وسلوك طلب المساعدة.

1. الصمت على العنف

تشير الدراسات إلى إن معظم النساء المعنفات يخشين البوح أو التحدث عن موضوع العنف لأحد ونسبة قليلة منهن يتحدثن عنه أو يبلغن الشرطة وهذا ما يفسر انخفاض نسب التعرض للعنف في مجتمعاتنا.

ويرى بعض الباحثين إن أسباب صمت النساء عن العنف تتلخص في اعتماد المرأة الكلي على الرجل اقتصاديا والخوف من مواجهة العائلة واعتقاد النساء إن للرجل حقاً في ممارسة العنف[64] ، في حين أشارت دراسة أخرى إلى إن الخوف من الزوج هو السبب الأكثر شيوعا وراء صمت النساء عن العنف فضلا عن الاتجاه العام لدى النساء للحفاظ على المشكلات داخل نطاق الأسرة[65] . وبشكل عام يعد الصمت عن العنف وعدم الإبلاغ عنه أو إنكاره واعتياده ردود فعل سلبية غالبا ما تؤدي إلى استمرار حلقة العنف.

ولم تتضمن استمارة المسح سؤالا يسمح بتقويم استجابات النساء عند التعرض للعنف أو يتحري فيما إذا كانت المرأة قد طلبت المساعدة والأسباب التي جعلتها لم تتوجه إلى طلب المساعدة وما هو شكل الدعم الذي طلبته من الجهات التي لجأت إليها. باستثناء سؤال واحد وجه للمشاركات فيما إذا حدث معها إصابات نتيجة لتصرفات زوجها وكما هو موضح في (جدول 15).

64 نقلا عن هه تأو كريم، ظاهرة العنف الأسري دراسة ميدانية في مدينة أربيل، مطبعة مديرية الثقافة، أربيل، 2008، ص104.

65 المجلس القومي للمرأة، دراسة العنف ضد المرأة في مصر،2009، ص40.

جدول 15-3: نسبة النساء المتزوجات (15-54 سنة) اللاتي أبلغن عن تعرضهن لبعض الإصابات المختلفة كنتيجة لتصرف الزوج خلال 12 شهر الماضية

	نسبة أي نتيجة	الإجهاض	نزف عميق/ كسر عظم	ألم في العين/ الحرق	جرح/كدمة بسبب الضرب
أبلغن عن تعرضهن لعنف نفسي	5.7	3.	4.	1.1	5.1
أبلغن عن تعرضهن لعنف جسدي	24.2	1.4	2.5	5.0	22.6
أبلغن عن تعرضهن لعنف جنسي	16.1	.7	1.1	3.8	14.5
أبلغن عن تعرضهن لأي من السابق	5.7	.3	.4	1.0	5.1
المجموع	2.6	.2	.2	.5	2.3

يتضح من الجدول في أعلاه إن نسبة من ابلغن عن تعرضهن لعنف جسدي لم تتجاوز 24,2٪ ، وان 16٪ فقط من النساء قد ابلغن عن تعرضهن لعنف جنسي. والأمر يختلف عند تعرض النساء إلى العنف النفسي إذ تنخفض نسبة النساء اللاتي ابلغن عن تعرضهن لهذا الشكل من العنف لتصل إلى 5,7٪ ويمكن تفسير هذا الانخفاض بان النساء يعتبرن هذه السلوكيات يمكن تحملها وإنها لا تلجأ إلى الإخبار عن العنف إلا إذا تعرضت إلى أذى مادي جسيم.

جدول 16-3: نسبة النساء المتزوجات (15-54 سنة) اللاتي أفصحن عن تعرضهن للعنفوالجهة التي أخبرتها

الجهة	النسبة
لم تخبر احد	32.3
الوالد	34.4
الوالدة	45.6
أقرباء آخرون	19.9
الشرطة	6.3

والنساء اللواتي أشرن الى تعرضهن إلى إصابات وجه إليهن سؤال فيما إذا كانت احداهن قد أخبر أحدا أم لم تخبر ومن هي الجهات التي أخبرتها، وقد أقر ثلثا النساء المتزوجات من اللاتي اخبرن عن تعرضن لإصابات إنهن ابلغن عن العنف، في حين أشارت 32٪ ممن تعرضن للعنف من قبل أزواجهن بأنهن لم يبلغن احداً وكما هو موضح في (جدول 16).

ويشير (جدول 16) إلى إن الأم تمثل الجهة الأولى التي تلجأ المعنفة إلى إخبارها إذ أفادت 45,6٪ من النساء اللاتي يفصحن عن العنف بأنهن اخبرن أمهاتهن يليها الأب 34,4٪ ثم الأقرباء. وعلى الرغم من وجود إصابات بليغة إلا أن نسبة من توجهن للشرطة للإبلاغ لم تتجاوز6,3٪.

الصمت لا يشمل فقط العنف المنزلي والمبرر بأنه شان عائلي لا ينبغي أن يتعدى نطاق الأسرة وإنما يشمل أيضا العنف المجتمعي في الأماكن العامة ومكان العمل إذ أشارت نتائج المسح I-WISH 2011 حول الإجراءات التي اتخذتها النساء العاملات اللاتي واجهن عنفا في مكان العمل إلى إن 2,7٪ فقط ابلغن عن العنف من خلال تقديمهن الشكوى في المقابل تعاملت ما يقرب من نصف المشاركات مع هذا الموضوع بسلبية ولم يصدر عنها أي ردة فعل سوى الإهمال.

شكل 3-14: التوزيع النسبي للنساء العاملات (15-54 سنة) اللاتي واجهن عنف في العمل خلال 12 شهر الماضية في العمل حسب الإجراءات التي اتخذت

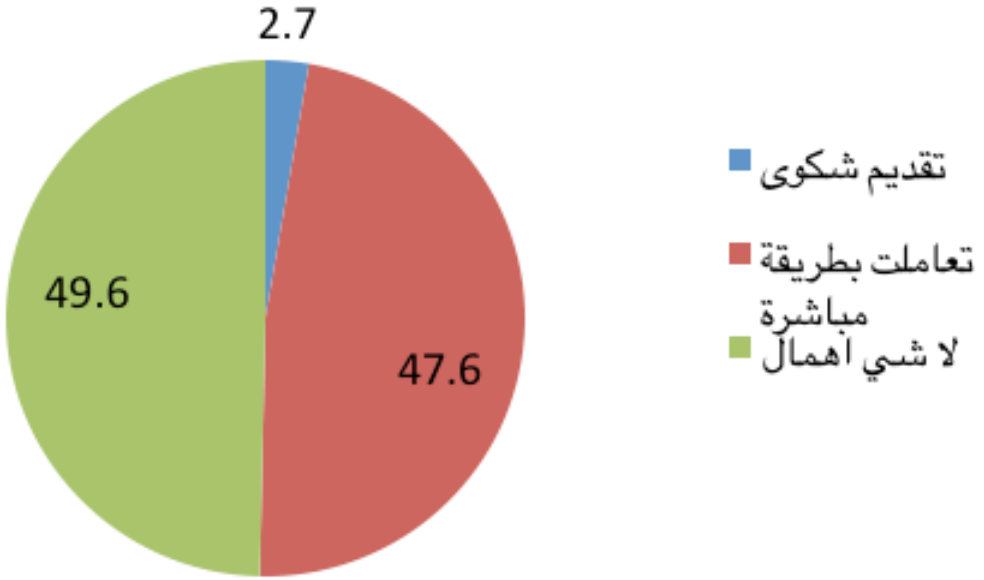

أما عن أسباب الصمت على العنف في مكان العمل وعدم الإبلاغ عنه فقد أشارت النسبة الغالبة من النساء العاملات اللاتي تعرضن للعنف في مكان عملهن. وكما موضح في (شكل 15) بأن القضية بسيطة ولا تحتاج إلى تقديم شكوى 57,7٪ في حين اضطرت 38٪

للسكوت عن العنف خوفا على السمعة. ومرد هذا الخوف هو إن القيم الثقافية تحمل المرأة دائما مسؤولية التحرشات والانتهاكات التي تتعرض لها من خلال اعتبارها مصدراً للغواية لذلك غالبا ما يتم الصمت على التحرشات التي تتعرض لها المرأة في الأماكن العامة بوجود هذه الثقافة التي لا تنصف النساء. وقد يكون الخوف من الطرد من العمل واحدا من الأسباب التي تستدعي صمت المرأة عن العنف إلا أن الأسئلة في المسح لم تتضمن هذه الفقرة.

شكل 15-3: التوزيع النسبي للنساء العاملات (15-54 سنة) اللاتي واجهن عنف في العمل خلال 12 شهراً الماضية ولم يقدمن شكوى حسب السبب

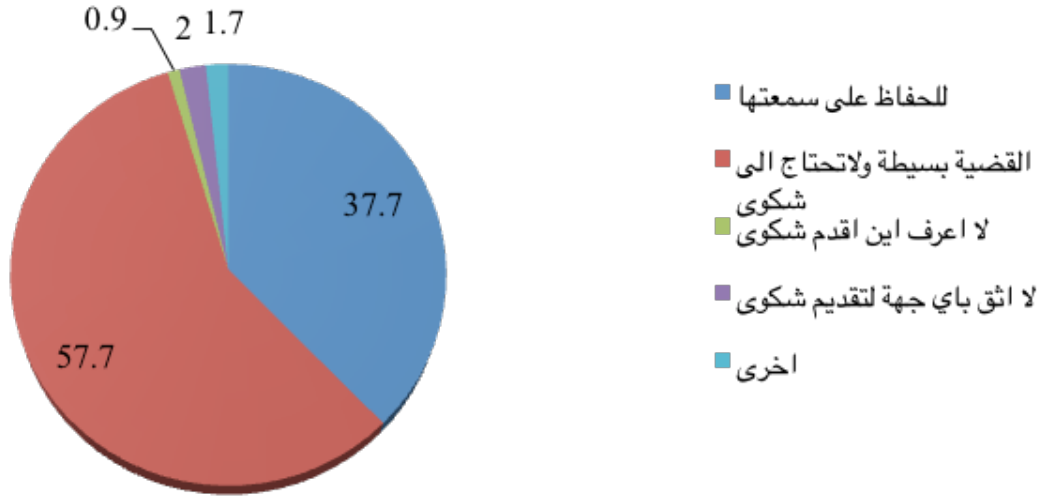

ويشكل الإسناد والدعم الذي تقدمه العائلة والجهات الأخرى نقطة مهمة في حماية المرأة من العنف فوجود من تلجأ إليه المرأة ومن يقوم بحمايتها يمكن أن يساهم في كسر حلقة العنف، ولمعرفة شكل الدعم والإسناد اللذين تتلقاهما المعنفة سئلت المشاركات عن الإجراء الذي اتخذته الجهة التي أخبرتها المعنفة عن حدوث العنف وقد أشارت النتائج إلى إن 75,3٪ ممن لجأت إليهم المرأة وأخبرتهم بالعنف نصحها بالتكتم وعدم إخبار احد، في حين أشارت 51٪ إن من أخبرتهم تدخلوا لمناصرتها ونصحها 32٪ بمقاومة العنف ولم تتم الإشارة إلى نوع المقاومة التي تنصح المرأة بها. و(جدول 17) يوضح الإجراءات التي اتخذتها الجهة التي أخبرتها المرأة عن عنف زوجها.

2. إلى من تلجأ المرأة عند التعرض للعنف

أشارت النسبة الغالبة من النساء 89,3٪ بأنهن يلجأن للأهل عند تعرضهن للعنف من قبل أزواجهن، إذ تشكل العائلة الملاذ الأول وقد يكون الوحيد المتاح للمرأة وفقا لإجابات المبحوثات، ومن النادر أن تلجأ المعنفة إلى طلب الدعم خارج نطاق الأسرة إذ لم تتجاوز نسبة اللاتي لجأن إلى جهة خارجية طلبا للمساعدة 5,1٪ وقد يرتبط هذا السلوك في طلب المساعدة بطبيعة البنية الثقافية التي تفرض على المرأة التكتم على المشكلات العائلية بوصفها قضايا لا يجب أن تتجاوز نطاق الأسرة.

جدول 3-17: الإجراءات التي اتخذتها الجهة التي أخبرتها المرأة عن عنف زوجها

	النسبة
نصحك بعدم إخبار احد	75.3
نصحك بتقديم شكوى	26.1
نصحك بالمقاومة	32
أعلمك بحقوقك	29
تدخل لمناصرتك	51
أخضعك لمعالجة صحية	17
أخضعك لمعالجة نفسية	14.8
تم تحويلك إلى مركز لجوء	0.7

جدول 3-18: توزيع النساء حسب الجهة الأولى التي تفكر باللجوء إليها إذا تعرضت للعنف وإذا استمر العنف

	الجهة			
	الأهل	الأصدقاء	الشرطة	أخرى
إذا تعرضت للعنف	89.3	2.8	2.8	5.1
إذا استمر العنف	64.2	10.2	14.6	10.9

وعلى الرغم من أن ما يقرب من 37٪ من النساء في عموم العراق و49٪ في إقليم كوردستان تجد أن من المناسب أن تلجأ المرأة إلى الشرطة إذا ما تعرضت للعنف[66] وان ما يقرب من نصف العينة 49,6٪ تثق بالشرطة كمكان يمكن للمرأة المعنفة اللجوء إليه، إلا أن نتائج الجدول السابق تشير إلى أن 2,8٪ فقط من النساء يلجأن إلى الشرطة إذا ما تعرضن للعنف وترتفع هذه النسبة إلى 14,6٪ إذا ما استمر العنف.

وقد سئلت النساء عن أسباب عدم الثقة بالشرطة وقد مكنت الإجابات على هذا السؤال من استنتاج الأسباب التي تؤدي بالمرأة إلى عدم التوجه للشرطة لطلب المساعدة. وقد جاء الخوف من الفضيحة في مقدمة الأسباب التي تقف وراء عدم الثقة بالشرطة حيث أشارت أكثر من نصف المبحوثات 51,4٪ إلى هذا السبب يليه اعتقاد النساء بعدم قدرة هذه المؤسسة على حل المشكلات 30,8٪. ويبدو أن هناك تصوراً شائعاً عكسته إجابات 16,9٪ من المستجيبات إن الشرطة يمكن أن تستغل ظروف المرأة.

66 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مراقبة أوضاع الأطفال والنساء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، التقرير الموجز، 2011. ص 59.

شكل 3-16: توزيع النساء (15-54 سنة) اللاتي لا يثقن في الشرطة كجهة يمكن اللجوء إليها في حال التعرض للعنف حسب السبب

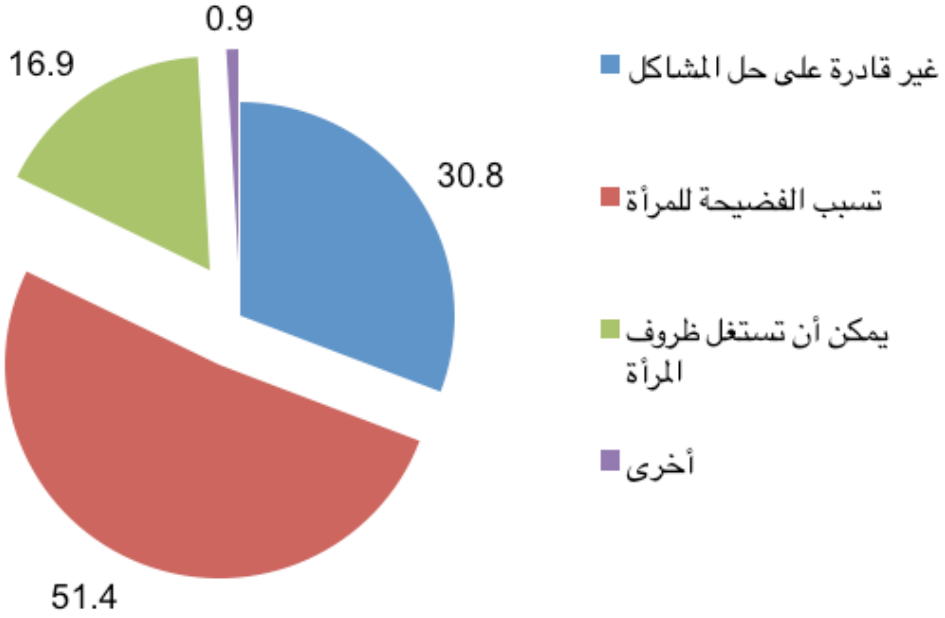

وبشكل عام فان مجرد دخول المرأة إلى مراكز الشرطة قد تلحق المرأة بوصمة وضرر يمكن أن تخسر معها الدعم غير الرسمي الذي قد يقدمه لها الأهل أو أهل الزوج. غير أن هناك سبباً آخر لم يشر إليه سؤال المسح وهو خوف المرأة من الزوج أو خوفها عليه أحيانا إذا ترتب عن إبلاغ الشرطة عقوبة أو سجن له.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة والتي أشارت إليها نتائج المسح هي عزوف النساء المعنفات عن اللجوء إلى منظمات المجتمع المدني والتي وفر بعضها مراكز لاستقبال النساء المعنفات إذ لم تتجاوز نسبة النساء اللاتي يلجأن إلى هذه المنظمات 1,4٪ أما لعدم وجود هذه الخدمات في منطقة سكناهن أو لعدم معرفتهن أصلا بوجود خدمات تقدم للنساء في حالة تعرضهن للعنف. ويبدو أن نسبة قليلة من النساء قد سمعت بالجهود المبذولة لمناهضة العنف ضد المرأة وكما هو موضح في الجدول الاتي.

جدول 19-3: نسبة النساء (15-54 سنة) اللاتي أفدن بأنهن سمعن عن مناهضة العنف ضد المرأة حسب الجهة[67]

الجهة	مجموع العراق	كوردستان	باقي المحافظات	حضر	ريف
الحكومة	39.2	80.4	31.5	39.7	38.0
الأمم المتحدة	31.6	61.1	26.1	34.9	23.1
منظمات المجتمع المدني	30.8	64.0	24.7	33.9	22.8
منظمات غير حكومية دولية	23.8	56.8	17.6	26.7	16.0

ويتضح من الجدول السابق أن النشاطات المتعددة التي نفذتها منظمات المجتمع المدني والإجراءات التي تتخذها جهات رسمية منذ عام 2003 وحتى الآن بعيدة عن النساء المعرضات لخطر العنف ولم تمس واقعهن فثلثا النساء تقريبا لم يسمعن حتى بهذه الجهود. وانخفاض نسبة من يعرفن بان هناك جهوداً تبذل لمناهضة العنف تستدعي من القائمين على هذا الموضوع سواء كانت جهات رسمية أو منظمات مجتمع مدني إعادة النظر بالآليات التي تستخدمها وطبيعة البرامج التي تقوم بها والجهات المستفيدة من هذه البرامج إذ من الواضح أن هذه الجهود بعيدة عن النساء الشعبيات المعرضات للخطر.

كما تعكس نتائج الجدول السابق تدني انتشار برامج مناهضة العنف من قبل الأمم المتحدة في باقي محافظات العراق (26,1٪) بالمقارنة مع نشاطها في إقليم كوردستان (61,1٪). وينطبق هذا الاتجاه على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية. ويقل نشاط جميع الجهات بالأرياف بالمقارنة مع الحضر لاسيما المنظمات غير الحكومية الدولية[68] .

ب- أولويات النساء من التدخلات المطلوبة لحماية المرأة من العنف

لقد حددت النساء أولويات كثيرة للتدخل من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية والأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات لتمكين المرأة للقيام بدورها الأسري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحمايتها من العنف. والجدول الاتي يوضح هذه الأولويات في مجال حماية المرأة من العنف[69] .

---

67 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مراقبة أوضاع الأطفال والنساء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2011.

68 المصدر السابق

69 المصدر السابق، الجزء الخاص بتمكين النساء.

جدول 20-3: نسبة النساء (15-54 سنة) حسب أولويات التدخل لتمكين المرأة لحمايتها من العنف[70]

مجال التمكين					
الحكومة، البرلمان	٪	الأحزاب	٪	المجتمع المدني	٪
وضع قوانين رادعة وتوفير مؤسسات للحماية من العنف	50.1	التركيز على محاربة العنف ضد النساء وحملات توعية جماهيرية	41.2	برامج توعية وحملات إعلامية لمناهضة العنف ضد المرأة	42.3

ترى أكثر من نصف النساء أن على الحكومة والبرلمان وضع قوانين رادعة وتوفير مؤسسات للحماية من العنف، كما ترى 41٪ أن على الأحزاب التركيز على برامج محاربة العنف، وتطلب 42,3٪ من منظمات المجتمع المدني أن تنفذ برامج توعية وحملات إعلامية لمناهضة العنف ضد المرأة.

ج- موقف الرجال (18 سنة فأكثر) من العنف ضد المرأة

1. اتجاهات الرجال بعمر (18 سنة فأكثر) نحو العنف ضد المرأة

تعمل الاتجاهات بوصفها مجموعة من الأفكار والمشاعر والمعتقدات حول موضوع معين على تحديد موقف الفرد من ذلك الموضوع، وتتشكل الاتجاهات من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية وتكمن خطورتها في أنها توجه سلوك الفرد إذ تعد من أهم دوافع السلوك التي تؤدي إلى توجيهه وضبطه.

ولغرض معرفة اتجاهات الرجال نحو العنف المسلط على النساء، وجه إلى الرجال بعمر (18 سنة فأكثر) سؤال حول ما إذا كان من حق الرجل زوجا كان أو أباً القيام ببعض الأفعال المصنفة عنفا ضد المرأة طبقا للمعايير الدولية بما في ذلك الضرب أو المنع من الخروج أو التحكم بالمرأة.

وباستخدام فقرات هذا السؤال الخمس عشرة تم تصميم مؤشر لاتجاهات الرجل نحو العنف حيث اعتبر الرجل غير مؤيد للعنف إذا أجاب على الفقرات بلا ، في حين اعتبر الرجل مؤيداً للعنف إذا أجاب بنعم بالتأكيد وربما ولا اعرف. وتمت معالجة الإجابات باستخدام أسلوب التحليل العاملي. وقد أظهرت النتائج ثلاثة مستويات من الاتجاه نحو العنف

70 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مراقبة أوضاع الأطفال والنساء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، التقرير الموجز، 2011. ص 29.

المستوى الأول: مؤيد بدرجة كبيرة

المستوى الثاني: مؤيد بدرجة قليلة

المستوى الثالث غير مؤيد للعنف

وأظهرت النتائج أن الأفعال المصنفة على أنها عنف نفسي ولفظي وتسلط على المرأة حظيت بتأييد أعلى مقارنة بالأفعال الدالة على العنف الجسدي، فهناك 65٪ من الرجال يعتقدون بحق الرجل بممارسة العنف النفسي بما فيها السيطرة على المرأة، وترتفع هذه النسبة في الريف إذ يرى 70,6٪ من سكنة الأرياف في هذه الأفعال حقا للرجل مقابل 62,7٪ في الحضر، كما ترتفع نسبة الرجال الذين يرون أن من حق الزوج ضرب زوجته في الريف 40,3٪ وتنخفض في الحضر 28٪.

شكل 17-3: نسبة الرجال (18 سنة فأكثر) الذين يؤكدون حق الزوج في القيام ببعض الممارسات التي تمثل عنفا ضد الزوجة حسب نوع العنف والتقسيم الجغرافي

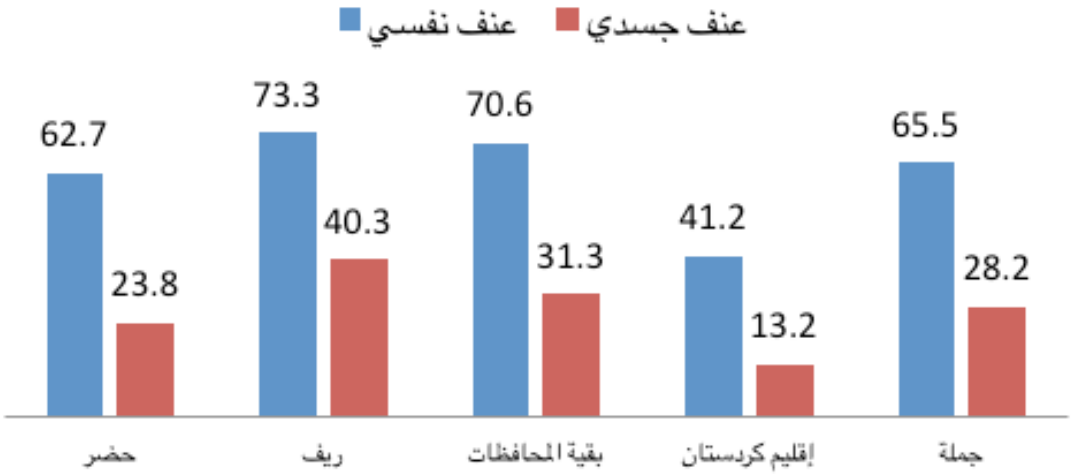

ويظهر (جدول 21) أن الحث على العنف الجسدي ضد الابنة كان اكبر من الحث على العنف الجسدي ضد الزوجة، ولم يكن هناك تباين بين المستجوبين في الحث على العنف النفسي والسيطرة والتحكم بالمرأة، غير أن هناك تبايناً بين المستجوبين في الحث على العنف الجسدي واللفظي وعنف الأب تجاه الابنة إذ عبر الشباب بعمر (18-34 سنة) عن مواقف أكثر محافظة وأكثر تشددا وتوجها نحو العنف، وهذا يعني أنه في حالة عدم تغيير المواقف فان المجتمع سيتجه نحو مزيد من العنف.

جدول 21-3: نسبة الرجال الذين تم اختيارهم (18 سنة فأكثر) الذين يحثون بالتأكيد على أنواع مختلفة من العنف

العمر	٪ من يحث على عنف الأب الجسدي	٪ من يحث على عنف الأب اللفظي	٪ من يحث على العنف الجسدي	٪ من يحث على العنف العاطفي
24-18	37.8	42.5	32.5	65.1
25 - 34	38.4	45.6	31.0	66.2
35 فأكثر	35.6	43.0	25.6	65.4
المجموع	36.7	43.6	28.2	65.5

أما الأسباب التي تبرر ضرب الزوجة من وجهة نظر المستجوبين فتمثلت وكما هو موضح في (شكل 14) بعدم طاعة الزوجة 56,4٪ أو الخروج من المنزل دون علمه 49,5٪ ، كما يرى 68,5٪ أن من حق الأب أن يضرب ابنته إذا أساءت التصرف.

وتعكس اتجاهات الرجال نحو العنف الميل إلى السيطرة على حركة المرأة وعزلها ومراقبتها، إذ بلغت نسبة الرجال الذين يعتقدون بحق الرجل في منع زوجته من السفر 92٪ ، أو الذهاب إلى المركز الصحي لغرض المعالجة 49,5٪ ، كما بلغت نسبة الرجال الذين يرون أن من حق الزوج مراقبة الزوجة ومعرفة مكان وجودها 60,5٪ أعلى درجات السيطرة وصلت إلى التحكم بلبس المرأة إذ يرى 74,6٪ أن من حق الزوج اختيار ملابس زوجته وبناته وكما هو موضح في (شكل 18)

شكل 18-3: نسبة الرجال (18 سنة فأكثر) الذين يرون أن من حق الزوج القيام بأفعال محددة تجاه زوجته أو ابنته

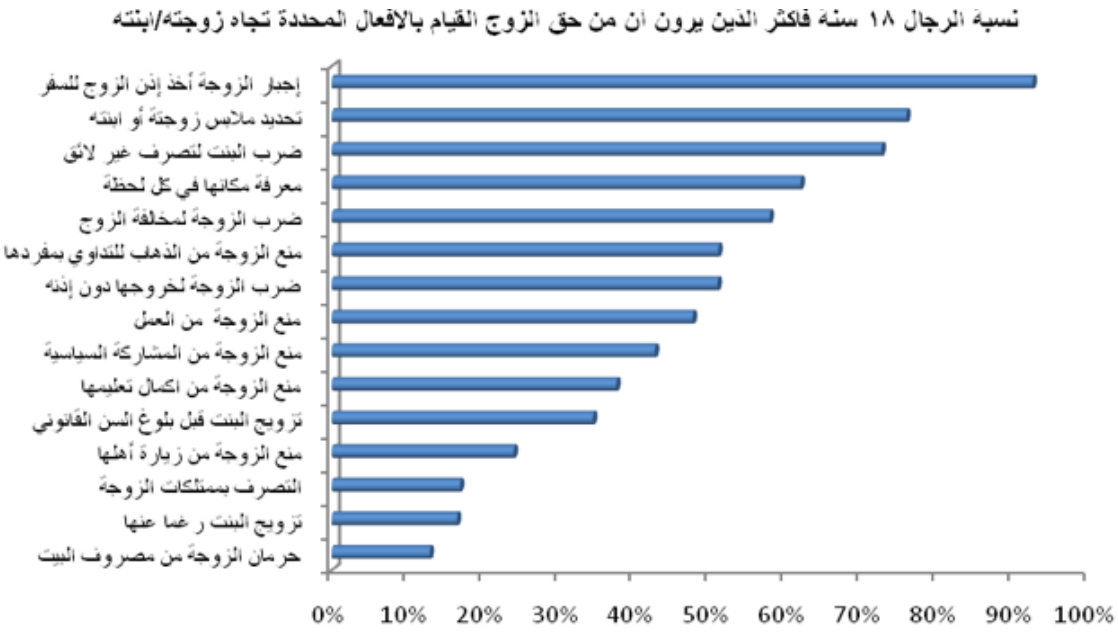

كما تعكس إجابات المبحوثين الرغبة في السيطرة على خيارات المرأة في مجالات مختلفة إذ أظهرت النتائج موقفا لا يعطي الحق للمرأة في المشاركة في الحياة العامة، وبلغت نسبة الرجال الذين يعتقدون بحق الرجل في منع المرأة من العمل 46,6٪ ، ومنعها من المشاركة في الانتخابات 40,4٪ وبشكل اقل وطأة منعها من حقها في إكمال تعليمها 36,5٪.

2. العلاقة بين اتجاهات الرجال (18 سنة فأكثر) نحو العنف وبين وعي المرأة بالعنف

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة دالة إحصائيا بين اتجاهات الرجال نحو العنف وبين وعي المرأة بالعنف وإدراكها له. إذ يرتفع مستوى وعي النساء بالعنف كلما كان الرجال في أسرهن يحملون اتجاهات غير مؤيدة للعنف.

جدول 22-3: التوزيع النسبي لوعي النساء (15-54 سنة) بالعنف ضد المرأة تبعا لاتجاهات الرجل نحو العنف

اتجاه الرجل	مفهوم المرأة للعنف		
	تعي بشكل تام	تعي بشكل جزئي	لا تعي
غير مؤيد للعنف	43.6	28.3	28.1
مؤيد بدرجة قليلة	31.2	36.9	31.9
مؤيد للعنف	25.2	35.6	39.2
إجمالي	32.8	33.9	33.4

ويظهر من (جدول 22) أن نسبة النساء التي تعي العنف قد بلغت 43,6٪ عندما يكون الرجال في أسرتها غير مؤيدين للعنف، في المقابل تنخفض هذه النسبة إلى 25,2٪ في حالة كون الرجال في الأسرة مؤيدين للعنف. كما ترتفع نسبة النساء اللاتي لا يمتلكن وعيا بالعنف إلى 39,2٪ عندما يكون الرجال في أسرتها مؤيدين للعنف.

وترتبط هذه النتيجة بالعوامل الثقافية والمجتمعية والأفكار السائدة حول النوع الاجتماعي التي تجعل كلاً من الرجل والمرأة يتقبلان العنف ويؤيدانه. كما تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات حول ارتباط إدراك المرأة للعنف وتأثره بثقافة المجتمع وموقفه من العنف الذي تشكل اتجاهات الرجل واحداً من مكوناته[71] .

وعند مقارنة إجابات النساء مع إجابات الرجال حول الموقف من العنف نجد أن النساء تشترك مع الرجال في القيم والتوجهات نفسها حول العنف، والأكثر من ذلك نجد أن النساء ترى أن من حق الرجل ممارسة العنف والتسلط عليها أكثر مما يراه الرجال أنفسهم كحق لهم وكما موضح في (جدول 23).

71 أمل محمود السيد محمود الدوة وزينب عبد المحسن درويش، مصدر سبق ذكره، ص 5.

جدول 23-3: نسبة النساء والرجال الذين يعتقدون بحق الزوج في ممارسة العنف في مواقف محددة

التصرفات	الرجال	النساء
أن يضرب الزوج زوجته إذا خرجت من البيت دون إذنه	49.8	52.1
أن يضرب الزوج زوجته إذا خالفت أوامره	56.4	55.7
أن يتصرف الزوج بممتلكات زوجته بدون أذنها	16.0	37.6
أن لا يعطي الزوج لزوجته مبلغا كافيا من المال لمصروف البيت وهو يملكه	12.5	30.5
أن يمنع الزوج زوجته من العمل	46.6	44.9
أن يمنع الزوج زوجته من إكمال تعليمها	36.5	43.0
أن يمنع الزوج زوجته من الانتخاب والترشيح	40.4	62.1
أن يطلب الزوج من زوجته أن تأخذ إذنا للذهاب إلى المركز الصحي لعلاج نفسها	49.5	56.5
أن يمنع الزوج زوجته من الذهاب إلى أهلها	23.2	30.5
أن يطلب الزوج من زوجته إبلاغه عن مكانها في كل وقت	60.5	63.4
أن يطلب الزوج من زوجته أن تأخذ إذنا قبل السفر خارج البلاد	92.0	81.6
أن يضرب الأب/الأم ابنتهما إذا تصرفت تصرفا غير لائق	71.2	68.3
أن يزوج الأب ابنته قبل بلوغ السن القانونية إذا تقدم لها عريس مناسب	33.2	45.8

يتضح من الجدول السابق أن نسبة النساء التي ترى أن من حق الزوج ضرب زوجته إذا خرجت من البيت بدون علمه قد بلغت 52٪ وهي أعلى من نسبة الرجال الذين يرون في ذلك حقا للزوج والتي بلغت 50٪ تقريبا، كما أعطت 62٪ من النساء للرجل الحق في منع زوجته من المشاركة في الانتخابات في حين أعطى40٪ من الرجال الحق للرجل. والنساء في هذه الأمثلة تمثل إيديولوجية رمزية تعطي للرجل أهمية وتقلل من شأنها.

كما يتضح من نتائج الجدول أن هناك قبولاً طوعياً لتسلط الرجل وهيمنته. حيث تم تهيئة المرأة خلال عملية التنشئة الاجتماعية بطريقة تجعلها تتقبل العنف وتراه حقا من حقوق الرجل من خلال تأثير رؤاها وأفكارها بالمفاهيم والتصورات حول الذات الأنثوية وطبيعة العلاقة غير المتكافئة بين الجنسين ومرتبتها المتدنية مقارنة بمرتبة الرجل.

هذا القبول الضمني بالعنف والتسلط يسميه «بيار بورديو» العنف الرمزي وهو شكل من أشكال العنف الذي أفرزته آليات الهيمنة الذكورية. إذ يتم السيطرة على المرأة وفرض الهيمنة عليها ليس عن طريق القوة الصريحة وإنما من خلال الرموز والمعاني التي ينتجها الطرف المهيمن لتعزيز قوته وتتبنى النساء هذه الأفكار بوصفها حقيقة مطلقة فتصبح الضحية تشترك مع الجلاد بالتصورات

نفسها عن العالم وعن المرأة وشرعية العنف الممارس ضدها[72] ، ويمثل العنف الرمزي وسيلة لممارسة السلطة وفي ذات الوقت هو شكل من أشكال السلطة التي تمارس على المهيمن عليهم بتواطؤ منهم إذ يساهمون دون علمهم وضد مشيئتهم أحيانا في تمرير الهيمنة عليهم عن طريق قبولهم الضمني لها وهذا القبول هو الذي يعطي لهذه السلطة شرعيتها وفاعليتها فهي لا تعتمد في اكتساب شرعيتها على مقولاتها أو منطقها الداخلي فقط وإنما تستمد هذه الشرعية من استعدادات متلقيها الذين يقومون بالدفاع عنها وتبنيها[73] .

3. العلاقة بين اتجاهات الرجال (18 سنة فأكثر) نحو العنف وتعرض المرأة للعنف

أظهرت نتائج الدراسة إن هناك علاقة دالة إحصائيا بين اتجاهات الرجال في العائلة نحو العنف وبين تعرض المرأة من العائلة ذاتها لتسلط الرجل والعنف النفسي والجسدي واللفظي إلا أن النتائج لم تظهر علاقة دالة إحصائيا بين التعرض للعنف الجنسي وبين اتجاهات الذكور في العائلة نحو العنف.

جدول 24-3: التوزيع النسبي لتعرض النساء (15-54 سنة) المتزوجات للعنف تبعا لاتجاهات الرجل نحو العنف

اتجاه الرجل	التسلط عند الرجل		العنف اللفظي و الجسدي والنفسي		العنف الجنسي	
	معنفة بسلوك	غير معنفة	معنفة بشكل عام	غير معنفة بشكل عام	معنفة جنسياً	غير معنفة جنسياً
غير مؤيد للعنف	70.5	29.5	84.8	15.2	9.2	90.8
مؤيد بدرجة قليلة	51.5	48.5	70.6	29.4	10.9	89.1
مؤيد للعنف	56.0	44.0	74.8	25.2	9.9	90.1
المجموع	59.3	40.7	76.7	23.3	10.0	90.0

يشير(جدول 24) إلى ارتفاع مستوى التعرض لسلوك السيطرة في حالة كون الرجل في الأسرة مؤيدا للعنف إذ بلغت نسبة النساء المتعرضات لهذا الشكل من العنف 40٪ وتنخفض هذه النسبة بشكل واضح عندما يكون الرجل في الأسرة غير مؤيد للعنف لتصل إلى 29,5٪. كما ترتفع نسبة النساء اللاتي يتعرضن للعنف النفسي واللفظي والجسدي 25,2٪ في الأسر التي يحمل الرجال فيها اتجاهات مؤيدة للعنف مقارنة بـ 15,2٪ عندما يكون الرجال غير مؤيدين للعنف.

72 أسماء جميل رشيد، تجليات العنف الواقع على المرأة: قراءة في مفهوم العنف الرمزي، صحيفة المدى، 2012.

73 بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص67.

د- العوامل المرتبطة باتجاهات الرجال (18 سنة فأكثر) نحو العنف

1. العوامل الفردية

- **التعليم**

كانت هناك علاقة واضحة بين اتجاه الرجل نحو العنف ضد المرأة وبين مستواه التعليمي، إذ ترتفع نسبة الرجال المؤيدين للعنف من الأميين لتصل إلى 41,3 ٪ وتنخفض بشكل ملحوظ بالنسبة للحاصلين على شهادة متوسطة فما فوق 25,6٪ ، في المقابل ترتفع نسبة الرجال غير المؤيدين للعنف من الحاصلين على شهادة متوسطة فما فوق 42,4٪ مقارنة بالأميين والحاصلين على شهادة ابتدائية فقط 23,8٪.

	اتجاه الرجل		
	غير مؤيد للعنف	مؤيد بدرجة قليلة	مؤيد للعنف
التعليم			
امى/ يقرا ويكتب	23.6	34.6	41.8
الابتدائية	25.5	35.3	39.2
متوسطة فما فوق	42.9	31.5	25.6
الحالة الزواجية			
متزوج/ منفصل	33.1	33.7	33.2
أخرى	34.4	31.9	33.6
عمل الزوجة			
نعم	47.1	25.0	27.9
لا	30.1	35.5	34.3

- **العمر**

تتباين اتجاهات الرجال نحو العنف ضد المرأة تبعا لمتغير العمر إذ ترتفع نسبة المؤيدين للعنف بين الشباب في الفئة العمرية (18-34 سنة) لتصل أقصاها في الفئة العمرية (25-29 سنة) 38,2٪ ، بينما تنخفض نسبة المؤيدين للعنف في الفئات العمرية الأكبر لتبلغ أدناها 28,9٪ في الفئة العمرية (50-54 سنة). وتشير النتائج للمخاوف من استمرار العنف الواقع على النساء ما لم تتخذ تدابير لازمة لمنعه فتوجهات الشباب نحو العنف تؤشر استعدادا لدى هذه الفئات لممارسته

- **الحالة الزوجية**

لم تظهر نتائج التحليل الإحصائي علاقة دالة بين الحالة الاجتماعية للرجل وبين اتجاهه نحو العنف ضد المرأة وبالتالي تم استبعاد هذا العامل.

- **عمل المرأة مقابل أجر**

أظهرت النتائج أن هناك علاقة دالة إحصائيا بين عمل الزوجة واتجاه الرجل نحو العنف إذ ترتفع نسبة غير المؤيدين للعنف بين المتزوجين من نساء عاملات لتصل إلى 47٪ مقارنة بالمتزوجين بنساء غير عاملات 30٪، كما ترتفع نسبة المؤيدين للعنف بين هذه الفئة لتصل إلى 34,3٪ وتنخفض عند المتزوجين بنساء عاملات إلى 28٪.

جدول 25-3: التوزيع النسبي لاتجاهات الرجال (18 سنة فأكثر) نحو العنف حسب العوامل الفردية

	اتجاه الرجل		
	غير مؤيد للعنف	مؤيد بدرجة قليلة	مؤيد للعنف
العمر			
24-18	28.7	33.4	37.9
25-29	35.0	29.9	35.1
30-34	29.7	36.3	34.0
35-39	35.4	33.0	31.6
40-44	34.6	34.7	30.7
45-49	38.5	31.8	29.7
50-54	34.8	35.3	29.9
59-55	35.5	32.8	31.7
+ 60	33.0	32.3	34.7

2. لعوامل الأسرية وعلاقتها بالوعي بالعنف والتعرض له واتجاهات الرجل نحوه

• نمط الأسرة

يتغير اتجاه الرجل نحو العنف تبعا لنمط الأسرة إذ ترتفع نسبة الرجال المؤيدين للعنف ممن يعيشون في أسر ممتدة لتصل إلى 41,8٪ مقارنة بالرجال الذين يعيشون في أسر نووية 30٪. وهذا التباين قد يعود إلى المرجعية الثقافية للأسرة الكبيرة إذ عادة ما تكون هذه الأسر ذات مرجعية تقليدية ريفية/عشائرية بكل ما تحمله من قيم ومواقف تتمركز حول الذكورة وتبخس الأنوثة.

• عدد الأطفال

أظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائيا بين اتجاه الرجل نحو العنف وعدد الأطفال في الأسرة إذ ترتفع نسبة الرجال المؤيدين للعنف كلما زاد عدد الأطفال لتبلغ أقصاها في الأسر التي يزيد عدد الأطفال فيها عن 10 لتبلغ 44,8٪ مقارنة في الأسر التي يقل فيها عدد الأطفال عن 5 حيث بلغت نسبة الرجال المؤيدين للعنف فيها 23,3٪.

جدول 26-3: التوزيع النسبي لاتجاهات الرجال (18 سنة فأكثر) نحو العنف حسب العوامل الأسرية

	اتجاه الرجل		
	غير مؤيد للعنف	مؤيد بدرجة قليلة	مؤيد للعنف
نوع الأسرة			
نووية	36.8	33.2	30.0
ممتدة	24.6	33.6	41.8
عدد أفراد الأسرة			
1 - 5	38.8	31.9	29.3
6 - 9	31.4	34.4	34.3
+ 10	20.6	34.7	44.8

3. العوامل المجتمعية وعلاقتها باتجاهات الرجل نحو العنف

• العيش في المدن مقابل الريف

بينت نتائج المسح وجود فروق واضحة بين الرجال في الريف والمدينة في موقفهم من العنف إذ ترتفع نسبة الرجال المؤيدين للعنف بشكل واضح في الريف لتصل إلى 42,6٪ في حين تنخفض هذه النسبة في الحضر إلى 30٪ في المقابل ترتفع نسبة الرجال غير المؤيدين للعنف في الحضر إلى 37,2٪ وتنخفض بشكل ملفت في الريف لتصل إلى 22,9٪ فقط لا يؤيدون العنف.

- **التوزيع المكاني (مناطق العراق/المحافظات)**

ارتفعت نسبة الرجال المؤيدين للعنف في المجتمعات التي تتميز بالتقاليد المحافظة حيث يلاحظ أن نسبة الرجال الذين يؤيدون العنف ضد النساء في محافظة صلاح الدين (60٪) وهي الأعلى بين المحافظات تليها محافظة نينوى بنسبة (55٪) ثم المحافظات (النجف، واسط، الأنبار). وكانت هذه النسبة في بغداد (39٪) و(20٪) في محافظة المثنى. وسجلت محافظات كوردستان أدنى نسبة من التأييد للعنف بين الرجال بلغت في محافظة السليمانية (7٪) وفي أربيل (17٪) وفي دهوك (12٪).

شكل 3-19: التوزيع النسبي للرجال (18 سنة فأكثر) المؤيدين للعنف والمؤيدين بدرجة قليلة حسب المحافظات

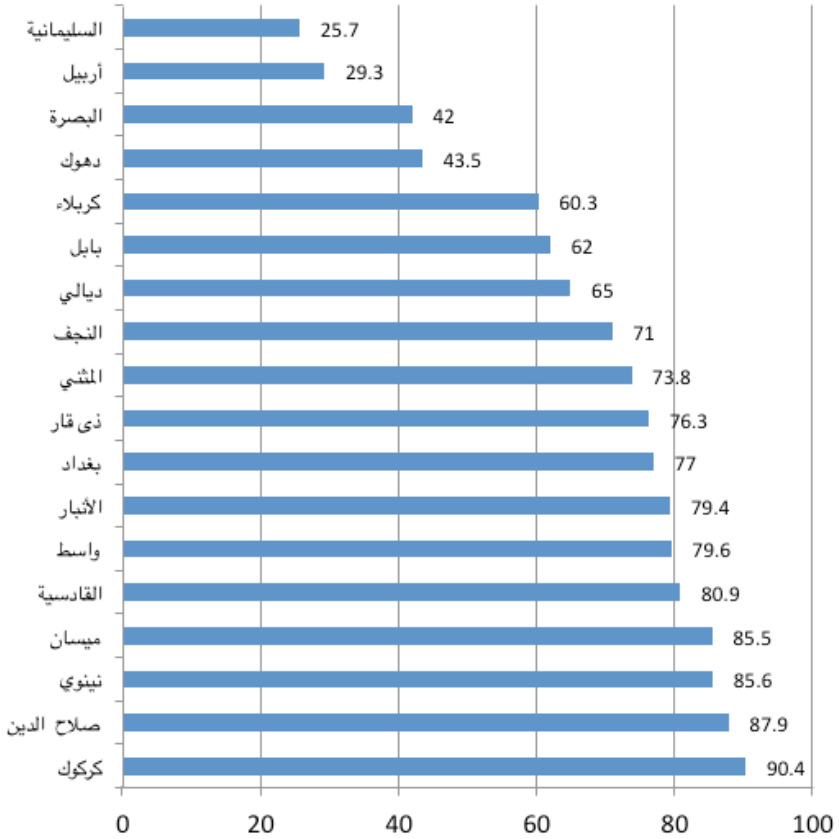

4. الأفكار النمطية السائدة حول النوع الاجتماعي

- **الدور الرئيس للمرأة**

كان الارتباط بين اتجاه الرجل نحو العنف وبين موقفه ونظرته لأدوار المرأة كبيراً جدا إذ أن 51٪ من الرجال غير المؤيدين للعنف كانت لديهم أفكار غير نمطية عن دور المرأة ويرون إن دورها لا ينحصر في الإنجاب ورعاية الأسرة، أما الرجال الذين يعتقدون أن الدور الرئيس للمرأة هو الإنجاب ورعاية الأسرة فقد كان بينهم 29,4٪ فقط لا يؤيدون العنف.

- **دعم المجتمع لحقوق المرأة**

تبدو العلاقة أكثر وضوحا بين اتجاه الرجل نحو العنف المسلط على المرأة وبين موقفه وموقف المجتمع من حقوق المرأة إذ أن أكثر من ثلثي الرجال 70٪ المؤيدين للعنف أو المؤيدين له بشكل جزئي هم ممن لايدعمون حقوق المرأة، في حين ترتفع نسبة الرجال غير المؤيدين للعنف 33,7٪ ضمن الأسر التي تدعم حق المرأة.

- **علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع والأسرة**

ارتبط اتجاه الرجل نحو العنف الموجه للنساء بالصورة التي يحملها عن علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع، إذ ترتفع نسبة الرجال المؤيدين للعنف إلى 52٪ ممن يرون المرأة تابعة للرجل في حين تنخفض نسبة المؤيدين للعنف إلى 26,6٪ في حالة كونهم يرون المرأة شريكاً ولها دور رئيس وليست تابعة للرجل.

- **مشاركة الرجل بأعمال المنزل**

كانت هناك علاقة معنوية بين اتجاهات الرجل نحو العنف ضد المرأة وبين كونه يشارك أو لا يشارك زوجته في أعمال المنزل، إذ ترتفع نسبة غير المؤيدين للعنف ممن يشاركون زوجاتهم أعمال المنزل إلى 42٪ مقارنة بـ 24,5٪ ممن لا يشاركون بأعمال المنزل.

جدول 27-3: التوزيع النسبي لاتجاهات الرجال (18 سنة فأكثر) نحو العنف حسب العوامل المجتمعية

	اتجاه الرجل		
	غير مؤيد للعنف	مؤيد بدرجة قليلة	مؤيد للعنف
البيئة			
حضر	37.2	32.9	29.9
ريف	22.9	34.5	42.6
المحافظة			
دهوك	56.5	31.8	11.7
نينوي	14.4	30.8	54.8
السليمانية	74.3	18.7	7.0
كركوك	9.5	47.4	43.0
أربيل	70.6	12.1	17.2
ديالي	35.0	43.4	21.6
الأنبار	20.6	37.0	42.4
بغداد	23.0	38.5	38.5
بابل	37.9	36.1	25.9
كربلاء	39.7	43.5	16.8
واسط	20.3	36.3	43.3
صلاح الدين	12.1	27.7	60.2
النجف	29.0	25.1	45.9
القادسية	19.1	37.7	43.2
المثنى	26.2	54.0	19.8

	اتجاه الرجل		
	غير مؤيد للعنف	مؤيد بدرجة قليلة	مؤيد للعنف
ذى قار	23.6	40.8	35.5
ميسان	14.5	54.8	30.7
البصرة	58,0	17.5	24.5
التمييز داخل الأسرة			
يوجد تمييز	27.3	32.5	40.2
لا يوجد تمييز	30.9	35.3	33.8
الدور الرئيسي للمرأة			
أدوار عامة	51.0		17.9
إنجاب وأسرة	29.4		36.1
دعم حقوق المرأة			
يدعمون حقوق المرأة	33.7	34.7	31.6
لا يدعمون حقوق المرأة	27.7	34.3	38.0
العلاقة بين الرجل و المرأة في المجتمع			
تتبع الرجل	16.4	31.8	51.8
شريك ورئيسي	37.4	36.0	26.6
مشاركة الرجل بأعمال المنزل			
الشراكة بأعمال المنزل	41.1	31.4	27.5
لا يشاركون المرأة بأعمال المنزل	24.5	36.4	39.2
نظرة المرأة للمساواة بين الجنسين			
نظرة نمطية للمساواة	23.4	39.7	36.9
نظرة غير نمطية للمساواة	24.2	32.7	43.1
حق الترشح للمرأة			
لديها حق	35.3	32.2	32.4
ليس لديها حق	18.6	39.0	42.4

ثالث عشر- العوامل المسؤولة عن تحديد وعى المرأة بالعنف والتعرض له

لغرض تحديد العوامل المباشرة المسؤولة عن تعرض المرأة للعنف ووعيها به فقد تم استخدام أسلوب الإنحدار اللوجستي Logistic Regression وهو طريقة إحصائية تهدف إلى تحديد المتغيرات التي ترتبط بشكل كبير بتعرض المرأة للعنف عندما تكون جميع المتغيرات مدرجة في النموذج[74] . وقد تم إعداد ثلاثة نماذج: الأول للتعرض لتسلط الرجل، والثاني للعنف النفسي واللفظي، والثالث للعنف الجنسي. ونموذج رابع للوعي بالعنف. أظهرت نتائج الإنحدار اللوجيستى ما ياتي:

أ- العوامل الفردية

1. التعليم

كان تعليم المرأة متغيرا معنويا (مستوى المعنوية 0,001) وفى هذا الإطار أظهرت النتائج أنه كلما زاد تعليم المرأة كلما قل تعرضها لسلوك التسلط من الرجل حيث نسبة المفاضلة (الأرجحية) للأميين = 1,263 وللحاصلين على ابتدائى = 1,038 مقارنة بالحاصلين على متوسطة فأعلى.

- **العنف النفسي**: كان تعليم المرأة متغيرا معنويا (مستوى المعنوية صفر) وفى هذا الإطار أظهرت النتائج أنه كلما زاد تعليم المرأة كلما قل تعرضها لسلوك العنف اللفظى والجسدى والنفسى حيث نسبة المفاضلة للأميين = 1,495 وللحاصلين على إبتدائى = 1,157 مقارنة بالحاصلين على متوسطة فأعلى .
- **العنف الجنسي**: كان تعليم المرأة متغيرا غير معنوى (مستوى المعنوية 0,291)
- الوعي بالعنف: كما كان تعليم المرأة متغيرا معنويا فبالقياس على ذوات التعليم متوسط فما فوق كان مستوى الوعي بالعنف يقل بانخفاض المستوى التعليمي.

2. العمر

أظهر عمر المرأة ارتباطا معنويا مع تعرضها لسلوك السيطرة من الرجل (مستوى المعنوية = صفر). إذ كلما زاد عمر المرأة قل تعرضها لهذا النوع من العنف. ومقارنة بالسيدات فى عمر (45-49 سنة) فإن احتمال تعرض النساء فى الأعمار الأقل تزيد. حيث بلغت نسبة المفاضلة للنساء فى العمر (15-19 سنة) = 1,709 ، وفى العمر (20-24 سنة) = 1,274 ، وفى العمر (25-29 سنة) = 1,204 ، وفى العمر (30-34 سنة) = 1,493 ، وفى العمر (35-39 سنة) = 1,389 ، وفى العمر (40-44 سنة) = 1,245.

- **العنف النفسي**: أظهر عمر المرأة ارتباطا معنويا مع تعرضها للعنف النفسي من الرجل (مستوى المعنوية = 0,008) . . أظهرت النتائج أنه كلما زاد عمر المرأة قل تعرضها لهذا النوع من العنف. إذ أنه مقارنة بالسيدات فى عمر (45-49 سنة) فإن احتمال تعرض

74 سحر الشنيطي وملكي الشرماني، مصدر سبق ذكره، ص 44.

النساء فى الأعمار الأقل تزيد حيث بلغت نسبة المفاضلة للنساء فى العمر (15-19 سنة) =2,045 ، وفى العمر (20-24 سنة)= 1,577 ، وفى العمر (25-29 سنة)= 1,341 ، وفى العمر (30-34 سنة)= 1,334 ، وفى العمر (35-39 سنة)= 1,197 ، وفى العمر (40-44 سنة)= 1,301.

- **العنف الجنسي:** أظهر عمر المرأة ارتباطا معنويا مع تعرضها لسلوك العنف الجنسى (مستوى المعنوية = 0,009) وقد أظهرت النتائج أن السيدات فى الأعمار الصغيرة أكثر تعرضا لهذا الشكل من العنف. حيث بلغت نسبة المفاضلة للنساء فى العمر (15-19 سنة)= 1,402 ، أما الأعمار الأخرى فهى أقل تعرضا للعنف ففى العمر (20-24 سنة)= 0,817 ، وفى العمر (25-29 سنة)= 0,754 ، وفى العمر (30-34 سنة)= 0,745 ، وفى العمر (35-39 سنة)= 0,956 ، وفى العمر (40-44 سنة)= 0,802 .

- **الوعي بالعنف:** لم يظهر عمر المرأة ارتباطا معنويا بوعي المرأة بالعنف.

3. عدد سنوات الزوجية

كذلك أظهر عدد سنوات الزواج علاقة معنوية مع سلوك التسلط لدى الرجل (مستوى معنوية 0,035). وفى هذا الصدد كانت العلاقة طردية إذ كلما زادت عدد سنوات الزواج زاد سلوك التسلط. كانت نسبة المفاضلة لدى السيدات اللائي تقل سنوات زواجهن عن 3 سنوات = 0,775 ، ولدى اللائي تتراوح عدد سنوات زواجهن بين 3 و 6 سنوات = 0,975 وذلك مقارنة بمن تزيد سنوات زواجهن عن 7 سنوات.

- **العنف النفسي:** كذلك أظهر عدد سنوات الزواج علاقة معنوية مع العنف النفسي (مستوى معنوية صفر). وفى هذا الصدد كانت العلاقة طردية إذ كلما زادت عدد سنوات الزواج زاد العنف اللفظى والجسدى والنفسى. كانت نسبة المفاضلة لدى السيدات اللائي تقل سنوات زواجهن عن 3 سنوات = 0,523 ولدى اللائي تتراوح عدد سنوات زواجهن بين 3 و 6 سنوات = 0,939 وذلك مقارنة بمن تزيد سنوات زواجهن عن 7 سنوات.

- **العنف الجنسي:** كذلك أظهر عدد سنوات الزواج علاقة معنوية مع سلوك العنف الجنسى (مستوى معنوية 0,007). وفى هذا الصدد يقل العنف الجنسى لدى السيدات اللائي فى مراحل زواجهن الأولى. كانت نسبة المفاضلة لدى السيدات اللائي تقل سنوات زواجهن عن 3 سنوات = 0,703. أما لدى اللائي تتراوح عدد سنوات زواجهن بين 3 و 6 سنوات = 1,162 وذلك مقارنة بمن تزيد سنوات زواجهن عن 7 سنوات.

- الوعي بالعنف: ولم يكن لعدد سنوات الزوجية أثر معنوي بوعي المرأة بالعنف.

4. العمر عند الزواج

لم يكن العمر عند الزواج مؤثرا بشكل معنوى (مستوى المعنوية= 0,787) وإن كانت النتائج تشير إلى نقص التعرض لهذا النوع من العنف بزيادة العمر عند الزواج. حيث بلغت نسبة المفاضلة للنساء اللائي تزوجن عند أقل من (18 سنة) 1,06 ، وللنساء اللائي تزوجن بين (18-24 سنة) إلى 1,049 وذلك مقارنة بالنساء اللائي تزوجن عند أعمار أكبر من ذلك.

- **العنف النفسي**: لم يكن العمر عند الزواج مؤثرا بشكل معنوى (مستوى المعنوية= 0,340) وإن كانت النتائج تشير إلى زيادة التعرض لهذا النوع من العنف بزيادة العمر عند الزواج. حيث بلغت نسبة المفاضلة للنساء اللائي تزوجن عند أقل من (18 سنة) 0,864 وللنساء اللائي تزوجن بين(18-24 سنة) إلى 0,904 وذلك مقارنة بالنساء اللائي تزوجن عند أعمار اكبر من ذلك.

- **العنف الجنسي**: لم يكن العمر عند الزواج مؤثرا بشكل معنوى (مستوى المعنوية= 0,322).

- **الوعي بالعنف**: كان العمر عند الزواج مؤثرا بشكل معنوي في وعي المرأة بالعنف (مستوى المعنوية= 0,041) فقياسا بالمتزوجات بعمر 25 فأكثر أظهرت المتزوجات بعمر دون الـ 25 سنة وعيا اكبر بالعنف.

ب- العوامل الأسرية وعلاقتها بالتعرض للعنف

1. تعليم الزوج

لم يظهر تعليم الزوج علاقة معنوية بسلوك التسلط على زوجته (مستوى المعنوية 0,732) . حيث أن تسلط الرجل يقل بزيادة تعليمه حيث بلغت نسبة المفاضلة لدى من أزواجهن أميين (1,014) ولدى من أزواجهن يقرأون (0,946) ولدى من أزواجهن حاصلون على الابتدائى (1,071) ولدى من أزواجهن حاصلون على تعليم متوسط (1,013) وذلك مقارنة بالحاصلين على دبلوم فأعلى.

- **العنف النفسي:** أظهر تعليم الزوج علاقة معنوية بسلوك العنف اللفظى والجسدى والنفسى (مستوى المعنوية 0,006) حيث أن هذا النوع من العنف يقل بزيادة تعليمه حيث بلغت نسبة المفاضلة لدى من أزواجهن أميون (1,407) ولدى من أزواجهن يقرأون (1,343) ولدى من أزواجهن حاصلون على الابتدائي (1,387) ولدى من أزواجهن حاصلون على تعليم متوسط (1,244) وذلك مقارنة بالحاصلين على دبلوم فأعلى.

- **العنف الجنسي:** أظهر تعليم الزوج علاقة معنوية بسلوك العنف الجنسى (مستوى المعنوية 0,005) . حيث أن هذا النوع من العنف يقل مع تعليمه حيث بلغت نسبة المفاضلة لدى من أزواجهن أميون (1,478) . ولدى من أزواجهن يقرأون (0,961) ولدى من أزواجهن حاصلون على الابتدائي (0,952) ولدى من أزواجهن حاصلون على تعليم متوسط (0,803) وذلك مقارنة بالحاصلين على دبلوم فأعلى.

• **الوعي بالعنف:** رغم ان تحليل الإنحدار المنطقي اظهر علاقة معنوية بين تعليم الزوج ووعي المرأة بالعنف إلا أنها كانت ضعيفة إذ قياسا بالحاصلين على شهادة الدبلوم فاعلي أظهرت النساء المتزوجات فقط من رجال حاصلين على شهادة إعدادية وعيا اكبر بالعنف (مستوى المعنوي =1,379) إلا أن هناك أثرا معنويا بين التوافق التعليمي بين الزوج والزوجة وبين الوعي بالعنف فقياسا بمن كان تعليمهن أعلى من تعليم الزوج يرتفع وعي النساء بالعنف بين المتزوجات من رجال تعليمهم أعلى (مستوى المعنوي=1,519) ويساوي تعليم الزوجة (مستوى المعنوي =1,484).

2. الحالة العملية للزوج

• أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية للحالة العملية للزوج مع سلوك التسلط (مستوى المعنوي 0,048) واللافت للنظر أن الأزواج الذين يعملون أكثر ممارسة لسلوك السيطرة (نسبة المفاضلة 1,196) للذين يعملون مقارنة بالذين لا يعملون.

• نسبة التصنيف الصحيح حوالى 65٪ وهى بين غير المعرضات للعنف أكثر (76٪ مقارنة بـ 49٪).

• **العنف النفسي**: أظهرت النتائج وجود علاقة غير معنوية للحالة العملية للزوج مع سلوك العنف اللفظى والجسدى والنفسى (مستوى المعنوي 0,261) وكان الأزواج الذين يعملون أقل ممارسة لهذا العنف (نسبة المفاضلة 0,889) للذين يعملون مقارنة بالذين لا يعملون.

• **العنف الجنسي**: أظهرت النتائج وجود علاقة غير معنوية للحالة العملية للزوج مع سلوك العنف الجنسى (مستوى المعنوي 0,731).

• **الوعي بالعنف**: أظهرت النتائج وجود علاقة غير معنوية للحالة العملية للزوج مع وعي المرأة بالعنف إلا أن هناك علاقة دالة بين وجود دخل ثابت للزوج ووعي المرأة بالعنف (مستوى المعنوي 0,44) فالنساء المتزوجات برجال لهم دخل ثابت كن أكثر وعيا بالعنف.

3. عدد الأطفال

• **الوعي بالعنف:** هناك علاقة دالة بين عدد الأطفال ووعي المرأة بالعنف (مستوى المعنوي 0,41) إذ ينخفض وعي المرأة بالعنف بزيادة عدد الأطفال.

4.عمر الزوج

كان لعمر الزوج تأثير في تعرض المرأة للسيطرة الرجل وتسلطه إذ ترتفع نسبة تعرض النساء المتزوجات من رجال تقل أعمارهم عن 18 سنة كما كانت النساء المتزوجات من رجال تقل أعمارهم عن 18 سنة أكثر عرضة للعنف النفسي والجسدي واللفظي، ولم تكن هناك علاقة بين عمر الزوج وتعرض المرأة للعنف الجنسي.

- **الوعي بالعنف:** يزداد وعي المرأة بالعنف بين المتزوجات من رجال تزيد أعمارهم عن 45 سنة.

5. نمط الزواج

- **الوعي بالعنف:** غير دال

6. زواج المرأة لأكثر من مرة

هناك فروق واضحة بين النساء في التعرض للعنف النفسي والجسدي واللفظي وسيطرة الرجل وتسلطه تبعا لعدد مرات الزواج إذ ترتفع نسبة المتعرضات لتسلط الرجل بين المتزوجات للمرة الثانية 56,4٪ مقارنة بمن تزوجت لمرة واحدة 40,5٪ ، كما ترتفع نسبة المعرضات للعنف النفسي والجسدي واللفظي ممن تزوجن لأكثر من مرة 42,5٪ مقارنة بمن تزوجت لمرة واحدة 32,3٪ ولم تكن هناك فروق دالة إحصائيا بين تعرض المرأة للعنف الجنسي وبين عدد مرات الزواج.

- **الوعي بالعنف:** غير دال

7. مؤشر التمييز داخل الأسرة

- **الوعي بالعنف:** غير دال

ج- العوامل المجتمعية وعلاقتها بالتعرض للعنف

1. العيش في المدن مقابل الريف

كان لاختلاف المناطق أثر معنوي (مستوى المعنوية = 0,048) حيث كانت السيدات فى الحضر أكثر تعرضا لتسلط الرجل من الريف (نسبة المفاضلة = 1,112).

- **العنف النفسي واللفظي والجسدي**: كان لاختلاف المناطق أثر غير معنوي (مستوى المعنوية = 0,709).

- **العنف الجنسي**: كان لاختلاف المناطق أثر معنوي (مستوى المعنوية = 0,0) حيث كانت السيدات فى الحضر أكثر تعرضا لهذا النوع من العنف (نسبة المفاضلة = 1,44).

- **الوعي بالعنف**: أظهرت نتائج الإنحدار المنطقي وجود علاقة دالة إحصائيا بين وعي المرأة بالعنف تبعا لمنطقة الإقامة (مستوى المعنوية = 0,0) إذ كانت النساء في الحضر أكثر وعيا بالعنف (نسبة المفاضلة = 1,235).

2. التوزيع المكاني (مناطق العراق/المحافظات)

بالنسبة للمحافظات كان لاختلاف المحافظات أثر معنوي (مستوى المعنوية = صفر). إذ أنه مقارنة بمحافظة البصرة، كانت السيدات فى المحافظات: القادسية (3,199) وكربلاء (2,903) والأنبار (2,766) وبغداد (2,570) وديالى (1,907) وبابل (1,706) وميسان (1,654) وذي قار (1,282) ونينوى (1,226) وواسط (1,243) وصلاح الدين (1,082) أكثر تعرضا لسلوك التسلط من الرجل. بينما كانت السيدات فى المحافظات الاتية أقل تعرضا لهذا النوع من العنف: النجف (0,998) والموصل (0,590) ودهوك (0,371) والسليمانية (0,350) وأربيل (0,310) وكركوك (0,264).

- **العنف النفسي واللفظي والجسدي**: بالنسبة للمحافظات كان لاختلاف المحافظات أثر معنوي (مستوى المعنوية = صفر). إذ أنه مقارنة بمحافظة البصرة، كانت السيدات فى المحافظات: الأنبار (1,567) وبغداد (1,049) وبابل (1,6) وميسان (4,031) أكثر تعرضا للعنف اللفظى والجسدى والنفسى. بينما كانت السيدات فى المحافظات الاتية أقل تعرضا لهذا النوع من العنف: ذي قار (0,321) و نينوى (0,253) وواسط (0,203) وصلاح الدين (0,274) والنجف (0,504) والموصل (0,172) ودهوك (0,173) والسليمانية (0,275) وأربيل (0,326) وكركوك (0,224) وديالى (0,765) وكربلاء (0,79) والقادسية (0,971) .

- **العنف الجنسي**: بالنسبة للمحافظات كان لاختلاف المحافظات أثر معنوي (مستوى المعنوية = صفر). إذ أنه مقارنة بمحافظة البصرة، كانت السيدات فى المحافظات: ميسان (25,703) وبابل (4,409) والقادسية (3,183) وديالى (3,046) وبغداد (2,162) والسليمانية (1,69) وكربلاء (1,552) ونينوى (1,507) والأنبار (1,479) وكركوك (1,365) أكثر تعرضا للعنف الجنسى. بينما كانت السيدات فى المحافظات الأخرى اقل تعرضا للعنف الجنسى ذي قار (0,871) وصلاح الدين (0,847) ودهوك (0,744) وأربيل (0,714) والنجف (0,680) وواسط (0,149) والموصل (0,044).

• **الوعي بالعنف**: كان لاختلاف المحافظات أثر معنوي فيما يتعلق بوعي النساء بالعنف فقياسا بمحافظة البصرة كانت النساء في محافظات دهوك (1,226) والسليمانية(10,80) وكركوك (1,203) وأربيل (1,12) وديالى (2,364) وبابل (1,932) وكربلاء (1,018) والنجف (1,851) والقادسية وميسان (1,454) كانت النساء أكثر وعيا بالعنف. وينخفض هذا الوعي قياسا بمحافظة البصرة أيضا في نينوى (0,395) والأنبار (0,272) التي سجلت أدنى مستوى من الوعي بالعنف بين النساء وواسط (0,580) ثم بغداد (0,844) وصلاح الدين (0,803) والمثنى (0,580) وذي قار (0,412).

د- الأفكار النمطية السائدة حول النوع الاجتماعي

1. الدور الرئيس للمرأة

أظهر متغير الدور الرئيس للمرأة أثر معنوي فى ممارسة الرجل للتسلط على المرأة (مستوى المعنوية = 0,01) وكانت السيدات المتزوجات بأزواج يرون أن للمرأة أدواراً غير نمطية أقل للتعرض لهذا النوع من العنف (نسبة المفاضلة = 0,575).

• **العنف النفسي**: أظهر متغير الدور الرئيس للمرأة أثرا معنويا فى ممارسة الرجل للعنف اللفظى والجسدى والنفسى (مستوى المعنوية = 0,027) وكانت السيدات المتزوجات بأزواج يرون أن للمرأة أدوار غير نمطية أقل تعرضاً لهذا النوع من العنف (نسبة المفاضلة = 0,551).

• **العنف الجنسي**: أظهر متغير الدور الرئيس للمرأة أثرا غير معنوي فى ممارسة الرجل للعنف الجنسى (مستوى المعنوية = 0,186) وكانت السيدات المتزوجات بأزواج يرون أن للمرأة أدواراً غير نمطية أكثر تعرضا لهذا النوع من العنف (نسبة المفاضلة = 1,501).

2. دعم المجتمع لحقوق المرأة

كان لمتغير دعم حقوق المرأة أثر معنوي (مستوى المعنوية= صفر)، حيث كان الأزواج الذين يدعمون حقوق المرأة أقل ممارسة للتسلط على زوجاتهم (نسبة المفاضلة = 0,792).

• **العنف النفسي**: كان لمتغير دعم حقوق المرأة أثر معنوي (مستوى المعنوية= صفر) ، حيث كان الأزواج الذين يدعمون حقوق المرأة أقل ممارسة للعنف اللفظى والجسدى والنفسى (نسبة المفاضلة = 0,542).

• **العنف الجنسي**: كان لمتغير دعم حقوق المرأة أثر معنوي (مستوى المعنوية = صفر) ، حيث كان الأزواج الذين يدعمون حقوق المرأة أقل ممارسة للعنف الجنسى (نسبة المفاضلة = 0,462).

هـ. الأفكار المتحيزة ضد المرأة

1. نظرة المرأة لحق النساء في الترشح للانتخابات

كما أظهر حق الترشح للمرأة أثر معنوي (مستوى المعنوية = 0,001) ، إذ كانت السيدات اللاتي يعتقدن بحق الترشح للمرأة أقل تعرضا للعنف (نسبة المفاضلة = 0,838).

- **العنف النفسي**: كما أظهر حق الترشح للمرأة أثر غير معنوي (مستوى المعنوية = 0,495).
- **العنف الجنسي**: كما أظهر حق الترشح للمرأة أثر غير معنوي (مستوى المعنوية = 0,113) ، (نسبة المفاضلة = 0,871).

رابع عشر- التحديات والسياسات وخيارات التدخل

التحدي الاول- ارتفاع نسبة العنف لاكثر من خمس النساء العراقيات

أظهرت النتائج الى ان 23٪ من النساء المتزوجات ضمن حدود الفئة العمرية (15-45) سنة يتعرضن للعنف وبأنواعه المختلفة سواء كان نفسياً-جسدياً-لفظياً و 10٪ منهن يتعرضن للعنف الجنسي في حين يتعرض 40٪ منهن للسيطرة والتحكم من قبل أزواجهن. كما أظهر النتائج انخفاض نسبة العنف الجسدي 5٪ فقط وبشكل لايعكس واقع هذه الظاهرة.

كان لمستوى التعليم دوراً مؤثراً على نسب تعرض المرأة للعنف حيث تزايدت النسب مع انخفاض مستويات التعليم والعكس صحيح. كما ارتبط العنف بعلاقة عكسية مع التمكين الاسري وتحديداً مؤشر قدرة المرأة على اتخاذ القرارات العائلية فكلما تزايد تمكين المرأة قل احتمال تعرضها للعنف وبكافة اشكاله والعكس صحيح. والنساء في محافظات: القادسية، وكربلاء، ولانبار، وبغداد، وديالى/، وبابل، وميسان، وذي قار، نينوى ، وواسط وصلاح الدين أكثر تعرضاً للعنف مقارنة مع النساء في محافظات النجف ودهوك والسليمانية واربيل وكركوك.

السياسات:

1. القضاء على الامية بين صفوف النساء من اجل التأثير ايجاباً على مستوى الوعي بظاهرة العنف.
2. الحد من ظاهرة تسرب الاناث من التعليم بمراحله الدراسية كافة بهدف تخفيض نسب انتشار العنف بين صفوفهن.
3. رفع مستوى الوعي وتطوير حس النوع الاجتماعي بين صفوف النساء أولا والمؤسسات التربوية ثانياً.

خيارات التدخل:

1. تفعيل العمل بتوصيات استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة التي تمت مصادقة الحكومة العراقية عليها.
2. استحداث تشريعات جديدة لتهيئة استجابة مجتمعية شاملة منها تأمين الدعم والحماية واعادة دمج النساء المعنفات من النواحي النفسية والقانونية والاجتماعية.
3. تاسيس مجلس لمناهضة العنف الاسري في كل محافظة أسوةً بتجربة اقليم كردستان.

التحدي الثاني- انخفاض مستوى ادراك المرأة العراقية للعنف الذي يمارس عليها

أظهرت النتائج الى ان 55٪ من النساء لايعرفن الكثير من السلوكيات المصنفة عالمياً بأنها عنف، وان موقف المرأة من العنف الموجه ضدها لن يتغير للمدة 2006-2011، إذ حافظ موقف النساء من العنف الزوجي على مستواه وبنسبة 59٪ من النساء يوافقن على ضرب الزوج لزوجته لأي من الاسباب، وكان لتدني المستوى التعليمي للمرأة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات العائلية، اي تدني مستوى تمكينها الاسري دوراً في انخفاض مستوى وعيها بالعنف.

السياسات:

1. رفع مستوى المعرفة بين صفوف النساء ووعيهن بحقوقهن من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
2. وضع الاسس والاطر الضرورية لاحداث تغيير ثقافي يستهدف تعديل الاتجاهات والممارسات والصور النمطية السائدة عن المرأة تتبناها قنوات التنشئة الاجتماعية.٧

خيارات التدخل:

1. دمج مناهضة العنف ضد المرأة وتاسيس قسم للمشورة الاسرية ضمن الوحدات الصحية المنتشرة في محافظات العراق كافة.
2. تعزيز قاعدة المعلومات حول جميع اشكال العنف ضد المرأة ليسترشد بها راسمي السياسات والبرامج.
3. توحيد الجهود المبذولة من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية لمناهضة العنف ضد المرأة على مستوى جمع المعلومات والبيانات ورسم السياسات والبرامج وتنفيذها.

التحدي الثالث: موقف الرجل المؤيد للعنف

أظهرت المعطيات الى ان ثلثي الرجال واكثر من نصف الشباب لايدعمون ولايعترفون بحقوق المرأة في المساواة مع الرجل في التعليم، والعمل، وأختيار الشريك، وتحديد عدد الاطفال، والزواج المبكر. وترتفع نسب الرجال المؤيدين للعنف بين الاميين والذين يعيشون في أسر ممتدة. ويزداد تاييد الرجل للعنف في الاسر التي تميز بين الجنسين. وكان الرجال من الريف أكثر تأييداً للعنف ممن هم في المدن.

وكان موقف الرجال من العنف متبايناً مابين محافظات العراق، إذ لوحظ ان نسبة الرجال الذين يؤيدون العنف ضد النساء تقدر بحوالي 60٪ في محافظة صلاح الدين وهي الاعلى، تليها محافظة نينوى بنسبة 55٪ ثم محافظات كل من النجف وواسط والانبار. أما في بغداد فكانت النسبة 39٪. وسجلت محافظات اقليم كردستان أدنى نسبة في التأييد للعنف بين الرجال إذ بلغت في محافظة اربيل 7٪ والسليمانية 7٪ وفي دهوك 12٪.

السياسات

1. تعميم ثقافة النوع الاجتماعي كمفهوم ودلالالة في مستويات التعليم كافة.
2. الاهتمام بتنمية الريف العراقي وفي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية كافة.
3. الاعلام المرئي والمسموع والمقروء من ابلغ الوسائل تاثيراً في تعميم سبل نبذ العنف ضد النساء.
4. سياسة تمكينية تستحث عوامل التهيئة البنائية لدور المراة وتعزيز مشاركتها في العمل والوصول الى الموارد لتكون قوتها ضد وسائل قبول العنف.

خيارات التدخل

1. أدخال مصطلح النوع الاجتماعي كمفردة في مناهج التعليم.
2. تبني منظمات المجتمع المدني اسلوب الخيمة الريفية لتكون مركز استقطاب أعلامي لنساء الريف وتنفيذ برامج توعوية حول حقوقها ونبذ فكرة القبول بالعنف.

التحدي الرابع: نمطية ادوار المراة الحياتية مع تقسيماً جنسياً يعتمد على تكريس المراة لاعمال المنزل ورعاية الاطفال

أظهرت النتائج شيوع القوالب النمطية التي تعمل على تعزيز مركز المرأة غير المتكافئ مع مركز الرجل، وكان لها دوراً في زيادة تعرض المرأة للعنف وانخفاض وعيها به.

السياسات

1. تعزيز مشاركة المرأة في المجال الاسري والسياسي واقتصادي.
2. سياسة تمكينية معززة لقدرات المرأة في مجال اتخاذ القرار الاسري والاقتصادي والسياسي ومستهدفة بناء الذات واعادة الثقة بالنفس.
3. نشر ثقافة مجتمعية هادفة الى ترسيخ أسس الادوار المتكافئة مابين المرأة والرجل.
4. تبني برامج تنموية صديقة للمرأة ومولدة لفرص العمل.

خيارات التدخل

1. الاسراع باقرار استراتيجية النهوض بالمرأة العراقية لتكون بنودها أدوات تغيير لنمطية أدوار المرأة الحياتية والحد من حالات العنف.
2. حفز الدور الاعلامي وتوسيع وسائل الاتصال الجماهيرية من أجل التأثير في الصورة النمطية لأدوار النوع الاجتماعي.
3. قيام منظمات المجتمع المدني بتبني وتنفيذ برامج توعوية هادفة الى تعريف النساء بحقوقهن وادوارهن الاسرية والمجتمعية والاقتصادية.

التحدي الخامس: شيوع ظاهرة فكر المرأة المتحيز للرجل

أظهرت الدراسة تبني ألمراة العراقية أفكارا متحيزة للرجل حيث كان هناك موقف للمبحوثات ازاء حق المرأة من الترشح للانتخابات ، إذ ترى 42٪ منهن ان المراة غير مؤهلة للمشاركة في الانتخابات كمرشحة أو ناخبة أو كليهما لاعتقادهن ان هذا شأن يخص الرجال.

السياسات

1. تعميم ثقافة النوع الاجتماعي.
2. سياسة اجتماعية تتبنى فكرة النهوض المجتمعي نساءاً ورجالاً وتزرع قيم المساواة وتكافؤ الفرص.
3. تعزيز ثقافة الذات والتصدي للقيم والتقاليد المناهضة لدور ومكانة المراة في المجتمع والاقتصاد والاسرة.

خيارات التدخل

1. بناء برنامج متكامل يسمح بدمج الرجال كما النساء في كافة الاطر والبرامج ذات العلاقة بقضايا النوع الاجتماعي.
2. وضع الاسس والاطر الضرورية لاحداث تغيير ثقافي يستهدف تعديل الاتجاهات والممارسات والصور النمطية وثقافة التمييز التي يقودها الرجل والمراة معاً وذلك من خلال قنوات التنشئة الاجتماعية.

التحدي السادس: اتجاهات الشباب المؤيدة للعنف

أظهرت النتائج ان الشباب ممن تراوحت اعمارهم (18-34) سنة يتبنون مواقف أكثر تشدداً وتوجهاً نحو العنف، وكانوا أكثر تقبلاً للقيم والافكار النمطية حول المرأة مما يجعل من العنف ظاهرة تحظى بصفة القبول المجتمعي لتوفر بيئة خصبة لانعاشها واستدامتها.

السياسات

1. سياسة اجتماعية تستهدف التأثير في افكار الشباب المتوارثة والقيم والتقاليد المشجعة لقبول العنف والتمييز ضد المرأة.
2. رفع مستوى الوعي الاسري وتحسين ظروف التنشئة الاسرية المناهضة للعنف.

خيارات التدخل

1. جعل المدارس والجامعات العراقية مراكز أشعاع فكري لمناهضة العنف ضد المرأة.
2. قيام وزارة الشباب بتبني برامج توعوية حول مكانة المرأة الاسرية والمجتمعية وتنفيذها على مستوى المحافظات أيضاً.

التحدي السابع: قبول المرأة بالعنف ورفض اللجوء الى أية جهة توفر لها الحماية

أكدت نصف العينة التي تضمنها المسح القبول بفكرة اللجوء الى الشرطة كمكان آمن تلجأ اليه المعنفة ، الا ان نسبة 3٪ من النساء المعنفات فقط يلجأون اليه فعلياً اذا تعرضن للعنف. ويعد الخوف من الفضيحة في مقدمة الاسباب التي تقف وراء عدم الثقة بالشرطة، يليه اعتقادهن بعدم قدرة هذه الجهة على حل مشاكل المعنفات.

السياسات

1. التوعية بمخاطر السكوت عن حالات العنف من خلال برامج تعريفية بماهية حقوق الانسان وسبل صون الكرامة الانسانية للرجل والمراة معاً.
2. التوعية بدور رجال الشرطة واهمية مراكز الشرطة كملجأ للنساء المعنفات من خلال الاعلام ومنظمات المجتمع المدني.
3. تعزيز الثقة بالنفس وبناء الذات عبر برامج تمكينية للنساء مناهضة للعنف.

خيارات التدخل

1. تعزيز أدوار الشرطة المجتمعية لتلبية احتياجات النساء المعنفات.
2. فتح باب القبول للنساء للعمل في سلك الشرطة المجتمعية.
3. اصدار تشريعات واجراءات مناهضة للعنف ضد المرأة.
4. تاكيد الجامعات على مبادئ حقوق الانسان من أجل تنمية الفكر والعقل ليناهض العنف للذكور والاناث معاً.
5. توحيد الجهود لبناء انظمة جمع معلومات موحدة تساعد راسمي الساسات وصانعي القرارات في مواجهة هذه الظاهرة.

المصادر

1. إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في العراق، المسودة الثالثة، ديسمبر 2011، ص37.

2. أمل محمود السيد محمود الدوة وزينب عبد المحسن درويش، علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي، ص 4.

3. سحر الشنيطي وملكي الشرماني، محاربة العنف ضد المرأة والطفل، المركز القومي للمرأة، القاهرة، 2008.

4. تانيل ب. جيسي، القضاء على العنف ضد النساء: منظور العنف المتصل بالشرف في إقليم كوردستان العراق، محافظة السليمانية، بحث غير منشور معد من قبل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مكتب عمان، 2008، ص 13.

5. رنا سلفتي، ظاهرة ضرب الزوجات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة بغداد، 1995.

6. المجلس القومي للمرأة، دراسة العنف ضد المرأة في مصر،2009.

7. المجلس الوطني لشؤون المرأة، واقع العنف ضد المرأة في الاردن،2008 .

8. هبة محمد علي حسن، الإساءة للمرأة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 2003.

9. حنان محمد تاج الدين وسارة محمد العسعوسي، دراسة قضايا الاعتداء والعنف ضد المرأة خلال الفترة من 2000 إلى 2009، 2010.

10. ليلى عبد الوهاب، العنف الأسرى الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 1994.

11. سلمى بنت محمد سليم الحربي، العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها: دراسة ميدانية على عينة من النساء في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، 2008.

12. علي وطفة، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي: قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي، ص 68.

13. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ومنظمة الصحة العالمية، تقرير مسح صحة الأسرة في العراق، 2007/2006.

14. إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة، المسودة الثالثة، ص 37.

15. Abdul Jabbar MA. The prevalence of violence among a group of Iraqi women attending two teaching hospitals in Baghdad. The N Iraqi J Med 13-8 :(1) 3 ;2007.

16. أفراح جاسم محمد، العنف الأسري ضد الزوجة دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، قسم

الاجتماع، 2007.

17. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ومنظمة الصحة العالمية، تقرير مسح صحة الأسرة في العراق، 2007/2006.

18. نقلا عن وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المرأة والرجل قي العراق قضايا وإحصاءات، 2009، ص 61.

19. Azhar Ismael Jasim. Domestic violence against women and its effect on health in a sample from Baghdad. PhD thesis submitted to Almustansiriya medical college. 2012.

20. Abdul Jabbar MA. The prevalence of violence among a group of Iraqi women attending two teaching hospitals in Baghdad. The N Iraqi J Med 13-8 :(1) 3 ;2007.

21. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح العنقودي متعدد المؤشرات.

22. الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، I-WISH لسنة 2011.

23. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (اليونامي)، دراسة متعمقة بشان جميع اشكال العنف ضد المرأة، ص 36.

24. رجاء بن سلامة، التمييز وعنف التمييز ضد المرأة في العالم العربي، في كتاب بنيان الفحولة أبحاث في المؤنث والمذكر، دار المعرفة للنشر، تونس، 2006، ص 104.

25. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مراقبة أوضاع الأطفال والنساء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، MICS4-2011.

26. شاكر مصطفى سليم، الجبايش، دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق، ج 1، مطبعة الرابطة، بغداد، 1956، ص145.

27. نقلا عن هه تأو كريم، ظاهرة العنف الأسري دراسة ميدانية في مدينة أربيل، مطبعة مديرية الثقافة، أربيل، 2008، ص104.

28. أسماء جميل رشيد، تجليات العنف الواقع على المرأة: قراءة في مفهوم العنف الرمزي، صحيفة المدى، 2012.

29. بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص67.

الدعم الفني:

المشروع العربي لصحة الأسرة

الجامعة الامريكية بالقاهرة